وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

دور الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبين:

- عبد المومن سايغي
- صباح كفالي

إشراف الأستاذة

رقية بلقاسمي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
يوسف أزروال	أستاذ محاضر –ب-	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد –أ-	مشرفا ومقررا
أمين البار	أستاذ محاضر –ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

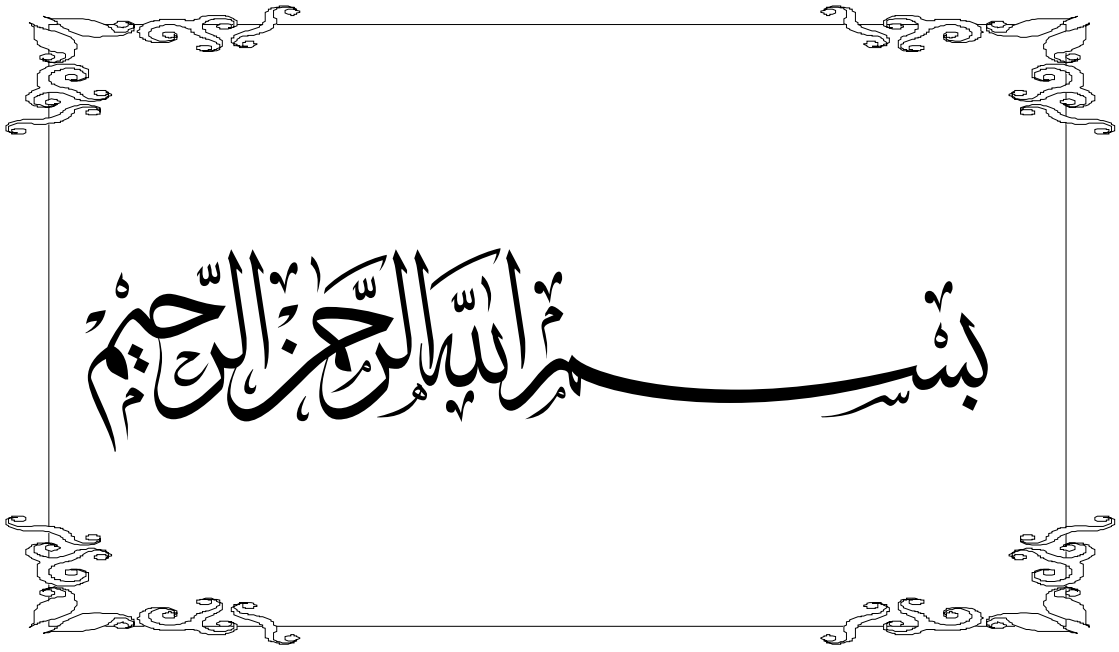
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"كن عالما ...فان لم تستطع فكن متعلما ،فان لم تستطع فأحب العلماء ،فان لم تستطع فلا تبغضهم "

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث ،نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير.

ومن خلال هذا العمل نتقدم بالشكر الجزيل وكل عبارات التقدير والامتنان إلى:

الأستاذة المشرفة "رقية بلقاسمي" التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة والتي لم تدخر أي جهد في توجيهنا ونصحنا وإرشادنا .

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة المذكرة.

والشكر موصول أيضا إلى جميع الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة –

على نضالهم في سبيل رفع العلم وأهله ...

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم يد العون لنا ولو بالكلمة الطيبة .

والشكر إلى جميع الزملاء والزميلات في دفعة الماستر على روح المثابرة والسعي لتقديم الأفضل .

ونشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين لم يبخلوا علينا طيلة مشوارنا الدراسي.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى طاقم "مكتبة النور: "كمال مباركة وأحمد الحمزة" اللذان ساعدانا في إنجاز هذه المذكرة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: التأهيل المفاهيمي والنظري للدبلوماسية	
المبحث الأول: ضبط مفاهيمي للدبلوماسية	03
المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية	03
المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية	04
المطلب الثالث: وسائل الدبلوماسية	05
المبحث الثاني: التأهيل المفاهيمي للإرهاب	14
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب	15
المطلب الثاني: تطور ظاهرة الإرهاب	18
المطلب الثالث: أسباب الظاهرة الإرهابية	22
المطلب الرابع: أنواع الإرهاب	25
المطلب الخامس: آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب	31
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: الدبلوماسية الجزائرية	
المبحث الأول: مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية	41
المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية قبل الاستعمار	41
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من خلال نشاط الحركة الوطنية (أثناء الاستعمار)	42
المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال	55
المبحث الثاني: خصائص وسمات الدبلوماسية الجزائرية	57
المطلب الأول: سمات الدبلوماسية الجزائرية	57
المطلب الثاني: أولويات الدبلوماسية الجزائرية	58
المطلب الثالث: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية	61
المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات	64
المطلب الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية	64

المطلب الثاني: دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع في منطقة القرن الإفريقي	66
خلاصة الفصل الثاني	69
الفصل الثالث: التنسيق الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي	
المبحث الأول: الخلفية الجزائرية الأمريكية في مكافحة الإرهاب	72
المطلب الأول: العشرية السوداء	72
المطلب الثاني: خلفية 11-09-2001	74
المبحث الثاني: التعاون الجزائري الأمريكي	76
المطلب الأول: الأسباب والدوافع الاقتصادية	76
المطلب الثاني: الأهداف والدوافع الأمنية والإستراتيجية	79
المبحث الثالث: مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب	83
المطلب الأول: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى العسكري	83
المطلب الثاني: التعاون المني الأمريكي الجزائري على المستوى شبه العسكري	85
المطلب الثالث: التعاون المني الأمريكي الجزائري على المستوى القانوني والقضائي	87
خلاصة الفصل الثالث	89
الخاتمة	91
قائمة المراجع	93

مقدمة

تعتبر الدبلوماسية احد الأدوات الأساسية المكونة لسياسة الدولة وتشكل أحد أهم محددات السياسة الخارجية للدول في تعاملاتها بمنطق أنها تتعامل مع نظيراتها من الدول على المستوى العالمي أو الإقليمي أو على مستوى الساحة الدولية، وتعتبر الدبلوماسية من أهم أدوات التنسيق والتفاعل والدبلوماسية تسبق الحلول العسكرية وأيضا تأتي أحيانا بعدها وهذا المفهوم يعتبر أداة لخلق روابط من التواصل والتعاون الفعال بين الوحدات السياسية بمعنى الدول في مكافحة الظاهرة الإرهابية ومحاولة الوصول إلى حل نهائي لمختلف الظواهر التي تضر بأمن واستقرار الدول على مستوى العالم.

شهدت الدبلوماسية على مستوى العالم وخاصة بعد نهاية الحرب البادرة جملة من التطورات والتفاعلات كبروز قضايا عديدة مؤثرة على الساحة الدولية وذات أولوية كالإرهاب الدولي، وازداد اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بموضوع مكافحة الإرهاب خاصة لما عانته الجزائر من ويلات هذه الظاهرة، وذلك راجع لأسباب واعتبارات عديدة، ما جعلها تبادر من أجل التعاون مع كل الدول لمكافحة هذه الظاهرة والتهديدات المرتبطة بها.

لقد سعت الدبلوماسية قبل الاستقلال إلى تقرير مصير الشعب الجزائري والسعي إلى الاستقلال، أما بعد الاستقلال إلى جملة من المبادئ التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي وتسهم في إيجاد دور فعال وايجابي خاصة على المستوى الإفريقي وذلك من خلال نظام اقتصادي فعال وأيضا دعم حركات التحرر، وتحقيق مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة، وبعد مرور الجزائر بعشرية سوداء عانت فيها من ويلات الإرهاب لعقد من الزمن تجاوز عشر سنوات وباتخاذ الجزائر خطة رائدة في مكافحة الإرهاب أصبحت تحتدي الدول في مكافحة هذه الظاهرة التي غزت أقطار العالم وأول ما كان بتدويل هذه الظاهرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وسقوط برجي الولايات المتحدة الأمريكية وكان لزاما عليها وضع أنجع الخطط وبذل جهود مضاعفة وتأكيد حضور الجزائر الفعال في مكافحة الإرهاب على مستوى أكثر من إقليم محلي.

وأصبح لازما على الدبلوماسية الجزائرية التعاطي مع الفضاء الإفريقي والسعي لخلق شراكة جزائرية على المستوى الإقليمية وأيضا الدولي كل هذه الآليات مكنت الجزائر من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي ميزت خاصة المستوى الإقليمية ومختلف الأزمات والتهديدات المختلفة ويعتبر إسهام الدبلوماسية الجزائرية في تجنب مختلف التهديدات التي تزحف من الخارج، وخاصة دول الجوار وهذا نظرا للأوضاع السائدة فيها خاصة في الوقت الحالي.

1- أهمية الدراسة

إن موضوع الدبلوماسية الجزائرية وتأثيرها على الإرهاب الدولي من بين أهم المواضيع الجديدة بالدراسة، نظرا لارتباطها بالدراسات الأمنية الجديدة التي تعنى بمفهوم الأمن الموسع ومكافحة التهديدات الإرهابية العابرة عبر مناطق العالم والتي أصبحت ظاهرة دولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فجاءت تجربة الجزائر سباقة في مكافحة الإرهاب في تفعيل دبلوماسية المصالحة الوطنية ومبدأ عدم التفاوض مع الإرهاب.

فأصبحت تبدي أهمية كبيرة لهذه الظاهرة والسعي إلى مكافحتها عبر دول العالم، فالإرهاب لا يرتبط بمكان معين ولا بزمن محدد ويمس بصفة مباشرة أمن الدول والأفراد وتهديد أمنها دون سابق إنذار.

كما أنه لا توجد دراسات كثيرة عالجت موضوع الإرهاب الدولي ومدى تأثيره على الأمن الوطني والأمن الدولي.

فالعديد من دول العالم كانت في الفترة الأخيرة من التنظيمات الإرهابية فتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظم داعش وإحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية والهجمات الأخيرة على فرنسا تجعل من هذه الظاهرة أهمية كبيرة.

بالإضافة إلى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر المقاربة التعاونية والجهود الإقليمية والدولية، من خلال (جماعة الأكواس، الإتحاد الإفريقي، الإتحاد الأوروبي، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، في مكافحة الإرهاب وبالتالي إعطاء دراسة متكاملة هذا الموضوع الدبلوماسية في مكافحة الإرهاب حتى تكون إضافة علمية يمكن أن يستفيد منها الطلبة الباحثين في هذا المجال.

2- الإشكالية

تمت صياغة الإشكالية على النحو التالي :

كيف تساهم الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي؟

3- الأسئلة الفرعية

وعلى ضوء هذه الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أسس ومرتكزات الدبلوماسية الجزائرية ؟

2-إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية الجزائرية أن تكتسب دورا في إطار مكافحة الإرهاب الدولي؟

3- ما هي خلفيات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب؟

4- ما هي مظاهر التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب؟

4- الفرضيات

1- يساهم نجاح المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب إلى اعتمادها مرجعية دولية في مكافحة الإرهاب الدولي.

2- كلما مستويات التهديدات الأمنية في العالم كلما زاد مستوى التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.

5- مناهج الدراسة

لدراسة هذا الموضوع دراسة علمية تتماشى و طبيعة البحث العلمي وضعنا مجموعة من المناهج:

- **المنهج التاريخي**: والذي نقوم فيه بتتبع الدور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية عبر مراحل: قبل الاستقلال، أثناء الاستقلال، بعد الاستقلال، أثناء العشرية السوداء، دبلوماسية الوئام المدني والمصالحة الوطنية والجانب الكرونولوجي للدبلوماسية الجزائرية

- **المنهج الوصفي**: لوصف المحددات الرئيسية الجزائرية المؤثرة في توجيه العمل الدبلوماسي .

6- مبررات الدراسة العلمية

- **الموضوعية**: أصبحت ظاهرة الإرهاب من أهم الظواهر التي تهدد أمن الدول وهذا يستدعي تعاون دولي في مكافحة هذه الظاهرة ووضع إستراتيجية أمنية وعسكرية للحد من انتشارها عبر دول العالم فظاهرة الإرهاب هي الخطر الذي يهدد امن الدول والأفراد ودراسة هذه الظاهرة بعمق أكثر.

- بروز الجزائر كدولة ذات خبرة وتجربة في مكافحة هذه الظاهرة على اعتبار أنها نجحت في الخروج من أزمتها باعتماد مقاربة أمنية خاص ة وتسعى الدول إلى مكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها عن طريق التعاون في مكافحتها.

- مع محاولة توضيح كيفية تعامل الجزائر مع هذا التهديد باعتبارها البلد الرائد في مكافحة هذه التنظيمات خلال العشرية السوداء بالإضافة إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حلول لمعضلة الإرهاب في دول العالم.

- كما هو ضروري التطرق إلى العقيدة الأمنية الجزائرية في مدى ملائمتها للتحولات الأمنية الجديدة ونجا عتها في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية المسلحة بعدما أصبح تأشيرها عابر للحدود.

- **أسباب ذاتية**: وتتمثل في ميول الطالب (الباحث) إلى الدراسات الأمنية والقضايا المتعلقة بالجماعات المسلحة وانتشارها عبر العالم والتنظيمات الإرهابية وتأثيرها على أمن الأفراد والدول ومحاولة معرفة الأسباب والمنطلقات التي ترتكز عليها التنظيمات الإرهابية في العالم.

- ومن جهة أخرى إن موضوع الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي يخدم اختصاص العلوم السياسية في إستراتيجية محافظة الإرهاب، فهو الموضوع في مجال التخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية.

- ميول الطالبين واهتمامهم بموضوع الإرهاب وإبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

7- الدراسات السابقة

من الدراسات المهمة التي عالجت موضوع الدبلوماسية الجزائرية ما يلي:

أ- مذكرة الماجستير: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي للطالب العايب سليم –سنة 2010-2011 وتطرق الدراسة الى نشاط الدبلوماسية الجزائرية الإقليمي " القارة الإفريقية" والعمل تحت راية منظمة الإتحاد الإفريقي لتوصية دبلوماسيتها ودعم قضايا القارة الإفريقية والمساهمة في حلها وعالجت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الجزائرية المؤثرة والموجهة لصناع القرار في الدولة وكذا السمات والمبادئ والجانب الكرونولوجي لتطور الدبلوماسية الجزائرية منذ دبلوماسية الأمير عبد القادر وتناول أيضا النشاط القاري لها في دعم حركات التحرر والتنافس الإقليمي والدولي وأيضا المنحى الدولي الذي خاصته الدبلوماسية الجزائرية خلال مرحلة تطورها من عصرها الذهبي ومرحلة تقهقرها والجهود المبذولة من اجل إعادتها إلى السكة من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب سنة ودورها في القرن الإفريقي من خلال التوصل الى وقف إطلاق النار وأيضا جهودها في دعم مشروع مراجعة المعاهدة للمؤسسة الوطنية للمظهر وأشارت الدراسة أيضا الى الدبلوماسية، القمة التي أصبحت تتميز بها الدبلوماسية الجزائرية من خلال دورها في تأسيس ودعم مبادرة النيباد وإنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي ومنظورها في مواجهة مشكلة الإرهاب.

ب- رسالة ماجستير بعنوان: فاعلية الإجراءات الوقائية لحماية المنشآت النفطية من العمليات الإرهابية.

وقد تناولت ماهية العمليات الإرهابية على المنشآت النفطية من حيث دوافعها وأشكالها وأثرها والأسلحة المستخدمة فيها، إضافة إلى حمايتها من العمليات الإرهابية التي تحد من فعاليتها.

ج- أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري وإستراتيجيات مواجهتها 2010-2014

حيث تناولت هذه الدراسة أبرز التهديدات الأمنية الجديدة وأثر التنظيمات الإرهابية على الامن الوطني الجزائري وإستراتيجيات المواجهة من طرف الجزائر.

8- صعوبات الدراسة

لاقت دراسة ظاهرة الإرهاب بشكل عام إستقطاب العديد من الإسهامات العلمية وبالتحديد بعد بروزه كمفهوم عالمي و إنتشار توسعه، ولكن رغم هذا لا تخلوا الدراسة من عوائق وصعوبات، أبرزها قلة المعلومات المتعلقة بالموضوع مع إتسامها بعدم الدقّة في بعض الأحيان، خصوصا الآراء والتحليلات المتضاربة حول مجمل الإحصائيات المذكورة ، والتي ظلت إجتهاد لبعض المختصين بهذا المجال، وفي هذه الحال إتجه بنا الوضع إلى تبني تلك الأطروحات بما ينصّب في الموضوع، إضافة إلى نقص المراجع في مجال الإرهاب الدولي لتعقيد هذه الطاهرة .

الفصل الأول:

التأهيل المفاهيمي والنظري للدبلوماسية

يتضمن هذا الفصل دراسة مبحثين، المبحث الأول الدبلوماسية وما تحتويه من عناصرها ودراسة تطورها عبر مسار تاريخي وأيضا دراسة خصائصها، أنواعها ومرتكزاتها، ب ينما تناولنا في المبحث الثاني ظاهرة الإرهاب من خلال دراسة مفهومه وأسباب نشأة الإرهاب وأنواعه وتطور ظاهرته وكيف أصبحا ظاهرة الإرهاب خطرا عالميا.

المبحث الأول: ضبط مفاهيمي للدبلوماسية

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية

مشتقة من كلمة يونانية بمعنى " طوى" للدلالة على الوثائق المطوية والأوراق الرسمية الصادرة عن الملوك والأمراء، ثم تطور معناها لتشمل الوثائق التي تتضمن نصوص الاتفاقات والمعاهدات .

أما في معناها العام الحديث فيمكن تعريفها على أنها مجموعة المفاهيم والقواعد و الإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسين، بهدف خدمة المصالح العليا(الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل و إجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية و تعتبر دبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية التأثير على الدول و الجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) و غير أخلاقي . وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة و بالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات فى المناسبات والأحداث إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردات فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية . تعود جذور الدبلوماسية إلى التاريخ البشري القديم حين نشأت استجابة لضرورة تنظيم العلاقات بين القبائل و الشعوب (كالمصريين والبابليين و الآشوريين) حيث مارس المبعوث دوراً سياسياً يعتبر في طليعة الأدوار السياسية الواضحة في المجتمعات الإنسانية. أما مهمة المبعوث فكانت إقامة التفاهم حول قضايا مختلف عليها كتقسيم المياه أو تحديد مناطق الصيد لكل من الأطراف أو إقامة التحالف ضد أطراف ثالثة او إعلان الحرب أو إبرام الصلح وتبادل الأسرى أو الوصول إلى الاتفاقيات التجارية وقد حاول اليونان و الرومان تنظيم هذه المهام بواسطة مبعوثين كانوا يسمونهم egatis ثم سارت الكنيسة المسيحية على نفس المنوال عندما أخذت مبعوثين مقيمين .

العمل الدبلوماسي نفسه فاتسم بالسرية والكتمان وحصرت المعلومات الخاصة به بأشخاص قلائل وبالتالي تمتع السفراء بمرونة كبيرة وحرية في العمل وكانت تقاريرهم موضع ثقة واحترام من مسؤوليهم .وفي تلك الفترة تعززت فكرة الامتيازات والحصانات الدبلوماسية انطلاقاً من توفير الاطمئنان العام لتمكين الدبلوماسيين من

القيام بمهامهم من التعبير عن الاحترام للدولة الأخرى والحرص على حسن العلاقات معها وبالتالي فإن الاساءة لمبعوثيها تعني الإساءة للدولة الأخرى قد يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات لدرجة إعلان الحرب بين الدول .[1]

المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية

وقد تميزت الممارسة والأسلوب الدبلوماسي بعدد من الخصائص تركزت في الأمور التالية:[2]

1- كان اهتمام الرومان يتركز على الشكل قبل المضمون في إجراءات عقد وتسجيل المعاهدات فمثلاً انصرف اهتمام الرومان الى النظر بصحة إعلان الحرب بالشروط المرسومة قبل بدئها وكذلك بما يتعلق بعقد الصلح طبقاً لمراسم معينة.

2- كان مجلس الشيوخ الروماني هو الذي يدير الخارجية ثم أصبح للأباطرة من تدبير هذه السياسة ولكن بعد استشارة هذا المجلس.

3- كان مجلس الشيوخ يقوم بقبول سفراء الدول الأجنبية والاستماع إلى مطالبهم وقبولها أو رفضها.

4- في عصر الرومان أصبح تكوين البعثة الدبلوماسية بمثابة لجنة تمثل مجلس الشيوخ يتراوح عددها بين شخصين أو عشرة أشخاص وان السفراء عادة من درجة الشيوخ لو من الفرسان البارزين أو البعثات الدبلوماسية الهامة، فكانت تتكون من عدد من القناصل أو الفرسان يرأسهم أحد أعضاء ديوان الخارجية.

5- عند عودة السفراء من مهمتهم يقدمون الى مجلس الشيوخ تقريراً مفصلاً يصوت عليه المجلس بالموافقة أو الرفض.

6- كانت تجري مراسم وإجراءات متعددة لاستقبال السفراء.

7- عندما يقترف السفراء الأجانب عملاً مخالفاً للقانون يبعث بهم الى دولتهم لتقوم سلطاتهم بمحاكمتهم ومعاقبتهم.

8- كان الممثلون الدبلوماسيون لدى روما يتمتعون بالحصانة الشخصية حتى وقت الحرب.

---

[1] – تعريف الدبلوماسية، في: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/020.html

[2] – سعيد أبو عباه، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط01، 2009، ص 12.

المطلب الثالث: وسائل الدبلوماسية

تنص الطرق السلمية لفض التراعات الدولية، ويختلف فقهاء القانون الدولي في عملية التمييز فيها بينهما والتي نذكرها فيما يلي:

1- المفاوضات: Negoliation

وتعتبر من أهم الطرق الدبلوماسية وأكثرها شيوعا، وقد جاءت الإشارة إليه في المادة 33 من ميثاق هيئة الأمم، كأول طريقة ينبغي إتباعها لحل المنازعات الدولية، حيث نصت في الفقرة الأولى منها على أنه:" يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر أن يلمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".[1]

فالمفاوضة **Negoliation** هي اتصالات مباشرة **Direct Communication** يجريها طرفان أو أكثر حول قضية معينة أو نزاع ما، وقد تتضمن بعض المحادثات للتعرف على وجهات النظر، وحوار يتم أثنائه تبادل الرأي، ولكنها تدور في جوهرها حول المساومات التي تتعلق بالتسوية وتتم المفاوضات بين ممثلين عن الأطراف المعينة، يتحدد مستواهم بحيث طبيعة التراع وأهميته، فليس كل المفاوضات تدور حول خلافات بسيطة كما يعتقد البعض، وتعقد المفاوضات وفق خطوات إجرائية محددة هي:[2]

- الموافقة على مبدأ المفاوضات، ويبديها الأطراف سواء قبل التراع أو بعده؛
- الاتفاق على مكان عقد المفاوضات؛
- تحديد الأطراف التي يحق لها رسميا الاشتراك في المفاوضات؛
- تحديد مستوى، وصفات المتفاوضين وطبيعة أدوارهم؛
- تحديد الموضوعات وجدول الأعمال.

1-1- أنواع المفاوضة

قد تكون المفاوضة بسيطة، وقد تكون إستراتيجية، ولكل من هذين النوعين ملامحه وخصائصه التي تميزه عن الآخر.

[1]- حسن همت، **دراسات في علم الدبلوماسية بالعلاقات العامة**، ط1، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009، ص 11.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 12.

أ- المفاوضة البسيطة: وهي تدور حول موضوعات يكون للأطراف المعنية فيها تقويمات جاهزة بناء على مواقف محددة مسبقا، وتصورات قائمة حول العملية التفاوضية.

ب- المفاوضات الإستراتيجية: وهي تدور حول موضوعات معقدة، وقد لا تكون التصورات حولها واضحة لذلك تسعى الأطراف من خلال تكتيكات مختلفة إلى الوصول إلى تصورات ولو مؤقتة مرحليا حول الموضوعات التي يمكن أن تطرح على جدول الأعمال أو حول أبعاد العملية التفاوضية.

1-2- مراحل التفاوض

أهمية المفاوضات بين الأطراف جعلت المهتمين بهذا الموضوع يقسمونه إلى مراحل مهمة:[1]

أولا: مرحلة الإعداد قبل التفاوض

إن العملية التفاوضية تكون بسبب خلاف سابق يراد تسويته أو اتفاق لاحق يراد التوصل إليه، ومن عناصر الإعداد الجيد للمفاوضات.

- **التفاوض من موقع قوة:** فعند الدخول في مفاوضات لا يجب السقوط في فخ الخصم وإنك تتفاوض معه مضطرا، فعندما تعتقد أن مركزك ضعيف فهذا دليل على أنك ستواجه المتاعب قبل البداية.

- **تحضير عروض مرنة:** وهذا لتفادي الأفكار المسبقة والطريق المسدود في المفاوضات.

ثانيا: مرحلة بداية المفاوضات واكتشاف الخصم

عند التقاء الأطراف المتفاوضة وبالرغم مما جمعوه من معلومات عن بعضهم البعض، هم في حاجة إلى جلسات أولى خفيفة، كل طرف يسعى لالتقاط معارف ومعلومات عن الطرف الآخر قد لا تكون لها علاقة بموضوع المفاوضات، وهذا لبناء الثقة والتغلب على عقبات الاتصال والاستعداد لكل الاحتمالات في هذه المفاوضة.

كما لطرح الأسئلة أهمية خاصة في هذه المرحلة وقد ركز زارتمان Zartman على الأسئلة التي تكون بصيغة من، متى، أين، كيف.

ثالثا: مرحلة المساومة

تعتمد مرحلة المساومة على إقناع المفاوض وإصراره للوصول إلى اتفاق وهذا بإقناع الخصم بأنك تقدم له عروض جيدة ومغرية.

[1] - التهامي علي: **الدبلوماسية، نشأتها وقواعدها ونظامها والامتيازات الدبلوماسية**، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، دار الثقافة، 2009.

رابعا: اختتام المفاوضات

أية مفاوضات مهما كان موضوعها أو أطرافها فإنها لن تدوم جلساتها إلى ما لانهاية فهي تختم ولا يشترط أن تكون ناجحة.

خامسا: تنفيذ المفاوضات

يعني كتابة اتفاقية بما توصل إليه الأطراف من اتفاق وتنفيذه على أرض الواقع.

2- المساعي الحميدة Good Office

2-1- طبيعة المساعي الحميدة

فالمساعي الحميدة جهود يبذلها طرف محايد للمساعدة على إنهاء الخلاف أو النزاع بين طرفين أو أكثر من منطلق الحرص على توطيد العلاقات الطيبة بين الأطراف المتنازعة، وضمان الأمن والسلم العالميين.

وتتضمن المساعي الحميدة الجوانب التالية:[1]

- إبداء النصح للأطراف المتنازعة بإتباع طرق جديدة لحل موضوع الخلاف، إذ قد يرجع تعثر المفاوضات المباشرة إلى الطريقة المتبعة بينها؛
- تخفيف حدة النزاع بالعمل على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المعنية؛
- إيجاد الظروف المناسبة لبدء المفاوضات أو استئنافها.

أهمية المساعي الحميدة

تعتبر المساعي الحميدة من الطرق الفاعلة في إنهاء المنازعات الدولية، وتكمن أهميتها في أنها إما أن تعمل على الحيلولة دون تدهور العلاقات بين طرفين أو تطور الخلاف وتصاعده بينهما إلى نزاع مسلح، أو العمل على وقف نزاع مسلح قائم ومنع استمراره ويتوقف نجاح المساعي الحميدة على عاملين رئيسيين :

- طبيعة الجهود المبذولة، إذ أن استخدام اللباقة واستثمار أي مظهر من مظاهر المودة السابقة بين الطرفين وتضخيمها يشجع على خلق مناخ ملائم للتقارب؛
- طبيعة الخلاف أو النزاع فإذا كان الخلاف شديد، فإنه قد لا يكون متاحا لأي طرف ثالث القيام بجهود مناسبة لإنهاء الخلاف أو النزاع القائم وقد توجد حالات لا يجدي استعمال المساعي الحميدة في إيجاد حل لها.

[1]- عيسى بورقيبة، **الدبلوماسية البرلمانية، إسهاماتها في حل الخلاف العالمي والوصي**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص 56.

2-3- أمثلة على المساعي الحميدة

قد تبذل المساعي الحميدة لمنع نشوب نزاع مسلح وقد تبذل لإنهاء حرب قائمة، وهناك العديد من الأمثلة على هاتين الحالتين:[1]

أ- المساعي الحميدة لمنع نشوب نزاع مسلح

- المساعي التي عرضتها فرنسا على الحكومة السوفيانية **لإنهاء** النزاع الذي كان قائما بين الأخيرة والصين عام 1929 حول الخط الحديدي شرق الصين وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما، ولكنها فشلت؛

- مساعي الولايات المتحدة لتسوية النزاع الذي كان قائما بين فرنسا وتايلاند في عام1946؛

ب- المساعي الحميدة لإنهاء حرب قائمة

- مساعي الحكومة الهولندية لإنهاء الحرب البريطانية في الترنسفال في يناير 1902 ولكنها فشلت.

المنظمات الدولية والمساعي الحميدة

أ- دور المنظمات الدولية في المساعي الحميدة

تسارع هيئة الأمم المتحدة عند نشوب نزاع ما، من خلال مجلس الأمن، إلى دعوة الأطراف المعنية إلى حله بالطرق التي أشارت إليها المادة 33 من الميثاق فإذا أخفقت في ذلك فإنها تعرض النزاع على مجلس الأمن ليقدم توصياته لحله .وتقوم المنظمات الإقليمية بدور هام في هذا المجال مثال ذلك منظمة الدول الأمريكية التي اهتمت بفض النزاعات بين الدول بالمنطقة بالطرق السلمية، وأنشأت بعد عام 1967 اللجنة الأمريكية للحل السلمي حيث تقوم بالمساعي الحميدة تحت إشراف المجلس الدائم لهذه المنظمة. [2]

ب – أمثلة على المساعي الحميدة للمنظمات الدولية

- المساعي الحميدة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في نزاع الصحراء؛

- المساعي الحميدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لإنهاء النزاع العراقي الإيراني.[3]

3- الوساطة Médiation

هي الطريقة الدبلوماسية الثالثة التي يمكن اللجوء إليها في حل المنازعات الدولية، وهي تختلف عن المساعي الحميدة سواء في مضمونها أوفي دورها أوفي مدى استخدامها من جانب أعضاء المجتمع الدولي.

[1]- زايد عبد الله مصباح، **الدبلوماسية**، ط1، دار اليازوري، 1999، ص 27.

[2]- شايعة عبد الفتاح، **الدبلوماسية، القواعد القانونية، الممارسة العلمية**، مكتبة مبولي، مصر، 2002، ص 7.

[3]- علي حسن الشامي، **الدبلوماسية، نشأتها، تطورها، وقواعدها ونظام العلاقات والامتيازات**، ط33، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص ص 33-34.

3-1- تعريف الوساطة

الوساطة هي جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل الحثيث على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع القائم بينهما، والمشاركة الفعلية في عملية المفاوضة وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط للمقترحات والتعبير عن وجهة نظره والدفاع عنها، وقد بينت المادة الثانية من اتفاقية لاهاي لعام 1907 إن مدة الوساطة المزدوجة ينبغي أن لا تتعدى الثلاثين يوما، وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة في أن:[1]

- الوساطة تبدأ عندما تنتهي المساعي الحميدة بالفشل وإن كان من الممكن أن تكون امتدادا لها.
- دور الوساطة أبعد مدى من دور المساعي الحميدة حيث يشارك الوسيط في المفاوضات منذ بدايتها وحتى نهايتها.

وتشترك الوساطة مع المساعي الحميدة في خصائص معينة هي:

- إن كلتيهما تتمان بصورة اختيارية سواء من جانب من يقوم بأي منهما أومن جانب الأطراف المتنازعة، فالجهة التي تقوم بالوساطة أو بالمساعي الحميدة تفعل ذلك بملء إرادتها وليس رغما عنها؛
- إن الإلزام باللجوء إلى أي منهما يكون فقط في ضوء اتفاق مسبق بين الأطراف المتنازعة، كما حدث في معاهدة باريس عام 1856 حيث نصت المادة الثانية منها على أن الأطراف الموقعة على المعاهدة تلجأ إلى الوساطة لتذليل العقبات التي قد تنشأ بين تركيا وإحدى دول الحلف الأوروبي.

3-2- أهمية الوساطة

منذ أواخر القرن الماضي والوساطة تؤثر بشكل فعال في حل المنازعات الدولية، فقد أزال مؤتمر "لاهاي"الأول 1889 ما كان يدور حول جدواها وفعاليتها من شكوك حيث حدد ملامحها وخصائصها ثم جاءت بعد ذلك عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة لتؤكد هذا الاتجاه، وترجع أهمية هذه الطريقة إلى أنها تساعد على الاستقرار والأمن والسلم في المجتمع الدولي فهي تعجل في دفع الأطراف المتنازعة في اتجاه التسوية.[2]

---

[1] - شايعة عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص 09.

[2] - محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة، 2004، ص ص 214-215.

3-3- أمثلة على الوساطة

يوجد في تاريخ العلاقات الدولية الكثير من الأمثلة على دور الوساطة في حل النزاعات الدولية ونكتفي هنا بالإشارة إلى بعضها سواء لمنع نشوب الحرب أو لإيقافها أو فيما يتعلق بالحروب الأهلية وذلك على النحو التالي:[1]

أمثلة على دور الوساطة في منع نشوب الحرب

- جهود بريطانيا لإنهاء النزاع بين فرنسا وبروسيا حول لكسمبورغ عام1867؛
- جهود الجزائر لإنهاء النزاع العراقي الإيراني عام1975.

4- التوفيق Conciliation

التوفيق هو جهد تبذله لجنة دولية تتمتع بثقة أطراف النزاع، حيث تقدم لهم حلا تأمل في أن ينال رضاهم وقبولهم وهو لهذا ليس- كما يعتقد عبد العزيز سرحان -مجرد عمل تمهيدي لحل الخلاف القائم بين طرفين أو أكثر بالتوفيق فيما بينهم، بدراسة عوامل النزاع وسماع وجهتي نظر الطرفين، وإيجاد نقاط الالتقاء بينهما وإصلاح ذات البين .بل يتضمن تصورا معينا لحل النزاع يختلف عن تصور كل طرف.

ويتم اللجوء إلى التوفيق عند نشوب النزاع بين دولتين وفقا لمعاهدة مسبقة تنص على ذلك، حيث تشكل لجنة توفيق تحدد اختصاصاتها استنادا إلى نصوص تلك المعاهدة تشكل لجنة التوفيق من ثلاثة أو خمسة أعضاء ينتخبون وفقا لما تنص عليه معاهدة التوفيق، ويقتصر عمل لجان التوفيق على إنهاء الخلافات غير القانونية .وقد وضح ذالك الميثاق الذي وضعته عصبة الأمم المتحدة لهذا الغرض حيث نص على أنه تقوم لجنة التوفيق .بمهمتها بناء على طلب أحد طرفي النزاع أوكليهما.

وتتميز طريقة التوفيق بسمتين أساسيتين وهما:[2]

- إن اللجوء إليها يكون إلزاميا إذا طلب أحد الطرفين المتنازعين ذالك؛
- إنه ليس لهذه الطريقة أية صفة إلزامية، وتشير إلى ذالك معظم المعاهدات حيث يجري النص عادة على أنه ليس لتقرير لجنة التوفيق أية صفة إلزامية.

[1]- حسين قادري، **الدبلوماسية والتفاوض**، ط1، منشورات خير الدين جيسي، الجزائر، 2007، ص 11.

[2]- علي حسن الشامي، **مرجع سابق**، ص 35.

5- التحقيق Inquiry

يقوم التحقيق على فكرة تسوية القضايا والمنازعات بالتحقيق من صحة الوقائع التي تثيرها بتشكيل لجان تحقيق دولية International Commission Of Inquiry وعند مناقشة هذه الفكرة في مؤتمر "لاهاي" برز اتجاهان حول مدى إلزاميتها، وانتهى المؤتمر إلى الأخذ بالاتجاه الثاني حيث نصت المادة التاسعة من معاهدة "لاهاي"على أنه: "ترى الدول المتعاقدة أنه من المفيد والمرغوب فيه أن يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي والتي لا تمس الشرف ,ولا تتعلق بالمصالح الجوهرية والتي يستعصى حلها بالطرق الدبلوماسية إلى تأليف لجنة تحقيق دولية تتولى دراسة وقائع الأمور عن كثب وحل الخلاف الناشئ حلا مشبعا بروح التجرد والنزاهة".

ومن الأمثلة البارزة المعاهدات الثنائية التي أبرمها وزير الخارجية الأمريكي بريان Bryan بين عامي 1913و 1914مع عدد من الدول من بينها فرنسا وبريطانيا وكندا وتنص على اللجوء إلى التحقيق في حل المنازعات التي تنشأ فيما بينها وذالك على النحو التالي:

- تأليف لجان تحقيق من خمسة أعضاء يختار اثنان منهم من رعايا الطرفين المتنازعين وثلاثة من دول أخرى؛
- وجوب اللجوء إلى التحقيق بمجرد أن يطلب أحد الطرفين ذلك؛
- قرار لجنة التحقيق غير ملزم للطرفين[1].

- التحكيم الدولي International Arbitration

ينقسم التحكيم الدولي إلى تحكيم دولي عام، وتحكيم دولي خاص، أما التحكيم الدولي العام والذي نحن بصدده فهو قاصر على فض النزاعات بين الدول وأشخاص القانون الدولي العام، أما التحكيم الدولي الخاص فهو يختص بالفصل في النزاعات والمعاملات المتعلقة بالتجارة الدولية وغيرها من المعاملات ذات الطبيعة الخاصة التي لا ترتبط بسيادة الدولة.

وقد عرف التحكيم الدولي منذ القدم كوسيلة لتسوية النزاعات، كما أنه مر بتطورات مختلفة منذ أن عرف حتى الآن، وقد عرفته المادة 37 من اتفاقية "لاهاي" التي أبرمت عام1907 ، بشأن التسوية السليمة، للنزاعات بين الدول بواسطة قضاة يتم اختيارهم بواسطة أطراف النزاع، ويدلون بحكمهم على أساس احترام القانون، ويلزم الأطراف بالخضوع للحكم، كما أن للتحكيم الدولي طابعا إراديا شأنه في ذلك شأن إبرام المعاهدات حيث لا تلتزم الدول إلا برضاها.

[1]- علي حسن الشامي، **مرجع سابق**، ص 65.

والتحكيم نوعان تحكيم فردي، وتحكيم جماعي.

– **يقصد بالتحكيم الفردي**: لجوء طرفي التراع على حكم فرد لحل التراع، حيث يكون الفرد محل اعتبار الطرفين.

– **التحكيم الجماعي**: فهو يعتبر بداية للتحكيم الدولي بصورته الحديثة المنظمة التي عليها الآن.

ويتخذ التحكيم عدة أشكال، فقد يكون التحكيم في شكل لجان مختلطة تتألف من عضوين من طرفي التراع وعضو ثالث محايد، ويكون للطرف المحايد القول الفصل في حسم التراع عند اختلاف الأعضاء الممثلين لطرفي التراع.

– **محاكم التحكيم الدولي**: فهي تعتبر نوعا من أنواع التحكيم القضائي، ويتوسط ذلك النوع من التحكيم كل من التحكيم التقليدي والتحكيم القضائي .وتتألف محكمة التحكيم من قضاة محايدين مشهود لهم بالعلم والتراهة.

ويرتبط التحكيم من الناحية القانونية ارتباطا وثيقا بمبدأ أصبح قاعدة قانونية، وهي أن تلتزم إلا بإرادها، فإن كان التعهد لاحقا لنشوب التراع سمي بالاختياري، وإن كان التعهد سابقا لنشوء التراع سمي تحكيما إجباري.[1]

– **يقصد بالتحكيم الاختياري**: نشوء نزاع بين دولتين واتفاقهما على حله بطريقة التحكيم ويتخذ شكلا يسمى بمشاركة التحكيم.

– **التحكيم الإجباري**: هو النوع الذي يتفق عليه أطرافه مسبقا قبل نشوء التراع.

7– القضاء الدولي International Judicator

لقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انحسارا واضحا في الدور الذي تميز به القضاء الدولي في حل التراعات وذلك بالمقارنة مع الدور الذي لعبه التحكيم في تسوية التراعات الدولية خلال هذه الفترة.

كما ساهمت تجربة المحكمة الدائمة للعدل الدولي التي كانت تتبع لعصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية الحالية التابعة للأمم المتحدة في تطوير القضاء الدولي تدريجيا كما أسهمت في تمييز المحاكم القضائية عن محاكم التحكيم، وبحكم أن التحكيم أقدم من حيث الممارسة من القضاء فيمكن القول أن القضاء الدولي انبثق وتطور عن التحكيم.

[1]- علي حسن الشامي، **مرجع سابق**، ص 37.

كما أن هناك إجماعا بأن القضاء الدولي بمعناه الصحيح قد بدأ بظهور المحكمة الدائمة للعدل الدولي، ففي عام 1920 كون مجلس عصبة الأمم لجنة استشارية للحقوقيين بهدف تحضير مشروع نظام هذه المحكمة

كما تم انتخاب قضاة لها.

وتعتبر محكمة العدل الدولية الحالية استمرار للمحكمة الدائمة للعدل الدولي من حيث نظامها ما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي تتلاءم مع نظام الأمم المتحدة، كذلك نشأت محاكم خاصة أو جنائية دولية خاصة، وهي تصدر بقرار من منظمات دولية أو هيئات دولية تابعة لها وتختص هذه المحاكم بمحاكمة المسئولين عن جرائم الحرب التي ترتكب ضد الإنسانية.

ولمحكمة العدل الدولية اختصاصين الأول: اختياري، والثاني: إلزامي، فإن ما يشار إليه أن الاختصاص الإلزامي الذي يقع تحت المادة 36 يشهد انحسار من حيث الممارسة فالقليل من الدول-كما ذكرنا -انضمت إلى الاختصاص الإلزامي، وأن هناك دولا كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا انسحبت منه بعد القبول وهذا يعود بطبيعة الحال لموقف هذه الدول وليس للآلية التي تعمل بها المحكمة فالدول التي تقبل بالاختصاص الإلزامي للمحكمة عن طريق الإعلان الاختياري كثيرا ما قامت بإيراد عدد من التحفظات التي أجهضته من الناحية العملية، هذه التحفظات الأساسية والتي أصبحت ظاهرة عامة تعكس مدى الشكوك أو الثقة المحدودة التي توليها تلك الدول للمحكمة.

وعليه فإن الدبلوماسية منذ نشأتها إلى يومنا هذا تعمل وبمختلف أنواعها على نشر السلم والأمن الدوليين وعلى نشر الاستقرار حيث ساهمت أدوات الدبلوماسية كالمفاوضة والتحقيق والتوفيق والقضاء الدوليين في حل الكثير من النزاعات على الساحة الدولية.

المبحث الثاني: التأهيل المفاهيمي للإرهاب

يعتبر الإرهاب دينامية خطيرة تهدد أمن الإنسان واستقرار الدول والعالم على السواء، وعرفت هذه الظاهرة تطورا عبر الزمن، فاستفحلت في السنوات الأخيرة مستفيدة من التقدم العلمي والتكنولوجي، إنعكست على فاعلية أساليبها ووسائلها، وتوسعت بذلك مجالات وجغرافية أهدافها، فأصبحت تأتي على الدول الغنية المتطورة منها، والفقيرة النامية، وإنسلخ الإرهاب بذلك من الصفة المحلية أو الإقليمية إلى العالمية، حيث لم يعد مرتبطا بحضارة وثقافة أو بدولة ما، بل أصبحت هذه الظاهرة تتجاوز كل الأوطان والديانات والهويات، وباتت تمثل تهديدا إستراتيجيا يهدد أمن جميع الأمم،، كما أنها قبل كل شيء تمثل إنتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، ووفقا لذلك تعالت أصوات الدول ومجتمعاتها المدنية، المنظمات الأممية وغيرها، في محاولة لوضع حد أمام تنامي مثل هذه الظاهرة السلبية، وإتخاذ إستراتيجية موحدة لمواجهة مسبباتها والتقليص من حدة نتائجها.[1]

فقد أصبحت هذه الظاهرة هاجسا تقلق الأفراد لما تشيعه من رعب وخوف وذعر في نفوسهم، وكذا تؤرق كاهل الدول لما لهذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول وسياساتها، وقد استفاد الإرهاب في الآونة الأخيرة من التكنولوجيات الحديثة وسهولة المواصلات وانفتاح الحدود بين الدول، فتوسعت بذلك نشاطاته ليصبح الكل مستهدفا، وازدادت درجات وحجم الأعمال التخريبية وعدد الضحايا وعليه فلا بد من محاولة التعرف على الأسباب الحقيقة الكامنة وراء استفحال هذه الظاهرة، وكذا حث جميع الدول على ضرورة تضافر الجهود الدولية وتسخير كافة إمكانياتها لإنجاح هذه العملية.[2]

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمع الدولي، وتنتج خطورة هذه الظاهرة في عدد ضحايا الإرهاب والخسائر المادية الناجمة عنه، ولا يقتصر الإرهاب على أفعال يرتكبها فرد أو مجموعة أفراد بدافع الحصول على منافع مادية أو سياسية بل انه يشمل أيضا الحملات الواسعة التي تشنها الدول لقمع حركات تحررية وطنية أو لغرض سياسات أو اتجاهات داخلية أو خارجية على دول أخرى وهكذا يتحول الإرهاب إلى أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية والى وسيلة من وسائل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولاشك أن هذا يؤدي إلى تأزم العلاقات بينها مما قد يدفعها في النهاية إلى قطيعة أو نزاعات مسلحة مدمرة، وبما أن قضية الإرهاب باتت شغل دول العالم في الوقت الحاضر، على رغم إن الإرهاب

---

[1]- تقرير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وزارة الخارجية الأمريكية/ على الرابط: www.wctc.org

[2]- محمد مؤنس محي الدين، **الإرهاب في القانون الجنائي**، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، مصر، 1983، ص 15.

كجريمة ليس بالقضية الجديدة –إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب الدولي في الوقت الحاضر هو إن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية، أي إنها لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة.[1]

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

تعددت تعاريف الإرهاب من جهة لأخرى، ومن شخص لآخر، وهذا التعدد يعكس حقيقة مدى غموض الظاهرة التي لازالت تلقى العديد من الصعوبات والعوائق، في ظل تأويلات ومصالح الدول، وسنحاول في هذه الدراسة عرض بعض التعريفات المختلفة للإرهاب وعلى مستويات متعددة كالتالي:

أولا: على المستوى اللغوي

الإرهاب لغة: في اللغة العربية، يعني الخوف والفزع، وهو مصدر للفعل أرهب مشتق من الجذر "رهب "وقد ذكرت المصادر اللغوية معنى الإرهاب فجاء في تلك المصادر أن رهب بالكسر يرهب رهبة ورهبا، ورهبا بالتحريك أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبة خافه، فالرهبة هي الخوف، والفزع وأرهبه واسترهبه، استدعى رهبته حتى رهبه الناس.

وفي الأدب الفرنسي فإن الأصل اللغوي لكلمة إرهاب Terreur فهو الفعل الستسكريتي Tras الذي يعني معنى رجف.[2]

وفي اللغة الإنجليزية فالمرادف لكلمة الإرهاب هي terror وهي الأكثر شيوعا، ويرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية terser أيضا وتعني الترويع أو الرعب أو الهول.[3]

ثانيا: على المستوى الاصطلاحي

القواميس والموسوعات: يعرفها كذلك:

– **قاموس أكسفورد:** " يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الإنجليزية في العام1794، وذلك بعد حكم الرعب Reignofterron والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من إستعملوه".

– **القاموس الفرنسي لاروس:** La Rousse يعرف الإرهاب بأنه : "إستعمال العنف لأغراض سياسية".

[1]– إمام حسنين خليل، **نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب، الجرائم الإرهابية في التشريعات المقاربة**، مصر: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص ص 08-15.

[2]– محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة**، بيروت: دار العلم للملايين، ط01، 1996)، ص ص107-108.

[3]– سهيل حسين الملاوي، **الإرهاب والإرهاب المقاد، دراسة في مفهوم الإرهاب وأنواعه وأساليبه والكفاح المسلح ضد الاحتلال**، بيروت: د.ف.ع، مصر، 2005، ص 99.

– **معجم الوسيط**: " وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية".

– **موسوعة السياسة**: "إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات، أو مال، وبشكل عام إستخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية".

– **موسوعة علم السياسة**: " هو كل عمل أو وسيلة يستخدم القوة المادية والنفسية لإشاعة الذعر والهلع، وإزهاق أرواح الناس الأبرياء، وتجريدهم من أرضهم وممتلكاتهم، ويعرضهم للإبادة الجماعية بدون وجه حق، أو أي مسوغ قانوني أو شريعة سماوية يقوم به فرد أو جماعة أو دولة، بهدف تحقيق أغراض سياسية أو غير سياسية".[1]

موسوعة الإستراتيجية: "هو حالة، إنه خوف مستثار، عندما يتحول الإرهاب إلى عمل".

ثالثا: على مستوى بعض الهيئات والمنظمات

1– تعريف عصبة الأمم 1937 : "عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة، لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس أشخاص، أو عند مجموع من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة".

2– تعريف الاتفاقية الأوربية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1977 : تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية تعريفا حصريا للإرهاب بمعنى أنها حصرت أفعالا بعينها وأوردتها من قبيل الأعمال الإرهابية كالتالي:[2]

– الجرائم المنصوص عليها في إتفاقية "لاهاي1970"، والخاصة بقمع الإستيلاء على الطائرات؛

–الجرائم المنصوص عليها في إتفاقية "مونتريال1971"، والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد الطيران المدني؛

– الجرائم الخطيرة، التي تتضمن الإعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية،والجرائم التي تضمن الخطف وأخذ الرهائن واحتجازهم غير المشروع؛

– جرائم إستعمال المفرقعات والقنابل والأسلحة النارية والمتفجرات والرسائل المفخخة، إذ ترتب على هذا الإستخدام تعريض الأشخاص للخطر، ومحاولة إرتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها.

---

[1]– منير البعلبكي، **المعجم الوسيط**، القاهرة: دار النهضة،1994 ، مادة "إرهاب"، ص ص 182- 183.

[2]– جامعة الدلو العربية، مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، القاهرة، ص 02.

3- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998 : " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".[1]

4- تعريف مؤتمر وزراء خارجية دول العالم الإسلامي الدوحة أكتوبر 2001 : " رسالة عنف عشوائية من مجهول بغير هدف مشروع أو قضية عادلة، وهو بهذا مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما لا يجوز الخلط الذريع بين الكفاح المسلح،الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجابهة الظلم والإحتلال، كما يحدث في فلسطين".[2]

رابعا: على المستوى الشخصي (مفكرين وسياسيين)

- ولتر لاكير Walter Laqueur: "الإرهاب هو إستخدام أو التهديد باستخدام العنف، وهو أسلوب من القتال أو إستراتيجية لتحقيق أهداف معينة، لا تتفق مع القواعد الإنسانية، يهدف إلى إحداث حالة من الخوف في الضحية، وهو عامل أساسيا في الإستراتيجية الإرهابية".

- يونا ألكسندر Yonah Alescander: "الإرهاب هو استخدام العنف ضد أهداف مدنية عشوائية، من أجل تخويف أو لإنشاء الخوف المتفشي المعمم لغرض تحقيق أهداف سياسية".

- ميكولاس Mickoulus: "إستعمال القلق أو التهديد باستعماله، من قبل أي فرد أو أية جماعة".

- ووردلوWardlaw: "الإرهاب هو إستعمال العنف أو التهديد باستعماله، من قبل فرد أو جماعة ما".

- أدامز Adams: "هو فرد أو عضو في جماعة ما ترغب في تحقيق أهداف سياسية باستعمال وسائل عنيفة".[3]

- أمحند برقوق: "هو تهديد عالمي الإنتشار بأساليب أو صيغ مختلفة التعابير والتوضيحات، وهو ظاهرة تاريخية، بالإضافة إلى كونه حادثة كلية الوجود تفوقت على الثقافة، الديانات، الاقتصاد، وكذلك المحيط أو السياق السياسي، وهو بذلك تهديد للإستقرار السياسي،والأمن الدولي والإنساني،كذلك تهديد لحقوق الإنسان الفردية والجماعية".

[1]- حسين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007 ، ص 45 .

[2]- أودنيس العكرة، **الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، بيروت: دار الطليعة، ط2 ، 1993، ص 24.

[3]- حسين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2007 ، ص45.

– **أودنيس العكرة** : " منهج نزاع عنيف، يرمي الفاعل بمقتضاه بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة، من أجل المحافظة على العلاقات الإجتماعية، أومن أجل تغييرها أو تدميرها".

– **عبد العزيز محمد سرحان:** "هو إعتداء على الأرواح، والأموال والممتلكات العامة والخاصة بالمخالفة لأحكام قانون الدول".

– **صلاح الدين عامر:** " هو إصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الإستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الإعتداء الفردية، أو الجماعية، أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن". [1]

المطلب الثاني: تطور ظاهرة الإرهاب

يعتبر الإرهاب ظاهرة إنسانية وإجتماعية وسياسية وقانونية، تضرب بجذورها في أعماق التاريخ البشري.ويقال أن أول عنف تعرض له الإنسان وأول جريمة ارتكبت ضد أخيه الإنسان تعود للشقيقين قابيل وهابيل، لكن العنف السياسي يعود إلى العهد اليوناني والروماني كما يِكد ذلك كل من موريس وهو في كتابهما الإرهاب :التهديد والرد عليه .

1– الثورة الفرنسية والإرهاب

الإرهاب كظاهرة كان معروف في معظم المراحل التاريخية التي عرفها الإنسان .إن الإرهاب كمصطلح وكظاهرة أمنية سياسية تعود إلى عهد الثورة الفرنسية، هذه الثورة التي قام قادالها ومفكروها بإستخدام الإرهاب كوسيلة أساسية لتثبيت دعائم الثروة وترسيخ مبادئها، وعلى الرغم من المأسي والفضائح التي ارتكبت في ذات السياق وبإسم الثورة.[2]

[1] – أحمد حسين سويدان، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية، ط1 ، 2005، ص 40.

[2] –إريك موريس ،آلان هو ،**الإرهاب :التهديد والرد عليه** ،تر:أحمد ج محمود ،القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب 2001،ص23

ومن أبرز تأثيرات هذه الثورة ظهور الشعور الوطني، وطرح مفاهيم جديدة للدولة والمواطنة .[1]

ولقد دشنت الثورة الفرنسية في عهد الإرهاب بمفهومه الحديث، فمعها عرف إرهاب الدولة المنظم والمقنن .[2]ويبدو أن الثورة الفرنسية قد إستخدمت الإرهاب بإسم الشعب، بل وبررت لجوءها إليه لكونه يمارس بإسم الشعب ودفاعا عنه .حيث نجد أن لجان شعبية قد كلفت بممارسة الإرهاب ضد من وصفوا بالمتآمرين القساة المعتقلين الذين نفذ بهم حكم الموت حيث تم وصف تلك الممارسات بأنها إجراء عادل بدا للشعب ضروريا من أجل السيطرة بواسطة الرهبة على الآلاف ممن وصفوا بالخونة الذين يختبؤن خلف جدار باريس.[3]

وعليه فالإرعاب قد ظهر إلى حيز الوجود إبان الثورة الفرنسية (1789-1799) حين تبنى بعض الثوريين الذين إستولوا على السلطة في فرنسا سياسة العنف ضد أعدائها .وقد عرفت هذه الفترة من الحكم بإسم عهد الإرهاب، وقد كان ذلك عندما سيطر **روبسبير** أحد قادة الثورة الفرنسية دون معارضة قوية، وهذا كله تحت شعار الحفاظ على الجمهورية والثورة وترسيخ النزاهة، حيث أصبح المحرض الأول على الإرهاب ويرى الكثير من المؤرخين والمفكرين بأن **روبسبير** كان يقدس الفضيلة، ولذلك مزج بين المثالية والإرهاب، وفي رأيه أن الإرهاب يصدر عن الفضيلة، وهو من أول إستعمل المصطلح وكذلك أول شخص يتابع بجريمة الإرهاب.[4]ومن خلال تتبع الظاهرة الإرهابية وتطورها، يمكن القول أن الإرهاب كمصطلح قد دخل القاموس السياسي بمعناه المتداول في أيامنا هذه منذ البدايات الأولى للثورة الفرنسية التي كرست أركانه ومبادئه وكذا الدعوة إليه وإستخدامه كأسلوب سياسي لردع الخصوم وتصفية وجودهم السياسي.

2- الفوضوية العدمية والإرهاب

<مثل القرن التاسع عشر مسرحا زمنيا لحركتي الفوضوية والعدمية أو الفوضوية العدمية، في الوقت الذي مثلت بعض الدول الأوروبية و روسيا مسرحا جغرافيا لهما من حيث النشاطات والأعمال فبعد الثورة الفرنسية ظهر **الأرمن** في القرن التاسع عشر عندما اكتشفوا فاعلية إحتجاز الرهائن وكانت هذه المرة ضد الحكم التركي وبعد ذلك ولأول مرة ظهرت فكرة التنظيم الإرهابي السياسي في الجمعيات السرية في إيطاليا

[1] – محسن بن العجمي بن عيسى ،**الأمن والتنمية** ،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011،ص87

[2] – إبراهيم أبراش ،**الإرهاب :إشكالية في تعريف لا في محاربته – إرهاب الإقوياء ودفاع الضعفاء** ،مجلة رؤية ،السنة الثانية ،العدد 17،مارس 2002،ص59.

[3] – أودنيس العكرة ،**الإرهاب السياسي** ،ط 2،بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع ،1983،ص34.

[4] – تامر إبراهيم الجهماني ،**مفهوم الإرهاب في القانون الدولي** ،الجزائر:دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،2002،ص19.

وإسبانيا، وفي منتصف القرن التاسع عشر إنتقلت الظاهرة إلى ألمانيا ثم روسيا القيصرية، وكان أبرزها إغتيال القيصر الروسي سنة 1881 ألكسندر الثاني، وإغتيال **الأرشيدوق** ولي عهد إمبراطورية
– المجر سنة1914، إذا كان ذلك الإغتيال إشعالا للحرب العالمية الأولى.[1]

وقد اعتمدت هذه الحركات أسلوب أمل الإرهابي كوسيلة للوصول إلى أهدافها السياسية القيمة على نفس القواعد والخدمات الفكرية المرتكزة على رفض السلطة بكافة مستوياتها وأشكالها، بمعنى أن الفلسفة "الفوضوية العدمية" تقوم على مناهضة الدولة والسلطة والسعي عن طريق الإرهاب والعنف إلى تقويم دعائمها وهدم رموزها وأركانها لتحرير الفرد والمجتمع من كل سلطة وقهر وتسلط، إستنادا إلى مقولة: "ان الناس قادرون على العيش معا في وئام ودون حاجة إلى حكومة تجبرهم على الطاعة"[2].

ومن خلال تتبع الظاهرة الإرهابية وتطورها نقول أنه مع بداية القرن 19 تغير مفهوم الإرهاب، فبعد أن كان أسلوب حكم في الثورة الفرنسية انقلب إلى أسلوب معارضة ورفض لجميع أشكال السلطة والنظام عند الفوضويين، حيث يتجلى هذا من خلال برنامج المنظمة الإرهابية التي سمت نفسها "إدارة الشعب".[3]

وعملها هو تصفية رجال الحكم، الحركة الفوضوية تقوم على فلسفة رفض السلطة والدولة، وأي نظام سواء تمثل في الأشخاص والمؤسسات، ففي الحركة الفوضوية كل ما هو مقنن يحد من حرية الفرد، وكل ما هو سلطة تقوم على الإكراه يجب محاربته وإلغائه، وبالتالي فهي تدعوا إلى التحرر المطلق من جهة ومن جهة ثانية تدعوا إلى الفوضى والعفوية، وقد وجدت هذه الحركة نوعا من التأييد في الأوساط الأوربية ولكن لم تدم طويلا لأنه تبين فيما بعد أن الإنسان لا يمكن أن يعيش خارج إطار نظمي معين، وأن هذا الإطار الذي تمثله الدول لا بد أن يفرض قيودا ولا بد أن يلجا إلى استعمال العنف كأداة لفرض القانون والنظام العام عندما تفشل وسائل الإقناع الأخرى، خاصة وان الفرد لا يمكن إلا أن يكون أنناني ومحب للسيطرة، وأن هذه السيطرة لا تنظمها إلا القوانين وأن هذه القوانين ما هي إلا شكل من أشكال التنظيم، وأن هذا التنظيم هو عكس الفوضوية والعدمية.

[1] – محسن بن العجمي، **مرجع سابق**، ص 87.
[2] – عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي**: **دراسة تحليلية**، مصر، مكتبة مدبلومي، 1996، ص 172.
[3] – تامر إبراهيم الجهماني، **مرجع سابق**، ص 19.

3- الإرهاب الرسمي

إن الإرهاب الرسمي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية في أشكال مختلفة، فيكفي الإشارة إلى المجازر التي ارتكبها الإستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري في 08 ماي 1945 والتي راح ضحيتها أكثر من 80 ألف ضحية، وما تلى ذلك من أعمال عنف أخرى على الجزائريين خاصة المنادين باستقلال الجزائر.

كما أن الإرهاب اليهودي في فلسطين احتل مكانا بارزا في الأحداث الدولية، فتكفيا عن جرائمها في حق اليهود بأوربا سعت الدول الأوربية وأمريكا وروسيا إلى توفير مظلة لحماية الجماعات اليهودية الإرهابية في فلسطين وخاصة منها عصابات: أرغون وشترن وغالهاغانا" فهذه العصابات مختلف أشكال الترويع والتخويف ضد الشعب الفلسطيني بغرض تهجيره والإحلال محله، ولعل مجزرة "دير ياسين" و"مجزرة كفر قاسم" لعام 1996 وفي كل مرة يصر الحكام اليهود وزعماء العصابات الصهيونية على أنهم يقومون بطلك دفاعا عن القيم الغربية اليهودية ودفاعا عن أمنهم ووجودهم غير الشرعي في "ميناحيم بيغن" زعيم عصابة الأرغون، يقول: "أيها الإسرائيليون يجب عليكم أن لا تظهروا الرحمة عندما تقتلون عدوكم، تخلوا عن الرأفة ضد عدوكم ما دمنا لم نهدم الثقافة العربية التي سنبني على أنقاضها مدينتنا الخاصة.[1]

إن مثل هذه التصريحات ومثل هذه الممارسات الصهيونية إنما تعبر وبقوة عن حقد هؤلاء البشر وتعبر عن سياسة رسمية، وهو ما يعبر عنها الأستاذ هيثم الكيلاني:[2] "أن قادة الصهيونية بحثوا في الإرهاب كعقيدة وسياسة ووسيلة وتحدثوا عن المنظمات الإرهابية وإيديولوجيتها ونشوئها وتنظيمها وأهدافها وإنجازاتها والجرائم التي ارتكبها كإستراتيجية طويلة المدة"، وعليه فإن أي متتبع للتاريخ الفكري والظاهري والواقعي للصهيونية يرى أن الدولة اليهودية تمثل بحق نموذجا متكاملا لإرهاب الدولة، وهو نموذج فريد لا يوازيه أو يماثله إرهاب أي دولة بين دول العالم، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى أن إسرائيل لا تقيم أي وزن ولا إعتبار لأي ميثاق أو إلتزام دولي أو أخلاقي.

إن الإرهاب الرسمي لم يتوقف عند الدولة العبرية وغنما تبنته الكثير من الدول الاستعمارية بعد نشوء الأمم المتحدة، وبعد تركيز ميثاقها على مجموعة من المبادئ التي تحكم وتنظم سير العلاقات الدولية منها مبدأ حقوق الإنسان بصفة عامة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، لذا برزت مطالب الشعوب المستعمرة في التحرر

[1] – يزيد ميهوب، **مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي**، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية، (قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2006)، ص 32.

[2] – هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيلي**، دمشق، دار الشروق، 1997، ص 07.

وقابلها إنكار الدول المستعمرة باستعمال كل أشكال العنف بما في ذلك الإشكال الإرهابية، ولقد شكلت عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ذروة الإرهاب الغير رسمي الذي قابلة الإرهاب الرسمي، والمتمثل في الهجمات الأمريكية على ليبيا سنة 1986 واجتياح أفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003 وصولا إلى الإرهاب غير الرسمي والمتمثل في أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من أعمال عنف تجاوزت العشرات في العديد من الدول الغربية والإسلامية.[1]

المطلب الثالث: أسباب الظاهرة الإرهابية

لكل ظاهرة من الظواهر أسبابها، ولا يخرج عن هذه القاعدة الإرهاب، بل أن الإرهاب بإعتباره ظاهرة قديمة حديثة أسبابا عديدة، جديرة بالبحث والدراسة، كما أنها الجريمة الأبرز لهذا القرن، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل مضطرد حتى طالت الدول بأشكالها وأنظمتها الديمقراطية والدكتاتورية، المتقدمة منها والمتخلفة، الإسلامية وغير الإسلامية.

وسنحاول حصر وتشخيص الظاهرة الإرهابية في الأسباب التالية:

1- الأسباب السياسية: يمكن إعتبارها واحدة من أبرز أسباب الظاهرة الإرهابية وتناميها، وتقسم بدورها إلى قسمين داخلية وخارجية.

أ- داخلية : تكمن في ظاهرة القهر السياسي الداخلي، نتيجة إضطهاد الأفراد والطوائف التي لا تجد سبيلا للتعبير عن آرائها، فيكون العنف سبيلها للثأر لنفسها والنيل من عدوها، كما قد تكون الأعمال الإرهابية بغرض الحصول على حق تقرير المصير لشعب من الشعوب،وقد يكون الدافع إنزال الضرر بمصالح دولة معينة أو برعايا نظرا لمواقفها السياسية المنحازة أو غير العادلة، كما أن ضعف الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وعدم فاعليتها في التعبير عن آراء الأفراد، وإشراكهم في العمل الوطني، ينتج عنه عزوف أبناء الشعب عن العمل السياسي بالدولة،وما ينتج عنه من انعدام أو ضعف الشعور بالانتماء، كما توجد هناك دوافع تتعلق بعدم الشرعية وافتقاد ممارسة الديمقراطية أيضا حيث أن غياب الحوار الديمقراطي وعدم المشاركة وعدم وجود بدائل للتعبير عن الآراء والأفكار، يؤدي إلى قيام بدائل غير مشروعة للقيام بذلك، وهذه البدائل تتجلى في مختلف صور الإرهاب.[2]

[1] - عزيز شكري، أمل يازجي، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دمشق، دار الفكر المعاصر، 2002، ص 188.

[2]- محمد عزيز شكري، **مرجع سابق**، ص 49.

والتفرقة العنصرية والتحولات السياسية، ومحاولة بعض المجموعات تنبيه الرأي العام ولفت أنظاره إلى قضية سياسية،أو محاولة الإفراج عن مجموعة من السجناء كلها من الدوافع السياسية التي تؤدي إلى ردود فعل إرهابية.[1]

ب- خارجيا: فيمكن حصرها في بعض النقاط كالتالي:[2]

- الأوضاع الدولية غير العادية، واستمرار السياسات التعسفية والعنصرية في محاولة لإبادة بعض العناصر والأجناس:

- عدم قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها ومبادئها، والحد من كل أشكال السيطرة والإستعمار والظلم والاضطهاد،وهو ما انعكس سلبا على حقوق الإنسان، وأعطى الشرعية لبعض الحركات التي تمارس الإرهاب؛

- عدم قدرة الأمم المتحدة على إيجاد سبيل التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستوى أفضل من النمو لدى الشعوب؛

- عدم قدرة الأمم المتحدة على تطبيق الحلول التي تتوصل إليها من خلال قراراتها بشأن فرض عقوبات ضد الدول المعتدية على دول أخرى، مما شجع تلك الدول على التمادي في أعمالها العدوانية (إسرائيل نموذجا)؛

- رعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للإرهاب مما نتج عنه إتساع نطاق الممارسات الإرهابية على المستوى العالمي، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور العديد من المنظمات الإرهابية التي تنفذ أهداف الدولة المستفيدة وتحقق مصالحها؛

- وجود بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم الناتج بعضها عن رواسب إستعمارية، أدى إلى ظهور جماعات ونشاطات إرهابية في محاولة التخلص من المشاكل ووضع نهاية للمعاناة المرتبطة بها.[3]

2- الأسباب الاقتصادية: يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- داخليا: إن عجز الدولة وعدم قدرتها على إستيعاب جميع فئات المجتمع إستيعابا كاملا، يؤدي بهذه الأخيرة إلى شعورها بالاغتراب وتقوقعها في أماكن محددة، وكرد فعل على الوضع المعاش تلجأ هذه الفئات إلى تشكيل المجموعات الإرهابية سعيا نحو تغيير تلك الأوضاع المتردية والتخلص منها، كالفقر والحرمان الإقتصادي، كما أن البطالة والتضخم وتدني مستوى المعيشة أو عدم التناسب في الأجور والأسعار وتفاقم مشكلات الإنسان

[1]- بسيوني هبة الله أحمد خميس، **مرجع سابق**، ص ص 132-133.

[2]- كمال حماد، **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، بيروت، 2003، ص.ص 85-86.

[3]- العياشي وقاف، **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون**، الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2006 ، ص 34.

والصحة والمواصلات قد تدفع قطاعات من الشباب إلى الدخول في عصابات الجريمة والإرهاب، وهذا كله ناتج عن عدم المساواة في توزيع الموارد والثروة توزيعا عادلا بين فئات المجتمع.

– إن التقلبات والتغيرات التي تمس الإقتصاد الدولي تنعكس سلبا على المجتمعات خاصة الفقيرة منها، وتعتبر من الأسباب القوية المحركة لموجات الإرهاب في العالم، إذ تبشر العولمة بمزيد من الأزمات الاقتصادية العالمية مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة؛

–إخفاق البرامج التنموية وسيطرة السلطة على مفاصل النظام الاقتصادي، خاصة أن جل إقتصاديات دول العالم الثالث ريعية مما يجعلها في عرضة دائمة للانهيار.

ب– خارجيا: فيمكن فيما يلي:[1]

– رغبة الدول الرأسمالية في السيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية للدول الصغرى، أو دول العالم الثالث؛

–يأتي الإرهاب الإقتصادي في إطار السعي الحثيث من قبل الدول الكبرى نحو اقتسام أسواق دول العالم الثالث، وجعلها أسواق إستهلاكية فقط.

3– الأسباب الاجتماعية والنفسية

كلما زادت سلبيات المجتمع ومشكلاته من غياب روح العدالة، وعدم المساواة، والإخلال بكرامة الإنسان وإهدار حقوقه العامة والخاصة، زادت إمكانية وقوع الجرائم الإرهابية في ذلك المجتمع، وكل ذلك يولد قوى هشة تعيش حالة الإغتراب وتشعر بعدم إكتراث السلطة لها، مما يولد أزمة مواطنة.

كما أن التفكك الأسري والإحباط الاجتماعي وغياب الحوار وضعف الإنتماء للمجتمع وظروف الفقر، كلها أسباب تشكل أرضية لصناعة إرهابي، وتتوحد الظروف والأسباب الإجتماعية مع النفسية في هذه الصناعة، حيث نجد أفراد لديهم ميول إجرامية تجعلهم يستحسنون إرتكاب الجرائم بصفة عامة،والجرائم الإرهابية بصفة خاصة، وقد ترجع هذه الميول إلى خلل في التكوين النفسي أو العقلي لهؤلاء الأفراد، وهي موجودة معهم منذ الميلاد نتيجة اكتسابهم لها بالوراثة، وقد يكتسب الطفل هذه الصفات النفسية من البيئة المحيطة به، خاصة في فترة الطفولة، وقد شددت الكثير من البحوث العلمية على أهمية الدوافع النفسية للأعمال الإرهابية منهم" جيرولد "حيث يقول" ...هي التي تحرك الإرهابيين السياسيين، لإرتكاب أعمال العنف نتيجة لقوى نفسية...شيد لترشيد أعمال مضطرون نفسيا لارتكابها"، كما أن الكثير من العلماء يرون أن نشوء

[1]– إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا :دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام،2011 ، ص 56.

الظاهرة الإرهابية تعود في كثير من الحالات إلى الدوافع النفسية لممارسة العنف والإرهاب والانتقام، إذ يرجع ذلك إلى غريزة الموت والميل العدواني المتأصل والضارب في جذور التكوين الإنساني.[1]

4- الأسباب الدينية

تؤثر العقيدة والمذهب والدين تأثيرا كبيرا على حياة الأفراد، وهذا التأثير يولد مع ولادة الإنسان ولا ينتهي إلا بوفاته، وحيث يسود التعنت والتعصب الديني لدى بعض الأفراد أو الأقليات، تبرز الأنشطة الإرهابية في محاولة للدفاع عن كيانها ووجودها في ظل مفاهيمها الخاصة لما يجب أن يكون عليه المجتمع وقيمه وسلوكه لقد ركزت السياسة الإستعمارية على العامل الديني كسبيل للنيل من الدول والشعوب،[2]

ولعل أبرزها ما أعقب حرب الخليج الثالثة2003 ،حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الاستعمارية إذكاء الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة،مما أدى إلى بروز عنف واغتيالات دائمة لم يسبق لها مثيل في بلاد الرافدين،طالت حتى أبناء الديانات الأخرى وأماكن عبادتهم.[3]

كما أن الإرهابيين المنسوبين إلى الإرهاب العقائدي هم على أتم إستعداد للتضحية بحياتهم وحياة أقرب الناس إليهم، ويعتبرون الإستشهاد الجماعي واجبا مقدسا، وأنه سمة أساسية لردع ومنع العقل الغربي والقيم الغربية عما يقومون به.[4]

المطلب الرابع: أنواع الإرهاب

تتعدد أنواع الإرهاب وتتباين حسب نظرة كل فقيه ومفكر، ومرد هذا التباين والاختلاف إلى عدم وجود تحديد اتفاق حول تحديد مفهوم الإرهاب وهكذا تحدد أنواع الإرهاب حسب الإيديولوجية التي يعتنقها كل مفكر، فقد يظهر الإرهاب كواجهة سياسية أو اجتماعية أو إرهاب القانون العام وقد يكون إرهاب دولي وإرهاب داخلي، ويكون إرهاب مباشر وإرهاب غير مباشر وهكذا... مع هذا التعدد والتنوع تبرز صعوبة محاولة الإحاطة بكافة أنواع الإرهاب وتصنيفاته.

غير أنه يمكن القول بأن هناك معايير يمكن على أساسها التمييز بين أنواع الإرهاب وهي كالآتي:

[1]- محمد بوعشة، **إدارة النزاعات الدولية في التصورات السيكولوجية المتضاربة للحكام**، الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للنشر والتوزيع، (د.س.ن)، ص 115.

[2]- بسيوني هبة الله أحمد خميس، **مرجع سابق**، ص 136.

[3]- محمد عزيز شكري، **مرجع سابق**، ص ص 59-60.

[4] -United States Institute of peace "**Teaching Guide International Terrorisme : definition causes and responses**" in : **www.usip.org**.

أولا: من حيث الغاية

وهنا يمكن تقسيمها إلى:

1- إرهاب القانون العام

هذا النوع يتكون من الأعمال التي تقوم في تنفيذها على الرعب بدافع من القانون العام والنظام الأخلاقي وليس بدافع سياسي أو اجتماعي وجرائم الإرهاب هنا في حقيقتها هي جرائم القانون العام كالخطف واحتجاز الأشخاص، والقتل والتهديد وغيرها من الأعمال التي يأمل الإرهابيون بارتكابها من الحصول على فدية أو مغنم أو أية منافع ومكاسب مادية أخرى ومن أمثلة هذا الإرهاب نشير إلى أعمال عصابات المافيا وغيرها، من العصابات التي تنسج على منوالها.[1]

2- الإرهاب الاجتماعي

هذا النوع يستهدف تحقيق إيديولوجية أو مذهب اجتماعي أو اقتصادي يتعلق بتنظيم الاجتماعي والاقتصادي في بلد معين، أو حتى خارج البلد، كالإرهاب بهدف نشر المبادئ الفوضوية والاشتراكية، وما يشابههما ويطلق البعض على هذا النوع من الإرهاب بالإرهاب الثوري.[2]

فهو يسعى إلى إحداث تغيرات أساسية وجذرية في توزيع السلطة والثورة في المجتمع ويعملون على تغيير النظام اجتماعي القائم[3].

ويتخذ هذا الإرهاب من النظام الرأسمالي ورموزه الديمقراطية هدف أعلى يسعى إلى تدميره وتقويض أركانه، بمختلف وسائل وسبل العنف وذلك تحقيقا سيطرة البروليتاريا، وهذا النمط من الإرهاب يدور في فلك الإيديولوجية الماركسية، على أنه يمكن التمييز بين المجموعات التي تتبنى الإرهاب الثوري على أساس المفهوم الثوري لديها، فالنسبة لبعضها فإن الأهداف يجب أن تكون ثورية داخل القطر الواحد، بينما بالنسبة للآخرين كالجيش الأحمر الياباني فإن الثورة لا بد أن تتحقق بمفهوم عالمي لوضع حد للإمبريالية الغربية ووضع حد للسيطرة الواسعة النطاق للشركات متعددة الجنسيات وهذا النوع من الإرهاب والذي يطلق عليه البعض أيضا إرهاب اليسار له تقاليد طويلة في تاريخ الإرهاب، ومن أمثلة المجموعات الإرهابية التي تتبع هذا النوع منظمة بادرماينهوف في ألمانيا، العمل المباشر في فرنسا ومنظمة الألوية الحمراء في إيطاليا، منظمة

[1]- منصضر سعيد حمودة، **الإرهاب الدولي، الإسكندرية**، الدار الجامعية الجديدة، 2006، ص ص 122-123.

[2]- عبد الله سليمان سليمان، **المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، د .س.ن، ص 222.

[3]- محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،مركز الدراسات والبحوث، 2004، ص 711.

التيوماروس في أورجواي هذا لا يعني أن النظام الرأسمالي بعيد كل البعد عن الإرهاب، فهو كذلك ما فتئ ينكل بالطبقة العاملة ويزيد من اضطهادها وإحكام السيطرة عليها، واصف أي تحرك جماهيري في هذا الشأن بالإرهاب[1].

3- الإرهاب السياسي

بالتطرق إلى موضوع الإرهاب السياسي، نجد الدراسات في هذا الشأن قليلة حتى أننا نجد الكثير من التعاريف التي سبق ذكرها تصطبغ دائما ظاهرة الإرهاب بالصفة السياسية، والإرهاب عندهم لن يكون بهذا اللفظ ما لم يكن سياسيا أي أهدافه سياسية،[2] وإذا لم يكن كذلك فهو مجرد عمل عنف وكثيرا ما نجد البعض يخلط بين الإرهاب السياسي والجريمة السياسية النتائج المترتبة عن إضفاء الصفة السياسية لجريمة ما ولقد حصر الأستاذ Fr.Hammerich في العقوبة، والصلاحية القضائية، والتسليم، فالأولى والثانية يغطيهما القانون الداخلي، ولن نغوص في هذا الشأن الآن بقدر ما نحاول العثور على أسس عميقة لمفهوم الإرهاب السياسي بما يقلل من الأثر المترتب على إسباغ الصفة السياسية على هذا الإجرام، وهوما أجمع عليه الفقه من فصل مفهوم الإرهاب عن الجرائم السياسية، أما الصفة الثالثة، فيغطيها القانون الدولي الجنائي، وما يقرره من حق اللجوء السياسي، والذي. يستعمل في كثير من الأحيان .

4- الإرهاب العرقي أو الانفصالي

تعود أسباب هذا الإرهاب إلى عوامل إثنية وجغرافية، فتطالب فئة عرقية معينة تقطن منطقة جغرافية محددة بالانفصال عن الدولة المركزية، لتقيم كيانها المستقل، ومن ثمة توجه هذه الفئة العرقية أو القومية أنشطتها الإرهابية ضد أفراد ومؤسسات الدولة التي تعتبرها مسؤولة عن حرمانها من بلورة كيانها القومي المستقل من جهة وضد المتعاونين من أبناء هذه المجموعات العرقية أوالقومية مع تلك الدول من جهة أخرى.
هذا النوع من الإرهاب يتميز بالعنف الدموي وبالاستمرارية وبالطابع الشعبي أي أن له امتداد بين فئات الشعب التي يعبر عنها ويعمل باسمها، كما أنه يعتمد كلية على تأييد قطاعات عريضة من أبناء الفئات العرقية أ و القومية التي تسعى لتحقيق أهدافها الانفصالية، كما أن هذا النوع من الإرهاب تحكمه وحدة الهدف المتمثل في العمل على خلق كيان قومي مستقل، والملاحظ أن الأقلية هنا لا تشعر بالمواطنة الكاملة، وأن

---

[1]- جمال علي زهران، **التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب**، الملتقى الدولي الأول حول إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة، الأيام الدراسية 6-7-8 فيفري 2015، ص 04.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 04-05.

الدولة المتماثلة بالأكثرية تتبع سياسة التفريق بين الأجناس، وقدر على القانون الدولي وضع هذه الأقليات بمبدأ حق الشعوب تقرير مصيرها، بيد أن خطورة هذا المبدأ تظهر على صعيد الدولة المركزية، فهو يساعد على تفتيتها.[1]

وينتشر هذا النوع من الإرهاب في نطاق واسع من دول العالم، حيث تسعى منظمة ايتا الانفصالية الإسبانية بالاستقلال عن سلطة مدريد، وهذا ما يطالب به الشعب الكردي في تركيا وإيران، والجيش الجمهوري الايرلندي في بريطانيا، وجيش التحرير الوطني الكورسيكي في فرنسا، والجيش السري لتحرير أرمينيا، حيث ترى كل هذه الدول من فرنسا، إسبانيا وتركيا وغيرها بأن هذه المنظمات هي منظمات إرهابية، تسعى لتقويض وتفتيت هذه الدول.[2]

ثانيا: من حيث المدى والآثار

وهنا يمكن تقسيمها إلى:

1- الإرهاب الوطني الداخلي

وينحصر هذا النوع من الأعمال داخل إقليم محدد، حيث يتم إعداد الفعل الإجرامي وتنفيذه وتحقيق أهدافه وآثاره داخل الإقليم، ولكي يتحقق هذا النوع من الإرهاب يجب توافر الظروف الآتية:[3]

- أن ينتهي المشاركون في العمل الإرهابي وضحاياه إلى جنسية نفس الدول التي وقع بها العمل الإرهابي؛
- أن تنحصر نتائج الفعل الإرهابي داخل حدود نفس الدولة؛
- أن يتم الإعداد والتخطيط للعمل الإرهابي في نطاق السيادة القانونية والإقليمية لتلك الدولة؛
- أن يكون تواجد المشاركين في العمل الإرهابي داخل حدود نفس الدولة؛
- ألا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي لذلك النشاط الإرهابي من الخارج هذا النوع من الإرهاب يخضع للاختصاص العقابي للدولة دون تدخل خارجي ومن أمثلة هذا النوع، إرهاب منظمة بادر ماينهوف في ألمانيا إرهاب منظمة الألوية الحمراء في إيطاليا، منظمة إيتا في إسبانيا، كما لم تنج الو.م.أ من الإرهاب الداخلي، وكانت حادثة أوكلاهوما سيتي والتي نفذ حكم الإعدام مؤخرا بمرتكبها هي أحد الدلائل على

[1]- محمد عبد المطلب الخشني، **تعريف الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السالبة والموضوعية**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2007، ص ص 50-51.

[2]-، **واقع الإرهاب واتجاهاته**، الندوة العلمية الخمسون، 7-9- ديسمبر 1998، الرياض، 1999، ص 55.

[3]- محمد محي الدين عوض، **المرجع نفسه، وأنظر: حسن لحملة أحمد**، الإرهاب، مجلة الشرق، العدد8، السنة 413، نوفمبر 2000، ص 25.

وجود تصدعات في مجتمع يدعي أكثر من غيره أنه غير قابل للاختراق، وبأنه مثال للديمقراطية والمساواة والتجانس بين مواطنيه، كما تعاني الهند من تطرف السيخ والهندوس، وغيرها من الحركات التي تدمي البلاد.

2- الإرهاب الدولي

يأخذ هذا النوع من الإرهاب حيزا كبيرا من الاهتمام الدولي وكان للإعلام العالمي دورا هاما في إبراز هذه الظاهرة وقد زاد الاهتمام بهذه الظاهرة أكثر بعد أحداث نيويورك واشنطن، وما بدأ يعاني منه الأمريكيون من أعراض بكتيريا الجمرة الخبيثة دون أن يدري أحد حتى الآن أي شيء عن. مرسلي الطرود الجرثومية، والإرهاب الدولي هو ذلك الإرهاب الذي يأخذ بعد أو طابعا دوليا وهذا البعد أو الطابع يتمثل في:[1]

- اختلاف جنسية المشاركين في العمل الإرهابي.
- اختلاف جنسية الضحية عن جنسية مرتكب العمل الإرهابي.
- نطاق حدوث العمل الإرهابي يخضع لسيادة دولة أخرى غير الدولة التي ينتمي إليها مرتكبوا الفعل الإرهابي، وهذا النطاق(الميدان) قد يكون جزءا من إقليم الدولة أو سفارة تابعة لتلك الدولة؛
- وقوع الفعل الإرهابي ضد وسائل نقل دولية كالطائرات والسفن؛
- تجاوز الأثر المترتب عن العمل الإرهابي نطاق الدولة الواحدة، كان يكون متجها نحو دولة أخرى أو منظمة أو تجمع دولي معين؛
- تباين واختلاف مكان الإعداد والتجهيز والتخطيط للعمل الإرهابي عن مكان التنفيذ كان يتم التخطيط في دولة ما على حين يقع الفعل الإرهابي في إقليم دولة أخرى؛
- وقوع العمل الإرهابي بتحريض دولة أخرى أويتم بواسطتها؛
- تلقي المجموعة الإرهابية مساعدة أو دعما ماديا أو معنويا خارجيا؛
- .قرار مرتكبي العمل الإرهابي ولجوئهم إلى دولة أخرى بعد تنفيذ عملياتهم الإرهابية.

[1]- **محمد فتحي عيد**، واقع الإرهاب في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،مركز الدراسات والبحوث، 1999، ص 25.

ثالثا: من حيث التنفيذ

وهنا يمكن تقسيمها إلى:

1- إرهاب مباشر

يهتم مباشرة بالهدف من النشاط (كاغتيال الملك لإعلان الجمهورية). [1]

2- إرهاب غير مباشر

وهذا النوع لا يعتني بالهدف المباشر للنشاط (كتزييف وتزوير الأوراق وجوازات السفر لتأمين نقل الإرهابي للبلد محل تنفيذ الفعل، أو تسلل إعطائه ما يلزمه لتنفيذ الفعل).

وهناك من قال بالإرهاب الفكري: و هوالذي يستهدف محور الفكر، الفكر القائم وغرس فكر جديد، وهذا النوع من الإرهاب يطلق عليه البعض مصطلح الإرهاب اللغوي، انطلاقا من أن اللغة يمكن أن تكون أداة من أدوات الرقابة، ليس فقط من خلال الأفكار التي تنادي بها ولكن أيضا في شكل الاتصالات المنقولة ونمط الإعلام المقدم والآراء التي تبدعها والدعاية التي تفرضها.

وهذا النوع الذي تمارسه بعض الأنظمة في مواجهة مواطنيها، أو تمارسه ضد غيرهم، يستهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج منها:[2]

- كبت وإخماد الأصوات المعارضة داخليا وخارجيا؛
- فرض مجال وحدود لا ينبغي تجاوزها عند التعبير عن الرأي في مختلف القضايا العامة.
- فرض نمط معين من الثقافة على عقول المواطنين ووعيهم؛
- الوصول إلى درجة عالية من الرقابة على الفكر وتوجيهه الوجهة التي تتمشى وأهداف النظام واتجاهاته؛
- كما يمكن القول أن هذا النوع من الإرهاب كذلك قد تمارسه المنظمات الإرهابية لإقناع الآخرين بعدالة مطالبها والإنضمام إليها أو على الأقل تأييدها.

الإرهاب النفسي: يعني ممارسة الضغوط على شخص ما من خلال نشر ستار واقعي من. الأكاذيب والاتهامات بصورة مستمرة حتى تنهار معنوياته وتفقد توازنه.

[1]- محمد عزيز شكري وأهل اليازجي، **الإرهاب الدولي ونظام العالم الراهن**، حوارات القرن الجديد، سوريا، دار الفكر، 2002، ص 91.

[2]- إسماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص 24.

الإرهاب الرمزي: يهدف إلى مهاجمة ضحايا يرمزون أو ينتمون أو يشابهون في سلوكياتهم العدو هذه الأنواع من الإرهاب السالف ذكرها، لن تكون الأخيرة، فمع تطور الحياة وتعدد وتشابك تعقد المشاكل اليومية التي يواجهها الناس ستبرز على مسرح الحياة مستقبلا أنواعا جديدة ومتعددة من الأعمال الإرهابية.

المطلب الخامس: آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

يعتبر الإرهاب ظاهرة عالمية، عرفتها المجتمعات البشرية كافة بدرجات متفاوتة، بصور وأشكال مختلفة، وباتت في الوقت الراهن ظاهرة متشعبة تضرب بجذورها في العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء. ويمكن الاختلاف بين هذه المجتمعات في أسباب الظاهرة وفي مدى تطوير آليات وأساليب التعامل معها، فهو بالتالي ليس سمة لصيقة بمجتمع دون غيره. والجزائر من الدول التي عانت من الظاهرة، الآمر الذي أعطاها وأكسبها خبرة وتجربة فريدة في مواجهة ومكافحة الإرهاب سواء على المستوى الأمني أو السياسي والقانوني أو الإنساني وأضحت تجربتها يشار إليها من طرف القوى الكبرى.

1– آليات المقاربة الجزائرية الداخلية

– التعريف وتحديد المفهوم : منذ بداية القرن الماضي وموضوع الإرهاب كظاهرة يحظى باهتمام المفكرين والفقهاء ورجال السياسة ويشكل محورا أساسيا لعدة لقاءات ومؤتمرات دولية (مؤتمر بروكسل1926 ، كوبنهاجن1996...) إلا أن مجمل المحاولات التي تمت في هذا الصدد من أجل صياغة مفهوم محدد ودقيق للظاهرة، انتهت (بفشل نسبي جراء اعتمادها على صيغ شمولية فضفاضة ومتباينة أحيانا) .

وفي البداية يجب التأكيد أنه لا يوجد للإرهاب، فهناك تعاريف متعددة ومتداخلة، وقد ارتبط في أغلب الأحيان بالأيديولوجية وما يراه البعض الآخر عملا مشروعا ويظهر هذا الأمر بشكل واضح بالنسبة للدول والمنظمات الدولية. فقد أد ى شيوع كلمة إرهاب إلى فقدان الكلمة معناها المحدد، وأصبحت الكلمة وصفا يطلقه أي فرد أو جماعة على ما يروق لهم من تصرفات الآخرين حتى أصبح للكلمة استعمالات غير محددة وصار لها استخدامات لم تكن معروفة من قبل مثل الإرهاب الفكري وإرهاب الأقلية، إرهاب السلطة وإلى غير ذلك من أوصاف.[1]

إن الإرهاب كلمة قديمة، ففي المعجم الوسيط هو وصف يطلق على الذين يسلكون يبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، وقد عرف المعجم العربي الحديث بأنه الأخذ بالتعسف والتهديد والحكم الإرهابي هو الحكم القائم على أعمال العنف.

[1]– إدريس لكريني: **مكافحة الإرهاب الدولي**، أنظر على الرابط التالي: https://www.diwanalarab .com 30/05/2017

أما قاموس (لاروس) يعرف كلمة (TRRORISME) بأنه مجموعة الأعمال العنيفة التي ترتكبها المجموعات الثورية.أما قاموس (oxford) فيعرف مصطلح (TERRORISME) بأنه المناوائين أو المعارضين لحكومة ما أما الأستاذ أدونيس العكرة فيعتبره بمثابة منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب راية السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة للمحافظة على علاقات إجتماعية عامة أومن تغيرها أو تدميرها.

أما على صعيد المؤتمرات الدولية وجهود المنظمات الإقليمية والدولية نجد أن المؤتمر الذي عقدته عصبة الأمم المتحدة عام1937 ، والذي تمخضت عنه إتفاقية دولية لقمع الإرهاب. وفي 1972 في تقرير مقدم من السكرتير العام للأمم المتحدة في شأن الإرهاب الدولي، عبر الحاجة إلى مدخل لتعريف الإرهاب عن طريق محاولة توضيح أسس معينة لمكونات التعريف وتشمل تلك المكونات العناصر التالية:[1]

1- الرعب كنتيجة أو محصلة لأفعال.

2- ضحاياي مقصودين لذواتهم أو كوسيلة لإرهاب الآخرين.

3- أهداف أولية محددة موجهة إليها الأفعال.

4-إستخدام العنف بصورة مختلفة بقصد تحقيق أهداف سياسية .

أما هيئة الأمم المتحدة فقد أنشأت خلال 1979 لجنة خاصة بالإرهاب تفرعت عنها ثلاثة لجان، إحداها تكلفت بوضع تعريف للإرهاب الدولي، عجزت هذه الأخيرة في مهمتها بعد سنوات وذلك بفعل تباين المواقف بين الدول.

وقد عرفت الخارجية الأمريكية الإرهاب " العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أوعملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير متقاتلة، ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور والرأي العام.

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد عرفته " أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارت الرعب في نفوس شخصيات أوشماعات من الأشخاص أوفي نفوس العامة لأغراض سياسية وغير مبررة تحت أي ظرف ومهما كانت طبيعة الإعتبارات الدافعة لهذه الأفعال .[2]

---

[1] – أحمد جلال عز الدين: **الإرهاب السياسي والعنف السياسي**، ط1، القاهرة،1978 ، ص 25 .

[2] -**Grand larousse EncyclopEdique**.paris :librairie . larousse . 1964p 261.

يبدو من خلال ما سبق صعوبة إيجاد تعريف دقيق وموحد للإرهاب متداول بين الفقهاء وبين أعضاء المجتمع الدولي الأمر الذي سهل عملية إستغلاله سياسيا خاصة من قبل القوى الكبرى على المسرح الدولي.

2- آلية المقاربة الداخلية

عملة دولة الجزائر على تنفيذ مجموعة من الآليات المختلفة لمحاربة ومكافحة الظاهرة الإرهابية في الجزائر من من بينها :

1- الآليات السياسية.

2- الآليات الإقتصادية والتنموية.

3- الآليات الإجتماعية والثقافية.

4- الآليات الدينية والفكرية.

1- الآليات السياسية : عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وهي تمثل اليوم طرفا في الصكوك والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومن بين الإجراءات الرئيسية المتخذة ذات الطابع السياسي:[1]

أ- سياسة المصالحة الوطنية مسبوقة بسياستي الرحمة والوئام المدني : قدم هذا المشروع ثلاثة مراحل، ويتعلق الأمر بقانون الرحمة الذي تم إصداره عام1995 ، ثم تلتها سياسة الوئام المدني التي أطلقت عن طريق الإستفتاء عام 1999، ثم ميثاق المصالحة الوطنية الذي تمت الموافقة عليه عن طريق الإقتراع عام 2005 .

- **قانون الرحمة** : جاءت تدبير الرحمة بموجب الأمر الرئاسي رقم95 / 12فبراير1995، وقد كانت مؤسسة على أحكام المادة 87 مكرر .3 من قانون العقوبات والتي تنص على المتورطين في الإرهاب ما لم يقتلوا شخصا أويتسببوا في إعاقة دائمة أويستخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص والممتلكات.

الوطنية والمرسوم رقم 93/06 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية والمرسوم الرئاسي رقم 94/06 المتعلق بتقديم الدولة إعانات إلى الأسر المحرومة التي إبتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب.

ولكن رغم ذلك ورغم النتائج الإيجابية التي حققها هذا القانون غير أنها لم تكن كافية بالنظر لتحول الجماعات الإرهابية التي رفضت الإستفادة من أحكام هذا القانون إلى منحى أكثر تطرف والراديكالية.

[1] - حساني خالد : **مساهمة السياسة الجزائرية في محابة تمويل الإرهاب وتحديد الاطراق القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي**، مدخلة قدمت لمجلس الأمم بتاريخ : الثلاثاء 022 ماي2015 ، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، ص 73 .

أمام هذا الظرف أقترح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه السياسي كمرشح للانتخابات الرئاسية المسبقة في أفريل 1999 بترقية تدابير الرحمة إلى سياسة الوئام المدني.

– **سياسة الوئام المدني** : بدا الرئيس بوتفليقة مباشرة بعد أداء اليمين الدستوري بطرح معلم سياسة الوئام المدني في خطبه وبدأ واضحا عن مد التسامح مع المسلحين الراغبين في التوبة، وقد تم تطوير هذا الأمر ابتداءا من البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في 06 جوان1999 ، وصادق عليه بالأغلبية المطلقة يوم 11 جويلية في مجلس الأمة بتاريخ 13 جويلية 1999 وتوج بالأغلبية المطلقة كذلك، وبناءا على ذلك تم إصدار قانون الوئام المدني رقم 99-08، باستفتاء شعبي يوم 16 سبتمبر1999 ،كانت نتائجه تضاهي استفتاء الاستقلال ب98.3 %.

فقد جاءت هذه الاستجابة الواسعة نتيجة الآمال التي طرحتها سياسة الوئام المدني لإنهاء مجموعة من التدابير لصالح المتورطين في أعمال الإرهاب منها الإعفاء من المتابعات للذين لم يتورطوا في جرائم الشرف والقتل وأعلنوا صراحة عن توبتهم.[1]

– **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية** : تتركز هذه الوثيقة التي جاءت كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني على عدد من الأفكار الأساسية في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وأظهرت بوضوح أن المقاربة في محاربة الإرهاب تجمع بين القانون العادل وشروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي مع تثمين من صنعوا من قوات الأمن والجيش في الحفاظ على الطابع الجمهوري للجزائر، وبفضل هذه السياسة وافق آلاف التائبين على تسليم أنفسهم بملك إرادēم والعودة للمجتمع والاندماج فيه من جديد، أتاحت أيضا معالجة مختلف جراح المأساة الوطنية على نحوملائم من مفقودين أونساء تعرضن للاغتصاب من قبل الإرهابيين في المناطق الجبلية كضحايا للإرهاب.

– **إعلان حالة الحصار وحالة الطوارئ:** تبنى في المرحلة الأولى المشروع الجزائري آليات تشريعية استثنائية لمواجهة الإرهاب حيث الإعلان عن حالة الحصار في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196/91 بتاريخ 04 جوان 1991، كما قام المشروع بإعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44/92 04 جوان1991 المؤرخ في 09 فيفري1992، وفي 2011 تم رفع حالت الطوارئ، وبذلك عززت إرادت الدولة في تعزيز اختبار الشعب للديموقراطية والتعددية السياسية.

[1] – ابن سولة رشيدة حداد : **السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء منه أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى يومنا هذا،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، فرع إستراتيجية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011، ص: 185 .

– **اللآليات الاقتصادية والتنموية** : سعت الدولة الجزائرية لمكافحة الإرهاب والوقاية منه وذلك من خلال إتباع مناهج اقتصادية وتنموية في إطار سياسة التنمية قادها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتضمنت هذه السياسة تدعيم دولة القانون وتعزيز الاستقرار، وقد تضمن المخطط الجماعي الذي بلغت ميزانيته 286 مليار دولار وشمل الفترة2010–2014 .

كما أنشأت الدولة عدت هيئات ووكالات متخصصة وهي :[1]

– **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** وهوجهاز موحد للبطالين أصحاب مشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 50 سنة والذين يرغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات.

–**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)**: التي تدير جهاز دعم موجه للشباب الراغبين في إقامة مشاريع والذين تتراوح أعمارهم بين 18إلى 35 سنة، ووضعت صيغ التمويل في هذا الصدد : التمويل الثلاثي صاحب المشروع – الوكالة – قرض بدون فوائد.

وتقديم قروض بدون فوائد قد تصل إلى 10.000.000 دينار جزائري، كما تم منحهم مزايا ضريبية خلال مرحلة الإنشاء، وهذا الأمر انعكس على مستوى البطالة في أنماط الشباب خاصة حاملي الشهادات من 21.4 %عام 2010 إلى 14.3% في سبتمبر 2013 ثم إلى 13% في أبريل2014

– **الآليات الثقافية والاجتماعية:** تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية، الجزائر عاصمة الثقافة العربية المهرجان الثقافي الإفريقي2009، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية2011 ، كما تم إنشاء العديد من المكتبات كما تشير هذه التظاهرات والمهرجانات، جرت بشكل عادي ودون حوادث تذكر.

– **الآليات الدينية والفكرية** : ارتكز عمل الدولة الجزائرية غي مجال محاربة الإرهاب في استعادة المرجع الديني وتدعيمه وذلك من خلال العديد من المبادلات :

–تحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد، وعلى سبيل المثال " الحصر، لم يكن هنالك على الصعيد الوطني سواء معهد واحد مختص لتكوين الأئمة واليوم أضحى" .

[1]– جزايرس : **وثيقة حول التجربة الكبيرة والواسعة التي اكتسبتها الجزائر في مكافحتها للتطرف العنيفة الإرهاب** : أنظر لذلك على الرابط التالي05/06/2017 https://www.djasairess.com .

كما كان للبرلمان الجزائري دور فعال في الإطار الإفريقي، حيث صاد إتحاد البرلمان الإفريقي على أول لائحة تدين الإرهاب صراحة وتدعوا إلى التعاون من أجل القضاء عليه، وذلك 3 مؤتمرة21 ،المنعقدة بمدينة نيامي عاصمة 23أوت 1998 كما استطاعت الجزائر أن تسجل في المؤتمر لنفس الاتحاد بندا إضافيا بحث – النيجر في الفترة18 مسمى الإرهاب عامل زعزعة الاستقرار في إفريقيا وقد صادق على هذه اللائحة بالإجماع.[1]

- الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية ؛
- إدارج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة؛
- إفتتاح مرصد وطني لمكافحة التطرف ؛
- إطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل – سلمي – ومتسامح ؛
- تنظيم ملتقيات علمية وأيام دراسية حول الآمن الايديولوجي – الإسلام والتطرف، الهدف منها تعزيز قيم الاعتدال والتسامح ؛
- تشجيع الكتاب الديني المعتدل عوض الكتب التي تحرض على العنف.

3- آلية المقاربة الخارجية

الآلية الإقليمية : لقد قامت الجزائر بعدة جهود على مستوى أفريقيا في إطار مكافحة الإرهاب، مما جعلها رائدة في هذا المجال فقد تم التوقيع على الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالجزائر .

وفي سياق الجهود التي أشرف عليها الاتحاد الإفريقي تم وضع مخطط إفريقي بالجزائر حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في11 /2002/01 .

وفي 2004 تم عقد اجتماع حكومي بالجزائر تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، لتقديم حوصلة تقييمية حول تطورات مخطط العمل السالف الذكر، وقد تم على هامش هذا الاجتماع تدشين المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، ليتولى البحث في أصول الظاهرة وطرح مكافحاتها.[2]

---

[1]- ساحل مخلوف : **دور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**، مدخلة خدمت لمجلس الأمة، بتاريخ : الثلاثاء 02 ماي 2015، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، ص 02.

[2]- خديجة بوريب: **الدبلوماسية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والأفاق المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 41-42، شتاء، ربيع2014 ، ص 35 .

كما شاركت الجزائر في أشغال وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في الدوحة 2001 والذي أكد فيه المجتمعون على أن الإرهاب مخالف للشرع وضرورة التفريق بينه وبين الكفاح المسلح.

كما أشاد المؤتمر لعربي الثاني المنعقد في 24 جوان 2009 بتونس بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الظاهرة وبتجفيف منابعه. وفي مارس 2010 سعت ودعت الجزائر إلى ضرورة التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب،وتمت الموافقة على هذه الرؤى خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي، وكللت باجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر – مالي – النيجر) في الساحل الإفريقي الذي انعقد في 20 ماي2011 ، واتفقوا على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود.

كما تقدمت الجزائر صراحة في اجتماع وزراء الداخلية العرب بجدة باقتراح يتضمن إقامة قواعد أمنية لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية على أساس أنها هي المنبع الرئيسي لتمويل الإرهاب.

الآلية الدولية: إن النشاط الخارجي الذي قامت به الجزائر والذي تجلى في عدة جوانب ستند إلى قادة داخلية صلبة تستوجب تقويتها باستمرار في خضم بيئة جهوية شديدة الهشاشة، فقد ساهم البرلمان الجزائري في التصدي للحملة الشرسة التي حاولت تشويه صورة الجزائر في الخارج، وشكلت قمة الألفية عام 2000 بنيويورك ن مع انعقاد أول مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية وكانت فرصة سانحة للبرلمان الجزائري للتحذير من مخاطر ظاهرة الإرهاب.

كما ساهمت الجزائر في بناء الإستراتيجية الدولية في محاربة جميع أشكال التمويل الجماعات الإرهابية واستطاعات الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم وتحرم دفع الفدية للارهابين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها التنظيمات الإرهابية في المنطقة وتم ذلك على مستوى مجلس الأمن في 18 ديسمبر2009، وقد تجلت أيضا مساهمة الجزائر في مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي في إطار الجهود الدولية لإرساء تعاون وتنسيق في إطار الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.[1]

---

[1] – عيسى بورقبة: **الدبلوماسية البرلمانية إسهاماتها في حل الخلاف العالمي والوطني**، مذكرة ماجيستار منشورة جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 -2015، ص 56.

خلاصة الفصل الأول

تلعب الدبلوماسية دورا هاما وأكيدا في محاربة ظاهرة الإرهاب وإحتثاث جذورها من أي مجتمع، وهذا يتطلب فهما عميقا وجيدا لهذه الظاهرة من جميع الجوانب، والوقوف على أسباب ظهورها حتى يكون التعامل معها مبنيا على أسس علمية صحيحة، فإذا أدركنا الظروف التي ينمو فيها لإرهاب يجعلنا نصل إلى قناعة بأن الإلتزام بمتطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي هو البوابة الرئيسية الأولى لإنهاء هذه الظاهرة من مجتمعاتنا.

الفصل الثاني:

الدبلوماسية الجزائرية

تناولنا في الفصل الثاني ثلاث مباحث: المبحث الأول: دراسة مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية من خلال دراسة الدبلوماسية الجزائرية خلال فترة الاستعمار وبعد الاستقلال، وتناولنا في المبحث الثاني خصائص وسمات الدبلوماسية الجزائرية، وأيضا دورها وأهدافها ومبادئها ودراسة قيم السلم والمصالحة التي نصت عليها المواثيق الدولية، فالدبلوماسية الجزائرية ظلت على مدار عقود ثابتة على عدم التدخل في شؤون الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها مع اعتمادها على حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية خاصة منذ الاستقلال إلى تبني جملة من المبادئ والأسس التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي بحكم موقعها الجيواستراتجي كونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي وذات نفوذ واضح في حل القضايا الإفريقية، فقد نجحت في المحافظة على دور الجزائر كوسيط ومفاوض وأسهمت في دعم مكانتها وتحسين صورتها على المستوى الدولي.

المبحث الأول: مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية

نقوم في هذا المبحث بذكر مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية قبل الاستعمار إلى يوما هذا.

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية قبل الاستعمار

إن الدبلوماسية الجزائرية هي قديمة منذ تشكل العلاقات بينها وبين الدول واتضحت أكثر منذ قيام الدولة الجزائرية الأولى في العصر الحديث والتي تم الإعلان عن قيامها في جلسة رسمية لمجلس أعيان مدينة الجزائر عام 1518 واختير خير الدين أول رئيس لها مع زيادة علاقات الجزائر مع كل الدول الأوربية الفاعلة ودولة الخلافة العثمانية .[1]

وخلال هذه الفترة استعملت كلمة الدبلوماسية بدل السياسة الخارجية، لاعتقاد أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية لم يرق إلى مستوى يسمح لنا بإطلاق كلمة السياسة الخارجية على هذا النشاط لانعدام توفر شروط ومقومات تصبغ على هذا النشاط صفة سياسية خارجية في نظرنا، على الأقل في علاقات الجزائر مع الدول الأوربية.[2]

وللعلم أن الدولة الجزائرية الحديثة قامت على أساس التفاهم بين سكان المغرب الأوسط وخصوصا مجلس أعيان مدينة الجزائر والإخوة أبناء يعقوب (عروج، خير الدين) من اجل التصدي لمخططات ملوك أوربا وعلى رأسهم شار لكان، وإفشال مخطط هذا الأخير في العداوة المغاربية، وكان لهذه الدولة نشاط دبلوماسي مميز في اتجاه الدول الأوربية وأمريكا، حتى أضحت هذه الدولة سيدة البحر الأبيض المتوسط، وخاصة الحوض الغربي منه واعترفت دول كثيرة بالدولة الجزائرية وتقربت إليها لتفوقها وسيادتها على الجزء الغربي من البحر المتوسط، ومن هذه الدول التي كانت للجزائر علاقات دبلوماسية معها :الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، اسبانيا،هولندا، الدنمارك...إلخ.

ففي القرن السابع عشر على سبيل المثال عقدت هولندا وبريطانيا عدة معاهدات مع الجزائر، وفي فيفري 1792طلبت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع الجزائر.

كما سبق التبادل الدبلوماسي بين فرنسا والج ا زئر عام 1535 كاستغاثة "فرنسوا الأول" من "خير الدين بربروس"، واستغاثة "هنري الرابع" عام 1595 عندما أرسل إلى الحكومة الجزائرية يتوسل إليها أن تحرر

[1]– علي احقو، **المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**، ط2 ، شركة باتنيت، الجزائر،2002 ، ص ص 21-22.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 23.

مرسيليا من أيدي الأسبان وغيرها من الاتفاقيات التي أبرمت بينهم وكلها عبارة عن طلب مساعدة فرنسية من الحكومة الجزائرية.[1]

مما أثار هذا حفيظة الدول العظمى على الجزائر مع موقعها وثرواتها فاتخذ ملك فرنسا "شارل العاشر" من حادث دبلوماسي مفتعل سببا لغزوه الجزائر.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من خلال نشاط الحركة الوطنية (أثناء الاستعمار)

تصدى الشعب الجزائري للغزو الفرنسي بكل ما يملكه من طاقات خاصة في المجالين العسكري والدبلوماسي.

نلاحظ ذلك عندما كان الحاج احمد باي متواجدا في مدينة الجزائر عام1830 ، وفهم خطورة الوضع أثناء معركة سطا ويلي (سيما بعد انسحاب تلك المجموعة المقاتلة من قلب المعركة في الوقت الذي كان فيه الجيش الفرنسي يتراجع تاركا عتاده وقتلاه) اتجه شرق البلاد يستنفر مدنها وقراها وقبائلها واعراشها ويفاوض أعيانها وقاداتها العسكريين طالبا منهم إبرام حلف يلتزمون من خلاله بالمساهمة الجماعية في مواجهة العدو.[2]

اتضح نشاطه الدبلوماسي كاتصالاته مع زعماء عصره، ويهدف إلى إقناع فرنسا بإبعاد جيشها الاحتلالي من الجزائر، وتعزيز علاقاته مع الباب العالي باعتباره الطرف الوحيد المعارض للاحتلال الجزائر، غير أنها كانت هي نفسها محل أطماع الدول الأوربية .فانتهج احمد باي خطة دبلوماسية ترمي إلى استغلال التنافس الشديد بين الدول الأوربية وخاصة بين فرنسا وبريطانيا لذا وجه نشاطه في مراسلة السلطات البريطانية قصد كسب دعمهم مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية.[3]

وفي نفس الوقت كان حمدان خوجة الذي كان مستشار الداي حسين قبل الاحتلال، وعند الاحتلال كان ضمن الفريق المفاوض على شروط السلم مع الفرنسيين وكان بإمكانه الرحيل مع الداي حسين لكنه رفض .وتم تعيينه من طرف الجنرال "دي بورمون"عضوفي المجلس البلدي .[4]

---

[1]- علي احقو، **مرجع سابق**، ص 24.

[2]- صالح بن القبي، **"الدبلوماسية بين الأمس واليوم"، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى1962** ، منشورات المركز .الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر : 1954 الجزائر،1998 ، ص 37.

[3]- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير، قسم علوم سياسية، جامعة .باتنة،2011 ، ص 4 .

[4]- صالح بن القبي، **مرجع سابق**، ص 40 .

كما تبقى شخصية حمدان خوجة التي سميت بالدبلوماسية في هذه الفترة كونه من عائلة اشتهرت بالعلم والسلطة ومن تعليمه المكتمل الحلقات، ومن تجواله عبر مختلف الأقطار المحيطة بالبحر المتوسط جعلت منه شخصية فذة.

فقام بمراسلة وزير الدفاع الفرنسي "المارشال شولنتز"ونزع منه قرار إرسال لجنة تحقيق في جرائم جيش الاحتلال في حق المواطنين، حيث دون أهم الانتهاكات في شبه عريضة بلغت حجم مجلد وكان الجزء الأول منها كتاب"المرآة " ويمجد فيها أمجاد الشعب الجزائري تاريخيا ويطالب بحقه في الحرية والاستقلال وقد يكون أول من صرح أن "الجزائر للجزارين" .[1]

وقد ذكرى في العريضة المظالم التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين، ورسالة أخرى إلى الوزير الانجليزي اللورد "قراي" 29-06- 1833 عرض فيها الوضعية التي يعيشها الجزائريون، كما أطلعه على المخططات التي تسعى الحكومة الفرنسية إلى تطبيقها في الجزائر غير أن هذا اثر على السياسة الفرنسية في الجزائر وإنشاء إدارة مدنية في الجزائر.

كما قام بمساعي أخرى لدى الدولة العثمانية حيث أرسل إلى السلطان محمود خان الثاني 16-08-1833 رسالة حث فيها على ضرورة استرجاع الجزائر وتخليص أهلها من الظلم المسلط عليهم من الفرنسيين وحمله مسؤولية ضياع الجزائر وترجاه أن يعين حاكما عاما على الجزائر (أشار إلى الحاج احمد باي) وقد يكون لهذه الرسالة اثر كبيرا في إرسال مصطفى رشيد باي من طرف السلطان إلى باريس 03-06-1834 للتفاوض مع الحكومة الفرنسية من اجل استرجاع الجزائر، لكنه فشل أمام عزم الحكومة الفرنسية على الاحتفاظ بالجزائر.

وبعد محاصرة الفرنسيين له من كل طرف قرر الاستقرار في اسطنبول سخر كل طاقاته الفكرية لنصرة القضية الجزائرية.[2]

من هنا نجد أن نشاط حمدان خوجة تمثل في توعية الرأي العام بما كان يجري في الجزائر، حتى اتصالاته مع بعض الشخصيات الفرنسية والانجليزية والعثمانية ساهمت بشكل كبير في فضح التجاوزات الفرنسية وكتابه

[1]- صالح بن القبي، **مرجع سابق**، ص 41.

[2]- العايب سليم، **مرجع سابق**، ص50 .

"المرأة" الذي كشف عن حقيقة الاستعمار بالجزائر وكان كما قال عبد الجليل التميمي أول بيان ضد سياسة فرنسا بالجزائر.[1]

- دبلوماسية الحركة الوطنية الجزائرية بداية من القرن العشرين

أولا: التيار الإصلاحي الليبرالي

لم يكن له في مرحلة ما قبل الأربعينيات وفي ميدان السياسة الدولية، مواقف خارجة عن الإطار الرسمي للسياسة الفرنسية ماعدا بعض المبادرات ذات الطابع الدولي التي تخص المغرب والعالم الإسلامي غير انه عام 1942 جمع لقاء بين "فرحات عباس" و"بن جلول" مع "روبرت ميرفي" الممثل الخاص للرئيس الأمريكي روزفلت باعتباره مساند لتحرر المستعمرات لذا حرر عباس نصا على شكل بيان وأرسله له.

وشارك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA عام 1948 مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المؤتمر المضاد للامبريالية لشعوب أسيا وإفريقيا، وعام 1950 طالب فرحات عباس الولايات المتحدة الأمريكية بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء على الاستعمار وذكر بالالتزامات الواقعة من طرف الأمم المتحدة من اجل تحرير الدول المستعمرة.[2]

ثانيا:النشاط الخارجي للجمعية

عندما تم اللقاء ما بين العلماء المتخرجين من مختلف المدارس، بنادي الترقي الذي تم تأسيسه 1929 بمدينة الجزائر أين كان الشيخ العقبي المتكون بالمملكة العربية السعودية يتمتع بتأثير كبير بجريدته "الإصلاح" ليأتي تاريخ 5 ماي 1931 حيث تقوم فيه الحركة بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس (هو العالم والصحفي المثابر على تخليص الدين الإسلامي مما لحق به من خ ا رفات وأباطيل تعطل العقل واستعادة هوية شعبه الوطنية) .[3]

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عندما انتشرت الصحوة الإسلامية وحركات التحرر، التي مهدت لقيام نهضة وطنية عربية إسلامية.

فكانت الجمعية كما ذكر الإبراهيمي: "إن جمعية العلماء حررت العقول، وصقلت الأفكار، وايقضت

---

[1]- العايب سليم، **مرجع سابق**، ص 51.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3] --Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre** , Office Des Publication Universitaires, Alger, 2007 , P.35.

المشاعر، والنتيجة لذلك كله هي تحرير الأبدان لان الأولى مدرجة إلى الثاني" وهذا لإنقاذ الشعب الجزائري، وتقوية وتثبيت مقوماته الحضارية و لم تكتفي الجمعية بذلك فقط بل تجاوزته إلى إقامة علاقات سياسية مع قوى سياسية داخل الوطن وخارجه.[1]

كلف الشيخ الإبراهيمي رفقة الفضيل الورتلاني القيام باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية الإسلامية، وانتقلا إلى العراق وزارا السيد محمد فاضل الجمالي قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس، وطلبا منه إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة بصفته ممثلا لدولة العراق ونائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

16-01-1954 أصبح فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق وكانت رئاسة مجلس الجامعة العربية من نصيب العراق يومئذ، فاغتنم البشير الإبراهيمي هذه المناسبة ووجه بيانا له ترجاه فيه أن يعرضه على مجلس الجامعة (شارحا له حالة الجزائر والجزائريين في البيان).[2]

كما انه يكفي أن قامت الجمعية من خلال الصحافة والمدارس والمساجد من ترسيخ الشعور بالانتماء العربي الإسلامي في ذهنية الجزائري التي كادت أن يطمسها الاستعمار، كما نجحت في إعادة إدماج الجزائر في المغرب والأمة العربية الإسلامية التي عمل الاستعمار على تمزيقها.[3]

لم يقتصر عملها على إحياء الضمائر فقط بل وتحضير الشباب للانخراط في العمل السياسي الذي تدعوا إليه الحركة الوطنية من اجل التحرر.

كما سمحت المشاركة الجزائرية (الجمعية) في المؤتمر الإسلامي المنعقد بجنيف1931، وفي المؤتمرات من اجل الوحدة العربية بالقدس1931، وجنيف1935، والقاهرة1938، بتعميم المواضيع المحددة بالمناسبة التي تتناول قضية التحرر من نير الاستعمار على أنها نقطة أساسية وأولية سابقة لبناء الأمة العربية الكبرى.[4]

---

[1]- كريمة عرعار، **دور رجال جمعية علماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية**، شهادة ماجستير، قسم التاريخ، باتنة،2006 ، ص ص 15-16.

[2]- احمد طالب الإبراهيمي، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**1952-1954، ج4 ، دار الغرب الإسلامي : بيروت، 1997، ص 34 .

[3]- العايب سليم، **المرجع السابق**، ص ص 59-60.

[4] -Mohamed Teguia, **op.cit**, P 36.

دبلوماسية التيار الاستقلالي (نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، حركة إنتصار الحريات الديمقراطية)

نجم شمال إفريقيا: أسس مصالي مع جماعة من الجزائريين عام 1925 جمعية دينية تحت اسم "الإخوة الإسلامية" وبعد تجربة ما يقرب من سنة فكر في إنشاء حركة سياسية وقد بدا الاتصال في أكتوبر 1925وفي جوان تأسست جمعية نجم شمال إفريقيا وكان هو أمينها ثم رئيسها .[1]

ورسم النجم هدفه الأساسي هو مساعدة شمال إفريقيا ككل وله الفضل في إنشاء "المنظمة الوطنية" بعد انفصاله عن الأحزاب الخاصة بتونس والمغرب، وهدفه هو استقلال تونس والمغرب والجزائر مع اعتراف أعضاء الحزب بفضل مساعدة الأحزاب التي انفصلت عنها .[2]

وعندما تحول نشاطه الرئيسي إلى الجزائر وتحول إلى حزب الشعب تمكن من أن يتغلغل في الأوساط الشعبية وظهر ذلك واضحا في انتخابات1939 ، وهذا ما مكنه بالفعل من فرض المطالب الاستقلالية الصريحة على الساحة السياسية بالجزائر، وهذا ما جعله عرضة للتضييق وهدفا للمتابعة من طرف الإدارة الفرنسية بالجزائر، حتى بعد حله في سبتمبر 1939 فقد بقي أثره واضحا على الساحة الجزائرية لاسيما بعد أن استطاعت هذه العناصر أن يكون لها اتصال بل تأثير واضح على القوى السياسية الأخرى وفي مقدمتها العناصر المعتدلة بفعل العمل السياسي المشترك لحركة البيان الجزائري، وهذا ما سوف يكون له تأثير كبير على الأحداث عشية 8 ماي1945 .[3]

ويذكر مصالي أن في نهاية جانفي1927 ، اخبرني"الحاج علي" أن مؤتمرا ذا أهمية سيعقد في بروكسل من اجل الكفاح ضد الامبريالية ومن اجل استقلال الشعوب المضطهدة.

وسيجمع من القارات الخمس شخصيات سامية، وعلينا بتحضير وثائق لإعداد برنامج سياسي.فتم الإعلان عن برنامج الاستقلال السياسي ووحدة شمال إفريقيا وذلك بكيفية عالمية.[4]

[1]- محمد قنناش، محفوظ قداش، **نجم شمال إفريقيا 1926-1937، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر، (2008)، ص 7 .

[2] -Ali Haroun, **Messali Hadj De L'Etoile Nord-Africaine Au MNA** , Casbah, Alger, 2006, PP.7,8.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **" أحداث 8 ماي 1945 ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير"**، مجلة الذاكرة، ع2 ، 1995، ص 17.

[4]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، ت :أمحمد بن البار، ج1 ، دار الأمة :الجزائر، 2011، ص 268.

فيبدأ برنامج النجم منذ مؤتمر بروكسل عام 1927 وكان نشيطا من اجل حق الجزائر وحق كل الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها بنفسها وفقا لتصريحات ويلسن، وكانت هذه أول مشاركة للنجم في تظاهرة دولية في هذا المؤتمر المناهض للاستعمار .وشاركت فيه شخصيات مثل هنري باربوس، فيليسيان شالي، والشيوعي الانجليزي لان سبوري، ورئيس الأممية للنقل بيمن ومن جانب الشعوب المستعمرة نهرو، لمين سنغفور، محمد حطي.

وحاول نجم شمال إفريقيا إقامة علاقات مع منظمات تتابع في الخارج أهدافا مشابهة لأهدافه وقد شدت اللجنة السورية الفلسطينية بقيادة شكيب ارسلان، انتباهه بصفة خاصة .[1]

لقد كان هذا المؤتمر اكبر حدث سياسي على المستوى العالمي، لأنه لأول مرة أن اجتمع الضعفاء ضد الأقوياء منددين بأعمالهم الجائرة، وكان يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النقابات المختلفة ويتكلم باسم مليار من البشر أي الأغلبية الساحة من سكان المعمورة (يمثل القارات الخمس).[2]

فبمشاركة النجم في هذا المؤتمر كان له اثر كبير في التعريف بالقضية الوطنية الجزائرية وطرحها على المسرح الدولي، حيث شكل هذا المؤتمر منعرج حاسما في تاريخ النجم من حيث طريقة الكفاح والنضال وطبيعة المطالب الوطنية وعلى رأسها الاستقلال الوطني وفي مجمل المطالب -:الاستقلال الكامل، إنشاء جيش وطني، إلغاء قانون الأهالي.[3]

قام مصالي باسم النجم بقراءة تصريح استنكر فيه السياسة الاستعمارية الفرنسية، وانتقد المعارضة الفرنسية لحق الشعوب التي تتطلع إلى استرجاع سيادتها.

وكان قد ذكر "بيان" نجم شمال إفريقيا بطريقة أكثر منهجية بالسياسة الاستعمارية في الجزائر، كما طلب مصالي من المؤتمر تبني المطالب المسجلة في برنامجه، ومنحت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر السلطات الكاملة من اجل تقديم كل المساعدات الضرورية للتجمعات التي تعمل من اجل الاستقلال الوطني لبلدانها.

وحقق وطنيو النجم نتائج مهمة في بروكسل منها دعم المؤتمر لبرنامج النجم، كانت أولوية القضية الوطنية الفكرة الأساسية التي خرج بها هذا المؤتمر وكانت العبارة: " منح في إطار الاستقلال الوطني المستعاد والمحفوظ كل شعوب العالم الضمانات من اجل التطور الحر الذي تطالب به".[4]

[1]- محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 269.

[2]- عمار نجار، **مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه**، دار الحكمة :الجزائر،2009 ، ص 55 .

[3]- مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر، 2003 ، ص 36 .

[4]- محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص ص269-270.

كما نلاحظ أن الحزب لم يقتصر نشاطه فقط على المواجهة المباشرة مع الاستعمار، وإنما عمل على التعريف بالقضية الجزائرية على مستوى المنظمات الدولية فقد وجه الحزب في 2 جانفي 1930 خطابا إلى عصبة الأمم حيث عرض فيه الأحوال التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي وكان القصد من هذا التقرير هو إخراج القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية بعدما كانت حبيسة أدراج الحكومة الفرنسية.[1]

فإذن يعد تأسيس النجم عملا جوهريا في التاريخ السياسي للجزائر الحديثة، وقد تم طرح القضية الوطنية الجزائرية سياسيا من قبل منظمة مناضلين جزائريين من خلال هذا نجد أن الأمير خالد تم تقديمه لبرنامج مطالب في إطار السيادة الفرنسية، قد طرح القضية الجزائرية الوطنية وظهر ك رائد للحركة الوطنية الجزائرية، أما نجم شمال إفريقيا فقد تم طرح القضية الوطنية من قبل منظمة مناضلين مهيكلة .[2]

كما استطاع النجم في غضون سن وات قليلة القيام بنشاطات هامة وبذلك عرفت القضية الوطنية تحركات هامة خاصة على الصعيد الخارجي.[3]

فيعتبر مصالي أول من نادى بالاستقلال التام للج ا زئر، كما كان يدرك أن طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي في إطاره الحقيقي هو نصف حله.

– حزب الشعب الجزائري

في 26-01-1936 حل النجم وقرر مصالي إنشاء حزب وطني جزائري يحمل المبادئ نفسها التي قام عليها حزبه المنحل بمساعدة أصدقائه مبارك الفيلالي، معاوية عبد الكريم وقراندي، وفي 11 مارس 1937 انشأ حزب الشعب وللضغط الفرنسي عليه كان شعاره " لا للاندماج، لا للانفصال، نعم للتحرر".[4]

وضع له برنامجين، احدهما رسميا يكاد يماثل في أهدافه برنامج نجم شمال إفريقيا إلا انه أكثر تقدما ووضوحا، وبرنامج أخر سريا يهدف إلى الاستقلال التام وكان شعاره "الثورة من اجل التحرر".[5]

كما نجد أن حزب الشعب هوله استمرارية المبادئ والأسس والمطالب التي انشأ من اجلها النجم، والميزة التي تضاف له هي انه كان حركة وطنية بحتة، وأكثر تنظيما وانتشا ا ر بالإضافة إلى اهتماماته كانت

---

[1]– قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940–1954**، شهادة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، باتنة،2011 ، ص74 .

[2]– محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 272.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 273.

[4]– احمد سعيود، " **مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية،2004، الأولى"، مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر1954 ، ع9، 2004، ص ص 158-159.

[5]– العايب سليم، **مرجع سابق**، ص 6 .

أكثر اتساعا على المستوى الخارجي واتصالاته أصبحت واسعة مع بقية الحركات المغاربية والعربية والإسلامية عامة، لذلك أطلق عليه "الحركة الوطنية الثورية".

وتمحورت مطالبه :أنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا، احترام الشعب الجزائري، احترام اللغة العربية والدين الإسلامي وغيرها من المطالب.

وكان لحزب الشعب نشاطا مكثفا من خلال صحفه ومناضليه مما زاد في وعي الشعب الجزائري وإذكاء روح المقاومة والثورة في نفسه، وهذا ما جعل الشعب يزداد التفافا حوله .لهذا تمت السلطات الفرنسية حله في 26 سبتمبر 1939 والحكم على رئيسه مصالي الحاج بعقوبة طويلة الأجل مع الأشغال الشاقة .[1]

اعد حزب الشعب ملف ضخم عن الجزائر من كل الجوانب التاريخية والقانونية والسياسية والجغرافية والإدارية والاقتصادية للتعريف بالقضية الجزائرية تعريفا شاملا ودقيقا لان جل العرب كانوا لا يعرفون إلا القليل عن الجزائر وخاصة جامعة الدول العربية لم يكن لديها وثائق عن هوية الجزائر وهذا يدل على أن حزب الشعب الجزائري كان مؤسسة حزبية متكاملة لها كوادرها أصحاب خبرة وكان محمد خيضر والشاذلي المكي يمثلان الحزب في مكتب المغرب العربي .[2]

– حركة انتصار الحريات الديمقراطية

عندما حل حزب الشعب أثناء بداية الحرب العالمية الثانية وزج بكثير من مناضليه في السجن، بقي آخرون يعملون في السر حتى انتهت الحرب ثم جددوا تأسيس حزبهم باسم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" عام1946، كغطاء لحزب الشعب المنحل، وتصدى لمواجهة سياسة الزجر الاستعمارية بكل الإمكانات والوسائل والسبل والإشكال .[3]

اتجهت اهتمامات الحركة على الصعيد الدولي إلى ضرورة التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل والمؤتمرات الدولية .على أنها قضية تصفية استعمار وتقرير مصير، والى كسب دعم الدول المستقلة خاصة منها العربية وتفعيل التضامن في إطار الشمال الإفريقي والمغاربي.

حيث كانت الظروف الدولية ملائمة للعمل، كتصاعد موجة التحرر وتراجع الاستعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انتشار مبادئ تقرير مصير الشعوب ووجود هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول

[1]– الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى:الجزائر،1997 ، ص ص 416-417.

[2]– احمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، ط2 ، دار ثالة :الجزائر،2009 ، ص 23 .

[3]– يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2 ، دار الهدى :الجزائر،2009 ، ص 35 .

العربية، وكذلك نشاط عناصر من حركة الانتصار في الخارج وخاصة في باريس والقاهرة ومن خلال اتصالاتهم فقد ساهموا في التعريف بحقيقة القضية الجزائرية وأهداف الحركة التحررية .[1]

حيث أرسل وفدا برئاسة الشاذلي المكي إلى مصر في 22 مارس1945، وذلك من اجل إحاطة الرأي العام العربي بالقضية الجزائرية، والتنسيق مع الأحزاب المغربية المتواجدة بالقاهرة .

فكان عمل هذه الحركة في الأمم المتحدة 2 نوفمبر 1948 أن قدمت مذكرة للأمانة العامة من قبل الأحزاب الوطنية الثلاثة للمغرب، حيث تعالج مقدمتها الطويلة الوحدة المغاربية، والاضطهاد الاستعماري، وتندد بالخرافة التي تردد الاستعمار بالحضارة .[2]

وفي ديسمبر 1948 وجه حزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية سياسته في اتجاهين :البحث عن لقاء مع الدستور الجديد التونسي، والاستقلال المراكشي وعلى الصعيد العسكري استقصاء حول إمكانات التزود بأسلحة لدى الجامعة العربية.[3]

كما أثارت الأحزاب الثلاثة : الدستور، الاستقلال، حركة انتصار الحريات الديمقراطية على أن السياسة الامبريالية والعنصرية المتبعة في شمال إفريقيا هي معارضة لمبادئ الأمم المتحدة، وتهدد السلام والأمن في الحوض المتوسط.

وفي نداء أخر أرسل إلى الأمم المتحدة في ديسمبر 1948 ذكر فيه مصالي الحاج تاريخ المسالة الجزائرية وأصولها، وذكر بوجود الأمة الجزائرية قبل1830 .[4]

وعندما أقحمت فرنسا الجزائر في الحلف الأطلسي العسكري الغربي، احتج هذا الحزب(حركة انتصار الحريات الديمقراطية)وحرر مذكرة هامة وجهها إلى هيئة الأمم المتحدة في ضمنها الإجراء التعسفي الذي لم يستشر فيه الشعب الجزائري، وكانت بتاريخ 20 سبتمبر 1950 وأمضاها "الأحول حسين" (أمين عام) .

وفي سبتمبر 1951 شارك مصالي في النشاط الدبلوماسي للحزب، حيث قام بجولة من فرنسا إلى الشرق الأوسط حيث قام باتصالات، وطلب مساعدات، لكنه لم يجد أذانا صاغية إلا لدى عاهل المملكة العربية السعودية.

[1]- عبد القادر جيلا لي بلوفة، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939-1945 في عمالة وهران**، ط1 ، دار الألمعية، الجزائر،2011 ، ص 14 .

[2]- محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 1176.

[3]- محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ت :كميل قيصر داغر، ط1 ، دار الكلمة :لبنانأ 1983، ص 57.

[4]- محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 1177.

وعند عودته من المشرق توقف في باريس حيث شارك في الكواليس في دورة الأمم المتحدة، وخلال إقامته وجه رسالة إلى بن يوسف بن خدة طالبا إليه اختيار مناضلين بهدف إرسالهم إلى القاهرة لتكوينهم عسكريا .كان مصالي يعتبر إذا أن لا علاج للازمة الجزائرية إلا الإعداد للكفاح المسلح.

غير أن الملك السعودي وعد مصالي بعرض قضية الجزائر في الأمم المتحدة في حال قيام حوادث خطيرة.[1]

6افريل 1953 وفي نفس الاتجاه عكست قرارات المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر العاصمة النشاط السياسي الدولي للوطنيين، علما بان الكتلة العربية الآسيوية تمثل ظاهرة بارزة على الساحة الدولية، ونظرا لأهميتها واهتماما بقضايا شمال إفريقيا، أصبحت هذه الكتلة أفضل واهم سند خارجي لنا.

يمك ن أن نسجل أهم المشاركات التي حضرتها الحركة في المناسبات الآتية:

- المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، والمهرجان العالمي للشبيبة بمدينة "براغ"بتشيكوسلوفاكيا في عام 1947 وقد تم تقديم عريضة بشان القضية الجزائرية؛

- المشاركة في المؤتمر المناهض للامبريالية لبلدان أسيا وإفريقيا في جويلية1948، حيث قدمت الحركة عريضة تم المصادقة عليها لصالح "مجلس جزائري ذي سيادة"؛

- مذكرة مصالي الحاج إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في شهر ديسمبر1948 وهي عبارة عن تقرير شامل جاء تحت عنوان: "تقرير مائة وثماني عشرة سنة من الاستعمار"؛

- المشاركة في المؤتمر الثاني المناهض للامبريالية لبلدان إفريقيا واسيا في فيفري1949 ؛

- إرسال لائحة إلى لقاء "مؤتمر ضد الامبريالية" الذي انعقد بلندن 13 جوان 1949 للدفاع عن قضيته العادلة، وقد صدرت لائحة عن المؤتمر بشان وصف مأساة الجزائريين ورغبتهم في استرجاع سيادتهم الوطنية.[2]

---

[1]- محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 1178.

[2]- مومن العمري، **المرجع السابق**، ص ص101-102.

- مفاوضات إيفيان

لم تكن هذه الاتفاقيات تهدف فقط إلى وضع حد للحرب الجزائرية الفرنسية وإيجاد حلول ملائمة للمشاكل المترتبة عن انتهاء 482 سنة من الاحتلال، بل كان الهدف الرئيسي والأساسي من ورائها بالنسبة للجانب الفرنسي هو إبقاء الجزائر أرضًا فرنسية اقتصاديًا وثقافيًا رغم زوال الوجود السياسي الفرنسي منها، ومن بين العوامل التي دفعت فرنسا إلى التفاوض ترجع إلى:

- الضربات العنيفة التي تلقتها الدولة الاستعمارية في الجزائر وفي فرنسا على يد الثورة التحريرية الكبرى؛
- التنظيم المحكم الذي امتازت به الثورة الجزائرية خاصة بعد مؤتمر الصومام 1956؛
- ا لأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي أنهكت فرنسا نتيجة التكاليف الباهظة لقمع الثورة ؛
- ضغط الرأي العام العالمي على فرنسا وتنديده بسياستها في الجزائر خاصة في جلسات الأمم المتحدة[1].

لقد مرت المفاوضات بعدة مراحل وطال أمدها بفعل عدم جدية فرنسا، بل حاولت من خلال التظاهر بالتفاوض لإضعاف الثورة، لكن الانتصارات الميدانية والتفاف الشعب حول ثورته هو الذي أرغم فرنسا على الاستجابة لمطالب الثورة في التفاوض على أساس الاستقلال التي دعت غليه منذ أول نوفمبر 1954، ويمكن تتبع التطور للمفاوضات عبر المراحل التالية:

- اللقاءات السرية

تعود الاتصالات السرية بين السلطات الاستعمارية وجبهة التحرير الوطني إلى 12 أفريل 1956 بالقاهرة بين (جوزيف بيقارا -جورج غورس) من الجانب الفرنسي و(محمد خيضر) من جبهة التحرير الوطني ثم ببلغراد في 25 جويلية 1926 بين (محمد يزيد والدكتور احمد فرانسيس) من جبهة التحرير، (بيير كومين —بيير هيريو) من الجانب الفرنسي. 2-3 سبتمبر 1956 بين (محمد ثم حصل اتصال جديد في روما بايطاليا يومي خيضر محمد يزيد-عبد الرحمان كيوان) عن جبهة التحرير الوطني، (بييركومين- بييرهيريو) عن الجانب الفرنسي غير أن هذه اللقاءات لم تسفر عن نتيجة ثم انقطعت بسبب حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر1956.[2]

[1] - الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **المفاوضات و الاستقلال، في**: http://www.onefd.edu.dz، (18-03-2018).
[2] - المكان نفسه.

- الاتصالات والمفاوضات في عهد ديغول

بدأت الاتصالات أكثر جدية في عهد ديغول كنتيجة منطقية لفشل فرنسا في القضاء على الثورة وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة بفعل ذلك وتمثلت هذه الاتصالات فيما يلي:

- محادثات مولان Meulan بفرنسا بين 25-26 جوان 1960 وانتهت بالفشل نظرًا لاشتراط فرنسا استسلام المجاهدين وفصل الصحراء عن الجزائر.

حيث ضم الوفد الفرنسي كل من (روجي موريس -الجنرال الهوميدري كاسين) أما الوفد الجزائري فضم (أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي) ولقد حاول "الجنرال ديغول" في أواخر 1960 أن يقنع نفسه بأن إمكان حل مشكل الجزائر بما يفيد فرنسا ومن ذلك اقتراحه لما سماه ب" الجزائر جزائرية"، ولضمان نجاحه لمشروع ذهب إلى الجزائر 10 ديسمبر 1960 لقيام بدعاية واسعة، فاستقبله السكان بالمظاهرات وينادون بشعارات الجبهة وقد أكدت هذه المظاهرات على:

- تم ثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري وتزكيته لقيادتها له (الممثل الوحيد للشعب الجزائري)؛
- رد الفعلي والعنيف على المتطرفين الأوربيين الذين نظموا يوم 09 ديسمبر 1960؛
- مظاهرات كان الهدف منها تهيئة الظروف لانقلاب عسكري والسعي لإفشال القوة الثالثة التي حاول الجنرال تكوينها من الحركة الوطنية للتفاوض معها وبالتالي إنكار وجود جبهة التحرير الوطنية.

- نتائج المظاهرات 11 ديسمبر 1960

كانت لهذه المظاهرات نتائج ايجابية خاصة بعد أن اتسعت رقعتها ليجبر "ديغول" على التصريح "**إن هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى خيبة والمآسي وأنه حان الوقت للخلاص منه**" وجلوسه إلى طاولة المفاوضات، والاعتراف بجيش التحرير الوطني كممثل وحيد شرعي للشعب الجزائري.

لكن هذا الموقف لقي استياء كبير من طرف الجنرالات الفرنسيين في الجزائر (راؤول سلان- إدموند جوهو- موريس شارل- اندري زيلر) الذين قاموا بمحاولة انقلاب ضد ديغول، إلا أنه باء بالفشل واعترفت هيئة الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 19 ديسمبر 1960.[1]

وأدرك "ديغول"حساسية الموقف وتيقن استحالة الحل العسكري وضرورة تقديم التنازلات .وهكذا استأنفت المفاوضات ما بين 20-22 فيفري 1961 في مدينة لوسارن السويسرية.

[1] – الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **مرجع سابق**.

وشارك فيها عن الجانب الجزائري(أحمد بومنجل والطيب بولحروف)، وعن الجانب الفرنسي (جورج بودبييرو -برونود ولرس) اعترف "ديغول" بموازاة ذلك في 22 أفريل 1961 بحق الجزائريين في إقامة دولتهم لكن ما يلاحظ هوطول مدة المفاوضات التي تعود إلى تمسك فرنسا بما يلي:

- إعطاء الجزائر الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال؛
- حصول المعمرين على امتيازات خاصة في الجزائر؛
- فصل الصحراء عن سائر القطر؛
- إشراك الأطراف الأخرى في المفاوضات عوضا عن الاقتصار على التفاوض مع جبهة التحرير وحدها.

- مفاوضات إيفيان الأولى 1961

جرت مابين 20 جوان 13 جويلية 1961 ترأس الوفد الجزائري (كريم بلقاسم) والوفد الفرنسي (لويس جوكس) حيث توقفت ثم استأنفت في (لوغران) وهي بلدة فرنسية شرقي أيفيان من 20 إلى 28 جويلية 1961 وأخفقت بسبب الصحراء ومصير المعمرين.

فيما اتفق مبدئيًا على وقف إطلاق النار، وتم تناول كل المحاور وشرع في تحرير النصوص وفي خضم هذا السعي الحثيث لإنهاء الصراع كانت منظمة O.A.S تبذل محاولات بائسة لوقف عجلة التاريخ ناشرةً في طريقها الموت والدمار، وفي الأخير موافقة المجلس بالأغلبية الساحقة على نتائج "مفاوضات ليروس" التي تعترف بالاستقلال والوحدة الترابية ووحدة الشعب الجزائري.

- مفاوضات إيفيان الثانية

انطلقت مفاوضات إيفيان النهائية يوم 7 مارس 1962 حتى 18 مارس من نفس السنة ترأس الوفد الجزائري (كريم بلقاسم)، ومن بين الشخصيات التي ضمها الوفد (بن طوبال- دحلب- يزيد- بن يحي- بولحروف)، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار، وكان هناك اعتراض داخل فرنسا على الاتفاقية جعل "ديغول" يجري حولها استفتاءً أسفر في 8 أفريل 1962 عن موافقة 91% من الفرنسيين عليها.

- مضمون اتفاقيات إيفيان

تضمنت اتفاقيات إيفيان النقاط الرئيسية التالية:

- إعلان وقف أطلاق النار والعفو العام؛
- الاعتراف بوحدة الأرض الجزائرية وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب الجزائري مصيره في غضون مدة تزيد عن 1 أشهر؛

– تسيير البلاد خلال الفترة الانتقالية حكومة مؤقتة من 03 فرنسيين و9جزائريين؛

– احتفاظ المعمرين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاث سنوات قبل اختيارهم جنسيتهم النهائية؛

– إجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال 8 سنوات، مع احتفاظها بالمرسى الكبير لمدة 41 سنة ومطارات عسكرية في عنابة وبوفاريك بشار وقاعدة رقان لمدة 1 سنوات؛

– احتفاظ فرنسا بمصالح اقتصادية في قطاعات النفط والتعدين خاصة وامتيازات ثقافية[1].

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال

وبعد يومين اعترفت فرنسا رسميًا بالاستقلال، وهكذا استرجعت الجزائر استقلالها بعد أن قدمت تضحيات جسام خلال الثورة التحرير الكبرى تمثلت في استشهاد 471 مليون شهيد، زيادة عن الجرحى والمعطوبين واليتامى والمشردين والمصابين بالأمراض النفسية والعقلية وما ارتكبته فرنسا من جرائم والقول إن إصرار الشعب الجزائري على استقلاله حريته واستعداده لتقديم التضحيات الجسام في سبيل ذلك قد أوصله إلى هدفه بعد نضال شاق دام أكثر من سبع سنواتعندما استرجعت الجزائر استقلالها حيث قامت في إطار السيادة بجملة من الإجراءات تستكمل من خلالها الاستقلال، تمثلت في تأميم أراضي المعمرين والبنك الجزائري في سنة 1963، والمناجم في سنة 1966، وأخلت قاعدة المرسى الكبير سنة 1968، وأممت قطاع المحروقات في سنة1971.[2]

لقد برزت الكفاءة والقدرة الذهنية للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال، وخاصة إبان حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، حيث أطلقت مبادرتها من أجل نظام اقتصادي دولي جديد في إطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء دول حكومات بلدان عدم الإنحياز الذي إنعقد في العاصمة سنة 1973، وخلال الدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة المنعقدة في أفريل 1974 أكد الرئيس بومدين على ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر اتزانا وانسجاما ومواصلة مسار الدبلوماسية الجزائرية بالإنجازات على المدى البعيد، وتعتبر الجزائر محرك أساسي ورائدة لسياسة حركة عدم الانحياز في هذا الملف، وكانت مواقفها أيضا معارضة للاتحاد السوفياتي سابقا، الذي لم يكن يؤيد بعض من مبادراتها، كما شكلت مسألة النفط إحدى نقاط الخلاف البارز مع البلدان الغربية، فضلا عن تأميم ثراواتها المنجمية والطاقوية، وقد مارست الجزائر لمدة طويلة سياسة طوعية ومربحة خاصة ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط، حيث كان لها تأثير بالغ فيها يتعلق

[1] – الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **مرجع سابق**.

[2] – **المكان نفسه**.

باستعادة الدول النامية لثرواتها الطبيعية، وهو ما أدى إلى ظهور خلافات عميقة بين الجزائر وبعض القوى الكبرى منها التحاد السوفياتي الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

في بداية السبعينات كانت الجزائر قبلة للحركات التحررية وذلك ما لم تكن تشهده العواصم الغربية، وقد بدت الدبلوماسية الجزائرية أكثر عقلانية من خلال اعتمادها على الذات ومسايرتها للتطورات الدولية لكنها دخلت في دوامة من الفوضى بسبب الأزمة الداخلية التي ألمت بها في بداية التسعينات وتركيز مجهوداتها على حث الدول على تبنت مقاربتها في مكافحة العنف حيث أنه بعد أحداث 11-09-2001، اكتشف العالم النظرة الجزائرية لظاهرة الإرهاب المبنية على مطالب سياسية ومرجعيات دينية، فعادت للدبلوماسية الجزائرية مكانتها فأصبحت طريقا لمختلف البعثات للاستفادة من التجربة الجزائرية في حربها ضد الإرهاب من جهة، وتطبيق مقتضيات العادلة الانتقالية، وآلية المصالحة الوطنية من جهة أخرى، هذه المكانة الجديدة تزامنت مع مجهودات كبيرة بذلتها الدبلوماسية الجزائرية لتحسين والارتقاء بصورة الجزائر في المحافل الدولية بعد غياب عشرية كاملة بسبب الأزمة الداخلية.[2]

[1]- صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم EDITIONS ANEP**، الجزائر، 2002، ص 10.

[2]- عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص ص82-84.

المبحث الثاني: خصائص وسمات الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: سمات الدبلوماسية الجزائرية

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال، ومن هذه السمات نذكر:

أولا: العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد تميّزت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية عليها إلى حدّ بعيد، وهذا راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث اتسمت سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، وهذا ا رجع إلى منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، فدستور سنة 1963 في المادة 48 منه منح لرئيس الجمهورية حقّ تحديد سياسة الحكومة وتسييرها وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، أما دستور سنة 1989 فنصت المادة 74 منه على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وتَسليم أوراق الاعتماد للممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، وأيضا ما تم تكريسه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة" 77 وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية فإنها تسيطر كذلك من الناحية الفعلية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد القواعد الهامة في السياسة الداخلية.[1]

ثانيا: تأثر السياسة الخارجية الجزائرية بالأزمات

تتسم السياسة الخارجية بالنشاط في حل الأزمات الخارجية بينما يصيبها الجمود أثناء الأزمات الداخلية حيث عرفت عدة أزمات في مرحلة الاستقرار، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للج ا زئر في ظ ل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، إلى أن اندلعت الثورة التحريرية، وكان نشاط الدبلوماسية الجزائرية قوي اً للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي، عانى منها المجتمع الجزائري، واستمر النشاط الدبلوماسي إلى غاية انقلاب 15 جوان1965 وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة عن العالم بسبب هذا الانقلاب الذي سمي فيما بعد تصحيحا ثوريًا رغم المعارضة التي تمّ ت من قبل، ولكن مع مرور الوقت استرجعت الجزائر هيبتها وكان ذلك أثناء مؤتمر ال 77 لعام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية أين

1– عديلة محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 85.

كسبت الدبلوماسية الجزائرية سمعة حسنة في الداخل والخارج.[1]

إن دخول الجزائر في أزمة داخلية "العشرية السوداء" أدى إلي تراجع نشاطها الدبلوماسي، بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة السرية التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارة الأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية للجزائر، ومع بداية انفتاح الأزمة بدأ نشاط الخارجية الجزائرية من جديد، وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطها نحو الخارج وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي.

ثالثا: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد عرفت الجزائر سيطرة جبهة الحرير الوطني الثوري في نشاطها الخارجي واتسمت بطابع الحياد في العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي شهدتها وعايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من الحرب العالمية الثانية، وكذلك التزمت بالحياد الإيجابي حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية وبتكريسها للنشاط الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولم تخض في الخلافات العربية العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي قامت بها دول العالم مع القوى الأجنبية، مما أكسبها التقدير والاحترام، وأصبحت دولة لها مكانة على المستوي الدولي إذ اعتمدت كدولة اقتراح في الأوساط الإقليمية وحتى الدولية.[2]

المطلب الثاني: أولويات الدبلوماسية الجزائرية

أولا: الأمن

خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب حيث تنضوي الجزائر تحت 14 اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب آخرها كان سنة 2007 اتفاقية دولية حول انتشار الأسلحة الخفيفة.

ومع تنامي ظاهرة الإرهاب في 2007 مع بروز القاعدة في المغرب الإسلامي، حيث تم إنشاء هيكل جديد متمثل في غرفة قيادة مصغرة للعمليات العسكرية تشترك فيها كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وتحمل اسم "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، وقد تمخضت عنها "خطة تمنراست" التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربعة في 14 أوت 2009 والتي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز

---

[1]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإيريتيرية**، داخل الجيل، بيروت، 2004، ص ص 31-32.

[2]- أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية الجزائرية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007 ، ص7

قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة "تمنراست" الصحراوية الجزائرية، الذي ابتداءا من 2010 تطور إلى تعاون عملياتي والذي تدعم بوحدة الاتصال والتواصل على المستوى الاستعلاماتي وأصبح يسمى بدول الميدان في 2011 (الجزائر، مالي النيجر وموريتانيا) مع اعتراف دولي بإنشاء منظمة إقليمية للأمن.[1]

ثانيا: التنمية (وطنيا وجهويا)

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد لطبيعية المتاحة، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول، وهي مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الموارد النووية والمعادن الخام كالحديد الخام، القصدير، البوكسيت، والموارد الغذائية كالقمح والذرة والموارد الزراعية، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من دخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرها في دخول سباقات التسلح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة الموارد الاقتصادية.[2]

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال إمتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند إرتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، ما دامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي إنخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد.[3]

يشكل قطاع المحروقات (البترول والغاز) المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري حيث يقدم حوالي 65% من العائدات العمومية و 26% من الإنتاج الداخلي الخام و 98% من صادرات الجزائر وبالتالي

---

[1]- بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات ، 03 فيفري 2012، على الرابط: htpp://studie.aljazeera.net/reports/2012.، (26-03-2018).

[2]- محمد غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، عنابة، دار العلوم، 2007، ص 273.

[3]- محمد سليم العايب، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، 2001، ص 155.

نلاحظ أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي يقوم على مصدر واحد وهو قطاع المحروقات، ولأن الجزائر لها نفوذ في المنظمات الإقليمية والدولية، فإن عليها منطقيا استخدام قوتها العسكرية ونفوذها السياسي لتعزيز الاستقرار الإقليمي وتنسيق الإقليمي وتنسيق الجهود الإقليمية بجهد الإقليمية بصدق لمحاربة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وفي مالي على وجه الخصوص، يمكن استغلال هذه الموارد بصورة جيدة للغاية في الصراع وممارسة الضغط على الجماعات المسلحة في الشمال، غير أن الموارد العسكرية استخدمتها الجزائر حتى الآن لا تعادل قدرتها، وتبدو السياسة الخارجية الجزائرية ممزقة بين رغبة البلاد في اعتبارها والاعتراف بها كدولة إقليمية قائدة، وبين ترددها أو عدم قدرتها على استخدام الأدوات المؤثرة والفعالة المتاحة لها للحفاظ على الاستقرار في فنائها الخلفي، والمساعدة على استعادة السلام عندما تندلع الصراعات.

أكدت المديرة العامة لصندوق القد الدولي السيدة "كريستين لاغارد" أن الاقتصاد الجزائري أصبح قويا جدا بفضل تسيير محكم للموارد المالية لكنه يبقى معتمدا بشكل كبير على العائدات النفطية والنفقات العمومية، وتمكنت بذلك من تخطي آثار الأزمة المالية الدولية وأصبح اقتصادها قويا جدا، معتمدة على المؤشرات المالية على غرار الديون الخارجية التي قلصت إلى 2.5% من الناتج الخام واحتياطات الصرف التي تقدر ب 40% من الناتج الداخلي الخام، أو حتى النمو المتوقع أن يبلغ 3.5% في 2013، كما ساهم القرار المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 في تحقيق هذه الأداءات، كما أن التبعية للعائدات النفطية ليست مصدر التوتر الوحيد بالنسبة للجزائر بل لكون قطاع المحروقات لا يساهم بقدر كاف في استحداث مناصب الشغل، وأكدت أن المحروقات تمثل 98% من الصادرات لكن 02% فقط بالنسبة للتشغيل.[1]

ثالثا: تلميع صورة الجزائر الخارجية

في إطار ما يعرف بالدبلوماسية العمومية تسعى الجزائر إلى تقديم صورة بلد الأمن والسلم وهنا نرى أيضا حضور العامل الأمني الذي يعتبر مبدأ وأولوية في نفس الوقت، حيث أن الجزائر ومن خلال تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب تسعى إلى تحسين صورة الجزائر في الداخل والخارج، وهو ما أكدته أيضا دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع بين إثيوبيا وإيريتيريا سنة 2000، بالإضافة إلى قضية التوارق بين مالي والنيجر حيث توجت الوساطة الجزائرية بالتوقيع على اتفاقية الجزائر في 04 جويلية 2006.

[1] – محمد غضبان، **مرجع سابق**، ص 278.

كما تعد اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 2009 تسويق قاري للتصور الجزائري للإرهاب، بعد إن استطاعت الجزائر كسب الموقف العربي أرادت من خلال هذه القمة كسب الجبهة الإفريقية، واستطاعت جلب اهتمام الدول الإفريقية لهذه الظاهرة رغم أن معظم الدول الإفريقية لم تعاني منها ما عدا الجزائر، مصر، كينيا، تنزانيا، وهاتين الأخيرتين لم تتعرض مصالحهما للهجمات من طرف الإرهاب، وإنما تعرضت لها المصالح الأمريكية، ولهذا فإن هذين البلدين لم يتعرضا لمعاناة شديدة مثل الجزائر ومصر، رغم هذا استطاعت الجزائر إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة هذه الظاهرة، باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تكون الدول الإفريقية بمنأى عنها، واستغلت انعقاد هذه القمة لمناقشة هذه الظاهرة، وأعدت مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع، وحمل أسس الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب تضم 13 مادة، يتصدرها التعرض لظاهرة الإرهاب، وهي تلك الأعمال التي ترتكب ضد مواطني أي دولة أو ممتلكاتها أو مصالحها أو خدماتها أو ضد المواطنين الأجانب الذين يعيشون على أراضيها وتحرمه تشريعات هذه لدولة، إضافة إلى أن العمل الإرهابي يشمل كل من يمول الإرهاب أو يشجعه، ويخرج عن ذلك حالات الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تقرير المصير للقانون الدولي، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار.[1]

المطلب الثالث: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

1- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

كان السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة وقداسة الحدود **.وحسب فاتيل VATTEL** فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانًا وظلمًا ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها[2].

[1]- رزيق المخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل**، الجزائر: موفم للنشر، 2000، ص ص 57-58.

[2]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص 29.

2– مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقًا لهذا التصور لبعث التعاون الثنائي والجهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض ويمارس التعاون الحدودي في إطار التخصصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول وتطبيق لهذا المبدأ وفق هذا التصور، فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة للبلدين مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية في المناطق وكانت هذه المشاريع إقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية.[1]

3– دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرًا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية.

وتر سخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من الحقوق التي لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.

وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، حيث جاء فيما يلي يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدًا أساسيًا للسياسة الوطنية .ودعم القضية البوليساريو وذلك يوم 05 أوت 1997 وكما تتبنى الدبلوماسية الجزائرية مبادئ أخرى منها:

[1]– سليم العايب، **مرجع سابق**، ص 30.

– مبدأ حل التراعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتحكيم والتوقيف والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 07/02 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها.[1]

[1] – سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 33-35.

المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات

تسعى الدبلوماسية لغة الحوار وأداة التواصل المباشر وإقامة العلاقات الودية بين الدول، وبناء الثقة للتواصل بين الحكومات والشعوب، وتقليب الوفاق وتقليص الخلاف وتسويته من خلال التفاهم والحوار.

لذلك فإن العمل الدبلوماسي أصبح أكثر أهمية في عالمنا المعاصر من أي وقت آخر، وخصوصا مع تداخل المصالح والروابط المجتمعية عبر القارات، وفي خضم ذلك تتمتع الدبلوماسية الجزائرية بمركز حيوي بين الدول النامية أهلها للعب دور ريادي في إدارة وحل النزاعات والأزمات التي تدور حولها على المستوى الإقليمي والقاري أو العربي، وهو مركز اكتسبته بفضل الرصيد الدبلوماسي والنتائج الإيجابية التي حققتها في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى يوما هذا ما سعت في هذه الفترة إلى تبني جملة من المبادئ والأسس التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي بحكم موقعها الجيواستراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي، وذات نفوذ واضح في جل القضايا، فقد نجحت في المحافظة على دور الجزائر كوسيط ومفاوض وأسهمت في دعم مكانتها وتحقيق صورتها على المستوى الدولي.

المطلب الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية

تسعى الدبلوماسية الجزائرية لإرساء الأمن والاستقرار على أسس ديمقراطية في مناطق التوتر خاصة على المستوى الإقليمي، وهو ما يتطلب مساندة الأدوات الدبلوماسية عن طريق المفاوضات المباشرة في أطراف النزاع أو مساندة طرف ثالث، وهي المساعدة التي تأخذ صورا مختلفة أبرزها الوساطة بأشكالها الفردية والجماعية، وسنقتصر في هذا المجال على الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإيريتيري.[1]

إن إتفاقية الجزائر تمنح حق إعتبار أي تحرك عسكري في المساحة الفاصلة في الحدود بين الدولتين بعمق 25 كم إعتداد يمنح إثيوبيا حق التعامل معه بالكيفية التي تراها مناسبة، حتى لو إستلزم الأمر ردا عسكريا .[2] ومنعا للتعسف في إسعمال هذا الحق أقرت الإتفاقية نشر قوات حفظ سلام دولية في المنطقة منزوعة السلاح في الجانب الإيريتيري .

لقد لعبت الوساطة الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في الوصول لحل هذا النزاع الذي شهد ثلاث محطات رئيسية:

[1]- محمد عاشور مهدي، **دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية**، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الحاي عشر، ع 88، 2013، ص 25.

[2]- نادية عبد الفتاح، "**الهجوم الإثيوبي على الأراضي الإيريتيرية، الأسباب والدلالات** "، في آفاق إفريقية، المجلد العاشر، العدد 36، 2012،ص61.

6 ماي 1998: تجدد الصراع بعد تعدي إيريتيريا على الحدود الإثيوبية بالتوغل داخل منطقة بادمي، وحينها اتصل الأمين العام للأمم المتحدة بزعيمي البلدين وحثهما على ضبط النفس وطلب من السفير الجزائري "محمد سحنون "مبعوثه الخاص في إفريقيا أن يساعد في جهود الوساطة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعلى إثر الجهود المبذولة في قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر في جويلية 1999 نوقع الطرفان وثيقة منهجية تنفيذ اتفاق في إطار منظمة الوحدة الإفريقةية أين إلتزم الطرفان بإعادة توزيع قواهما وفق ما كانت عليه قبل تاريخ السادس ماي لحل النزاع .[1]

وبعد عدة مشاورات استعرض المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك الجزائري أحمد أويحي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة محمد سحنون وممثل الرئيس الأمريكي أنتوني ليك وثيقة "الترتيبات الفنية لتنفيذ اتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنهجياته"، والتي وضحت الحدود وطالبت بنزع السلاح، وغيرها من المبادئ التي وردت فيها لحل النزاع سلميا، ورغم قبول إيريتيريا بها والتزام إثيوبيا بالحل السلمي إلا أن التوتر على الحدود ظل موجودا وأدى لقتل وتشريد المزيد من المدنيين .[2]

1999: اندلعت عمليات قتالية جديدة واستطاعت إثيوبيا تحقيق إنتصارات أجبرت أريتيريا على الموافقة على خطة السلام المنجزة سابقا من طرف منظمة الوحدة الإفريقية .

ماي 2000: عاد الصراع للواجهة بصورة أكثر ومالت كفة العمليات القتالية لصالح إثيوبيا التي تمكنت من إستعادة اراضيها والتوغل داخل الأراضي الإيريتيرية .[3]

وهنا جاء دور الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تنظر للصراع على أنه خسارة للقارة الإفريقية ككل وحثت إطرافه على التعاون والتكامل الإفريقي وعلى إقامة علاقات متكافئة مع الخارج، كما أشارت إلى أن النزاعات تؤثر سلبا على الإستقرار والتنمية في إفريقيا، ودعت المنظمات وأصحاب الأموال والدول الكبرى للمساهمة في حل النزاعات داخل إفريقيا، كما أشارت إلى أن مستقبلها بيد أهلها بصورة أولية رغم النتائج الإيجابية التي من الممكن تحقيقها من طرف باقي المجتمع الدولي .[4]

[1]- طه حميد حسن العنبكلي، **"تطورات الصراع الاريتري الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية "**، في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الثالث، أكتوبر 2010، ص61.

[2]- **المرجع نفسه**، ص61.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص 62-63.

[4]- محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص67.

وقادت الوساطة الجزائرية محادثات برئاسة وزير العدل المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية، أسفرت عن توقيع اتفاق لوقف عمليات الإقتتال في 18 جوان 2000، وتم توقيع اتفاق شامل برعاية الرئيس الجزائري في 12 ديسمبر 2000 وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه "لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية "بموجبه يمنع استخدام القوة أو التهديد بإستخدامها بين الطرفين وتعهد كذلك طرفا النزاع بإنهاء دائم لعمليات القتال بينهما .[1]

المطلب الثاني: دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع في منطقة القرن الإفريقي

لقد شهدت منطقة القرن الإفريقي صراعات عديدة كان أهم أطرافها أثيوبيا وإيريتيريا على مدار سنوات من أجل قضايا الحدود، وللإشارة فمنذ انطلاق الحرب فإنها لم تحظ بأي معالجة دولية كفيلة بحلها نهائيا لا على مستوى الدول ولا على مستوى منظمة الأمم المتحدة.[2]

وتعد الأراضي الإيريتيرية إمتداد للنهضة الأثيوبية حيث تحدها شمالا، ويرجع الصراع بينهما إلى عام 1986 أين وقعت معاهدة أديس أبابا التي حددت الحد الفاصل بينهما لتظهر إيريتيريا وحدة مستقلة، لكن حاجة أثيوبيا لمنفذ بحري جعلها تعود وتطالب بضم إيريتيريا وهو ما دفع المنظمة الأممية لإقامة اتحاد فيدرالي بينهما عام 1950 سمح لإثيوبيا باستخدام الموانئ الإيريتيرية.

هدأت الأوضاع نسبيا خلال هذه الفترة إلى أن سعت وإيريتيريا لفرض وجودها من خلال صك عملة خاصة بها مساوية للعملة الأثيوبية، مما أثار حفيظة هذه الأخيرة التي رفضت التعامل بها، وتم الاتفاق على استخدام العملة الصعبة في التجارة المشتركة بينهما، لكن هذا الأمر سبب صعوبات اقتصادية لايريتيريا ردت عليها بفرض رسوم جديدة على حركة الموانئ، فقامت أثيوبيا بغلق حدودها في وجه البضائع الإيريتيرية، وفرضت تأشيرة على مواطنيها ما أدى إلى انفجار نزاع حدودي جديد بين البلدين.[3]

نجحت الجزائر في تمرير رؤاها الخاصة لحل النزاعات سلميا بمناسبة أزمة الساحل الإفريقي حيث كان لهذه الأخيرة تأثير على الحدود الجنوبية الجزائرية، من خلال تكثيف الجهود في تغطية الهشاشة الأمنية التي تعرفها المنطقة والتي صعبت عمليات بناء دول مستقرة، إضافة لتنامي الصراعات الإثنية وإنتشار الجريمة .

---

[1]- قسم خدمات شبكة الأنترنت، **إدارة شؤون الإعلام، منظمة الأمم المتحدة،** 2013.

[2]- محمد أبو القاسم حاج محمد، **الحرب الإيريتيرية– الأثيوبية، خلفياتها ومنعكساتها على الأمن القومي وآفاق الحدود الجذرية**، محاضرة ألقيت في قاعة الشارقة، تنظيم مركز الدراسات الإستراتيجية، 12-06-2000.

[3]- ياسين محمد عبد الله، **خلفيات النزاع بين إيريتيريا وأثيوبيا وانعكاساته الإقليمية**، في جريدة الحياة، العدد 12900، الصادرة في: 29-06-1998، ص 8.

إن منطقة شمال مالي، منطقة يقطنها في الأصل التوارق، وهي منطقة تعيش على وقع علاقات متوترة مع السلطات المركزية من جهة ومع الجماعات المتمردة من جهة أخرى، كما كان لظهور أزمة الأزواد مؤخرا دور كبير في تأجيج الوضع من خلال تمسك مختلف الطوائف والأقليات بمطالب مختلفة، وهو ما جاء دور الدبلوماسية الجزائرية في إحتواء الوضع ولعب دور مهم في المفاوضات والوساطة بين الأطراف.[1]

لقد كان لأزمة شمال مالي خلفيات عديدة منها الهشاشة المؤسساتية التي عانت منها الدول بفعل الإنقلاب العسكري ضد الرئيس "أمادوتوري" ما أدخلها في أزمة شرعية دستورية، وكذا إنتشار فوضى السلاح بفعل النزاع المسلح في ليبيا ما أدى لإنتشار خطير لجماعات الإرهابية وتقاطعها مع الإجرام المنظم العابر للحدود.[2]

وفي سبيل التوصل لحل الأزمة، أسست الجزائر مقاربة مبنية على أساس الحل التفاوضي والتسوية السلمية للأزمة، والبحث عن حل سياسي دائم يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية المالية، بعيدا عن أي تدخل عسكري أجنبي.

أسس التدخل الدبلوماسي الجزائري في منطقة الساحل على مبدأ حسن الجوار الذي يعد من المبادئ الرئيسية لها، حيث نشطت هذه الأخيرة منذ عقود خلت في سبيل ذلك بإحتضانها العديد من عمليات الوساطة بين التوارق والحكومة المالية وأحيانا تعدت الوساطة إلى الحكومة النيجيرية بسبب الحدود المشتركة، وتوجت الجهود بعقد قمة رباعية في جانت في سبتمبر 1990، ضمت الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، أكدت على عدم إستعمال القوة لحل مشكلة التوارق، وأكد وزراء البلدان الأربعة على إحترام مبد أعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة، وأكد رؤساء هذه الدول لاحقا على ضرورة إحترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة ما تعلق منها بالمعالجة الهادئة للنزاعات وإحترام السيادة الترابية للدول.[3]

وتلى هذه الإتفاقية توقيع أخر بعد عودة الإضطرابات بين أطراف النزاع هي إتفاقية باماكو1992، كما تدخلت الدبلوماسية الجزائرية للوساطة لتفعيل تنفيذ الإتفاقية بفعل السمعة الحسنة التي أصبحت تمتلكها بين أطراف النزاع خلال مؤتمر تمنراست 1994.

[1] – ساحل خلوف، **إشكالية الأزمة في الساحل الإفريقي**، محاضرة ألقيت في مؤتمر دولي مغاربي بعنوان: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، يوكي 27-28 فيفري 2013.

[2] – **المرجع نفسه**.

[3] – ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

وللإشارة واجهت الدبلوماسية الجزائرية صعوبات كبيرة آنذاك لتطبيق مبادئها خاصة حل النزاع سلميا، بسبب محاولات عرقلتها من الأطراف المستفيدة من بقاء الإضطرابات كفرنسا وليبيا والمغرب الذين رأو في الدور الجزائري تهديدا لدورهم ومصالحهم في المنطقة.

مع نهاية ماي 2006 تدخلت الجزائر وقادت عملية المفاوضات بإشراف الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة وتحت قيادة الدبلوماسي عبد الكريم غريب سفير الجزائر بباماكو بعد طلب الوساطة الجزائرية على إثر تمرد التوارق أفضى بتوقيع إتفاق سلام في جويلية 2006 وثلاث بروتكولات تنفيذية له في2007/02/20، ثم عادت مرة أخرى وعقد جلسات وساطة بغرض إنقاذ اتفاق السلام الموقع في 2006 بقيادة وزير الخارجية مراد مدلسي في أكتوبر 2007 بعد تجدد الإشتباكات، ورجعت للتدخل مرة أخرى في 2008 حيث جمعت أطراف النزاع في مفاوضات دامت أربعة أيام للفترة من 24 إلى27 جويلية 2008 توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال.[1]

وبعد تجدد الصراع على السلطة في 2012 دخلت مالي مرة أخرى في حالة من الفوضى بعد هجوم حركة أزواد منتصف جانفي على مجموعة من المدن، فكان تدخل الدبلوماسية الجزائرية الذي إرتكز على ثلاث محاور أساسية تتلخص في رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة، وبعث الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة، ضرورة السعي للحل السلمي، وفي هذا الإطار تم عقد لقاءات لدراسة كيفية التكفل بمطالب التوارق، ثم اتخذت إجراءات إحترازية لمكافح الجماعات الإرهابية التي أصبحت تغذي الصراع، وقادت حملات تطوعية لمحاربة الفكر الدموي المتطرف الذي ساد المنطقة.[2]

ورغم مصادقة مجلس الأمن على قرار التدخل العسكري في مالي، غلا أن موقف الدبلوماسية الجزائرية لم تتغير وظلت تنادي بالحل السلمي للنزاعات سواء تعلق الأمر بالنزاع في مالي أوغيرها من الدول.

---

[1] – ظريف شاكر، **مرجع سابق**.

[2] – بن عائشة محمد الأمين، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 14-01-2015، متاحة على الموقع: www.maspolitiques.com/mas/index.php.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تمكنت الجزائر من اكتسابها مكانة دبلوماسية مرموقة على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الإفريقي خاصة، فقد شهدت الجزائر عدة قضايا برز فيها دورها القوي على مستوى الإتحاد الإفريقي، وساهمت بقسط وافر في إيجاد حلول سلمية للنزاعات المسلحة سواء كانت دولية أو داخلية، فقد قامت بإيجاد اتفاق سلام بين أثيوبيا وإريتريا في سنة 2000 وكذا مساهمتها في حل النزاع الداخلي المالي.

الفصل الثالث:

التنسيق الجزائري الأمريكي

في مكافحة الإرهاب الدولي

يتضمن الفصل الثالث التعاون والتنسيق بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي وقد لخصنا هذا في ثلاث مباحث: حيث تناولنا في المبحث الأول: الخلفية الجزائرية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، وتناولنا في المبحث الثاني: التعاون الجزائري الأمريكي (الأسباب والدوافع للتعاون)، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مستويات الأمني الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب (التعاون العسكري والشبه العسكري)، وكذا العشرية السوداء وأحداث 11 سبتمبر فتهديد المصالح الأمريكية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية يركزون على تطوير العلاقات مع القارة الإفريقية وخاصة الجزائر لتجربتها الناجحة في مكافحة الإرهاب خاصة على المستوى الأمني.

المبحث الأول: الخلفية الجزائرية الأمريكية في مكافحة الإرهاب

لقد أدت التطورات الدولية التي فرضها النظام الدولي الجديد بعد سقوط المعسكر الشرقي والذي أرسى على المفاهيم الجديدة للعلاقات الدولية الذي يفرض عليها التغير بظهور مفاهيم جديدة ونلاحظ في هذا الصدد التغير في مستوى العلاقات بين الجزائر وأمريكا التي تتبنى رؤية جديدة تساير التطورات من خلال تنوع علاقات التعاون بينهما وفق مبدأ تكريس برغماتية التعاون التي تخدم المصالح المشتركة،هذا المبدأ كرسه مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في الجزائر،فبعد أن كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية توصف بالمحتشمة لإنحصارها في مستوى التعاون الطاقوي،خلال عقود طويلة،تغير إتجاه هذه العلاقات إلى التعاون الأمني خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وبروز ظاهرة الإرهاب،التي أدركت واشنطن حينها أن هذه الظاهرة عابرة للحدود وتقتضي التجنيد الدولي الكامل من أجل إحتوائها.

المطلب الأول: العشرية السوداء

اجتاح الإرهاب الجزائر سنة1992 ، على إثر توقيف المسار الانتخابي، وتداخلت الأسباب والدوافع بين الداخلية والخارجية، التي أدخلت البلاد في دوامة من العنف المسلح، هددت بإنهيار ركائز المجتمع والأمة الجزائرية، وقد إستمر الصراع الدموي في الجزائر طيلة عقد من الزمن، طال أرواح الشعب الجزائري وأعراضه وممتلكاته، وظلت الجزائر تقاوم هذه الظاهرة الغريبة عن مجتمعها وقيمها ودينها .ورغم نداءاتها المتكررة إلا أنها لم تجد آذانا صاغية، ودفعت من دم و أرواح أبنائها ما يفوق عشرات بل مئات الآلاف من القتلى، وظل العالم لا مبالي متجاهلا ما يحدث في الجزائر، إلا أن أحداث 11 سبتمبر أثبتت حقيقة ما كانت تحذر منه الجزائر، واستيقظ العالم فجأة على أصوات أمريكيا و هي تجند العالم، وتدعو لضرورة التعاون الدولي في إطار إستراتيجية الحرب على الإرهاب.

أولا: بعد وقف المسار الانتخابي

1-الحركة لأجل الدولة الإسلامية MEI : أسسها" مخلوفي"، البويعلي القديم، سنة 1991، كان نشاطها متمركزا في منطقة الجزائر والقبائل، وفي أعالي سفوح الغرب، وبعدما تم نشر بيان حول الإتحاد والجهاد واحترام الكتاب والسنة إنضمت هذه الحركة إلى 1، لكن ونظرا للسياسة الدموية المتبعة من قبل (GIA)

الجماعة الإسلامية المسلحة إستقلت الحركة عنها2 ، ونظرا لضعف تهلكيها تم تفكيكها من قبل قوى الأمن،بعد GIA عمليات التطهير التي قامت بها هذه الأخيرة في نوفمبر1995 .[1]

2-الباقون على العهد: تأسست بمبادرة من" سعيد مخلوفي"،" قمر الدين خربان" "أسامة مدني "في جويلية 1991، كانت أولى عملياتها الإرهابية المعلنة في فيفري1992 ، نشطت بصورة مكثفة في العاصمة وضواحيها، واستفادت بشريا من المتطوعين الفارين من سجن "تازولت "بباتنة جانفي1994 ، رفضت دائما مبدأ الهدنة وشجعت إرهاب الجماعة الإسلامية المسلحة، حلت هذه المنظمة سنة1997 .

3-الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح(FIDA): تأسست سنة 1993 من قبل الجزائريين، ضمت عناصر إرهابية مثقفة وذات تكوين جامعي، وجهت نشاطها ضد الشخصيات السياسية، الفنانين، المثقفين والصحافيين.

4-الجيش الإسلامي للإنقاذAIS: هو نتاج حركات التمرد التي شهدتها الجبهة6 ، تأسس تأسس بتزكية من" رابح كبير "مثله تيار الجزأرة7 ، عمل هذا التيار على محاولة حصر المواجهة مع النظام، ووجه له إتهامات بشأن المجازر التي ترتكب بحق المواطنين1 وضع أعضاؤه السلاح وقرروا وقف القتال سنة1997 ، ليستفيدوا من إجراءات قانون الرحمة.[2]

5-الجماعة الإسلامية المسلحة GIA : هي أكثر الجماعات الإرهابية تطرفا، تعمل بنظام حرب شاملة، ودون حدود موجهة ضد جميع فئات المجتمع3 ، شعارها الدموي المعروف بشعار اللاءات الثلاث" لا حوار – لا هدنة – لا صلح"، أسسها عبد الحق عيادة المدعو أبو عدلان في أكتوبر1992 ، وضمت الجزائريين الأفغان وقدامى الحركة الإسلامية المسلحة، وأنصار جماعة الهجرة والتكفير، تناوب عليها أربع أمراء من بعد مؤسسها وهم :الشريف قوسمي فيفري 1994 إلى سبتمبر1996 ، جمال زيتوني نوفمبر 1994إلى جويلية 1996، عنتر الزوابري جويلية1996 ، إلى فيفري2002 ، سيد أحمد مراد جوان 1993 إلى فيفري 1994، وقد صعدت الجماعة من العمليات الإرهابية خاصة في فترة إمارة عنتر الزوابري، حيث شهدت

[1]- زهرة بن عروس وآخرون، **الإسلاموية السياسية : المأساة الجزائرية**، ترجمة غازي البيطار (بيروت :دار الفرابي، ط1)، ص 112.

[2]- منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013)، ص 300.

الجزائر أبشع صور التقتيل والمجازر التي 1998 4، كما أن فشلها في توحيد – راح ضحيتها بالعشرات والمئات بين سنتي1997 جبهة الجهاد تحت رايتها زاد من حدة الوسائل الإرهابية المستعملة وأساليب العنف، وكان من نتائج من ذلك بث مشاعر الكره تجاه الجماعات المسلحة من طرف الشعب الذي توقف عن دعم الحركات الإسلامية، وبدأ في تكوين جماعات الدفاع عن النفس والجماعات الوطنية[1].

المطلب الثاني: خلفية 11-09-2001

في يوم 11 من سبتمبر تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأسوء كارثة قومية في تاريخها عندما قامت مجموعة من الطائرات المدنية المختطفة بالاعتداء على رموز قوتها الإقتصادية والعسكرية والباحثة في اهانة القوى العظمى المهيمنة في عقر دارها وذلك عندما اخترقت هذه الطائرات الانتحارية برجي مراكز التجارة العالمية بنيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية(البنتاغون) في واشنطن، والتي خلقت حالة من الذعر والرعب وانتشار لحالة الأمن والثقة التي كان ينعم بها الشعب الأمريكي، حيث تزعم الرواية الأمريكية الرسمية أن 19 إرهابيا هاما اختطفوا 4 طائرات ركاب أمريكية أقلعت الأولى رحلة رقم 11 من مطار بوسطن --- الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية في الساعة 7:45 صباحا متوجهة الى لوس أنجلس، وقام 5 إرهابيين --- باختطاف الطائرة بواسطة سكاكين وحولوا المسار إلى نيويورك فاصطدمت بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي في الساعة 8:45، فأصابت الطوابق وانهار البرج على الساعة 10:28 و لم تجد السلطات الصندوق الأسود للطائرة التالية رحلة رقم 175 متوجهة إلى لوس أنجلس وقام الإرهابيون بتحويل مسارها إلى نيويورك، فاصطدمت الطائرة بالبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي على الساعة 9:05 وانهار البرج تماما على الساعة 9:56 أما الطائرة الثالثة رحلة رقم 77 أقلعت من مطار دالاس بواشنطن عند الساحل الشرقي في الساعة 8:10 دقائق متوجهة إلى لوس أنجلس ثم تحويل مسارها من طرف المختطفين عائدين إلى واشنطن فاصطدمت إحدى جهات البنتاغون في الساعة 9:39[2] وأعلن إداريو البنتاغون على أنها قنبلة فخرج الجميع وكان من بينهم وزير الدفاع الأمريكي رومان رونالد [3] أما الطائرة الرابعة رحلة رقم 93 فهي أقلعت من مطار نيويورك

[1]- منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 10.

[2]- فاطمة الكمصي، **أحداث 11 سبتمبر 2001، وانعكاساتها الحضارية العربية الاسلامية**، رسالة مخصصة، لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص:80.

[3]- **مركز الدراسات الشرق الأوسط الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب في أفغانستان 2001**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، 2004، ص: 19.

في نيو جيرسي على الساعة 8:01 متجهة إلى سان فرانسسكو على الساحل الغربي ثم التغيير لمسارها من طرف الإرهابيين وسقطت الطائرة على إثرها فوق بسلوفانيا ووجدت السلطات الصندوق الأسود.

المبحث الثاني: التعاون الجزائري الأمريكي

لقد أصبح التعاون بين البلدين قد أصبح خطوة إستراتيجية مهمة لكليهما، وعليه فان أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في أسباب ودوافع هذا التعاون، تكمن في الدوافع الإستراتيجية والمنية، كذا الدوافع الاقتصادية، إذ يجب الشارة إلى تطور مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث يسعى كل منهما لحماية مصالحه الاقتصادية، الجزائر من خلل دعم المن والاستقرار في المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي وحماية منشئاتها الاقتصادية الحيوية من هجوم الإرهابيين، والوليات المتحدة الأمريكية من خلل تامين مصالحها الاقتصادية والطاقوية في الجزائر ومنطقة الساحل وخليج غينيا.

المطلب الأول: الأسباب والدوافع الاقتصادية

ترتكز الأسباب والدوافع الاقتصادية للتعاون المني بين البلدين، على نقطة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث تجمع البلدين مجموعة من المصالح الاقتصادية الحيوية التي يعمل على تحقيقها وحمايتها في البداية منذ بداية العلاقات الاقتصادية بين البلدين منذ الحرب الباردة إلى يومنا هذا، وفي هذا الصدد نقوم بذكر قفزتين اقتصاديتين في العلاقات الأمريكية الجزائرية.

أولا: القفزة الاقتصادية الأولى في العلاقات الأمريكية الجزائرية

نصت الدراسات الاقتصادية في فترة إدارة نيكسون، أن الاقتصاد الأمريكي سيدخل في أزمة، لكون الاحتياجات الأمريكية من الغاز كان من المتوقع أن تزيد خاصة في الجزء الشرقي من البلد، في حين أن الاحتياطي المثبت للوليات المتحدة من الغاز الطبيعي لا يتجاوز 5% من احتياطي العالم رأت الوليات المتحدة أن هناك احتياطي ضخم للغاز الطبيعي في الجزائر وهو غير مستعمل، وأشارت الدراسات في ذلك الوقت أن الاحتياطي الجزائري من الغاز الطبيعي، يصل إلى ما نسبته % 10 من الاحتياطي العالمي وانه غير ملوث، أي انه يحمل نسب منخفضة جدا من مادة الكبريت، وهو خفيف وقريب للسطح من ما يخفض تكاليف استخراجه ونقله.

وفي دراسة مهمة للكنغراس تم الوصول إلى أن اغلب الطرق المتاحة للحصول على الغاز، سواء من خلل إنتاج الميثان من نفايات الحيوانات والكتل البيولوجية، أو الغاز الاصطناعي من خلل البترول، أو مد أنابيب غاز نحو كل من كندا ومكسيكو، أو عمليات تحويل الفحم إلى غاز إلى غيرها من الطرق تعتبر ذات تكلفة عالية مقارنة بالغاز الطبيعي.وعليه يبدو بوضوح تزامن الاحتياجات الأمريكية للغاز الطبيعي مع محاولات

الجزائر لتطوير وبناء صناعتها للغاز والبتروكيماويات، في ظل اكتشاف قدرات مهمة لها في ما يتعلق بالثروة الطاقوية والغازية للبلد، من ما وضعها محل اهتمام دولي وأمريكي تحديدا.[1]

يعتبر توقيع شركة الباسوناتيرال قاز الأمريكية وشركة سوناطراك الجزائرية سنة 1969، حدثا تاريخيا في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث ينص العقد على استيراد الباسولعشر مليين متر مكعب من الغاز الجزائري المميع في كل عام على فترة تصل إلى 15 سنة، كان على سوناطراك وفقا للعقد أن تتكفل بجميع العمليات الداخلية، في حين تقوم الباسوبتشييد مصنع تمييع بمدينة أرزيو، الجزائرية وخط أنبوب نفط إضافة إلى تمويل عملية الحصول على ناقلات نفط خاصة الطراز، حيث كان يقدر كل هذا ب900 مليون دولر أمريكي رغم تخوف الشركات الأمريكية من الاستثمار في بلد علاقاته الدبلوماسية مع الوليات المتحدة متوترة، إل أنها قد اكتشفت أن هناك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية.

أشارت لوموند أن الاتفاق يعني نهاية مشاكل شركة الباسومع الحكومة الجزائرية، والتي انطلقت من خلل سلسلة التأميمات بين 1967 إلى 1969، لكن الحكومة الجزائرية بموافقتها على الاتفاق أبدت بشكل ضمني قبولها تسوية المسائل العالقة[2].

باستثناء شركة إيسوونيومنت ماين، عوضت الحكومة الجزائرية الشركات الأمريكية بشكل مرضي، كما أن مقابلة الرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة، الذي كان وزيرا للخارجية في تلك الفترة مع ويليام رودجرز خلل الدورة العامة للأمم المتحدة في أكتوبر1969 ، كان جزءا من الإستراتيجية الجزائرية لتهدئة التوتر بين البلدين، وتسهيل .إمضاء العقد الذي كان مهما للاقتصاد الجزائري .

برز الدور المهم للدبلوماسية الجزائرية خلل فترة بداية النقاش حول اعتماد أمريكا على الغاز الجزائري في ظل رفض الكونغرس لذلك، حيث وصف بعض أعضاء الكونغرس الجزائر بعدة أوصاف، منها اللص الدولي على غرار العضو هال، مشيرا إلى انه على الوليات المتحدة أن ل تعتمد على بلد برهن من قبل انه ل يلتزم باتفاقاته الدولية، مركزا على قضايا شركات النفط الأمريكية ضد الجزائر، كذا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أمريكا، في حين وصفها ستيفنسن بأنها قرصان، ولكن في نقاش ستيفنسن بدى انه يحاول جعل غاز ألسكا بديل بالنسبة للاقتصاد الأمريكي لهذا كان يرفض التعامل مع الجزائر لكن ما أحبط محاولات مجلس الشيوخ تحطيم المشروع كان الدور الدبلوماسي الجزائري، كذا الوصف العلمي المتعاطف مع السياسات الجزائرية،

[1]- عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، (الجزائر:موقم للنشر 1992)، ص 02.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 03.

إضافة إلى استعداد إدارة نيكسون لاستخدام الصفقة كورقة دبلوماسية .فعلى سبيل عندما سؤل احد المسؤولين الجزائريين حول أن هناك تناقضا ضمنيا بين ميول الجزائر إلى انتقاد البلدان الاستعمارية الجديدة مثل فرنسا وايطاليا وألمانيا الغربية، بينما كانت تسمح لهم بالاستثمار، كان جوابه صريحا حيث قال:"خلل كفاح الاستقلال كنا نفرق بين الامبرياليين الأغبياء والامبرياليين الأذكياء أتوقع الآن أننا سوف نفرق بين الاستعماريين الجدد الأغبياء منهم والأذكياء.

كانت هذه القفزة الاقتصادية الأولى التي أعادت تحسين مستويات العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي سميت في تلك الفترة بدبلوماسية الغاز تم إرسال رئيس التشريفات السابق بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية عبد القادر مساهل إلى واشنطن، كوزير مكلف بالمصالح الجزائرية تحت جناح السفارة الغينية، كذا عين إسماعيل حمداني وهو مساعد مقرب من الرئيس الجزائري في تلك الفترة الراحل هواري بومدين -في مهمة خاصة للتعامل مع الشؤون الأمريكية الجزائرية بالجزائر العاصمة وذلك للسعي لتطوير العلاقات وتحسينها أكثر بين البلدين لكن الظروف الدولية حالت دون تنامي العلاقات الدبلوماسية والسياسية بينهما، والاستفادة من تحسن العلاقات الاقتصادية وتطور وتيرتها.[1]

ثانيا: القفزة الاقتصادية الثانية في العلاقات الأمريكية الجزائرية

كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية متوترة خلل بداية التسعينات فيما يتعلق بقضية جبهة الإنقاذ، والدعم الأمريكي للمغرب بالنسبة لسياساته ومنظوره تجاه الصحراء الغربية، فجاءت القفزة الاقتصادية الثانية التي غيرت من العلاقات المتوترة بين البلدين في سنة 1994، مع الاكتشافات الكثيرة للبترول في الجزائر، إذ حدث أكثر من 15 اكتشاف بترولي دورا مهما Anadarko في الجزائر في سنة1994 ، حيث لعبت الشركة الأمريكية أنادار كوفي هذه الاكتشافات، وخلل نفس السنة شكلت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خمس الصادرات العالمية من هذه المادة المهمة3 ، إضافة إلى الدراسات التي أشارت إلى انخفاض الاحتياطي العالمي من البترول، كذا الاحتياجات الأمريكية المتزايدة لهذه المادة، في ظل تخوفها من المنافسة الصينية مستقبل، بسبب إستراتيجية الصين التنموية الناجحة، وعلقتها الاقتصادية المتزايدة مع الدول النامية التي تعتبر مصدرا للموارد[2].

[1]- عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص 04.

[2] -Bernard Ravenel**." L Algerie s integer dans l Empire".** Conflunces Mediterranee. N□45.2003.p :115.

كانت الوليات المتحدة الأمريكية أول من استثمر في الجزائر في قطاع المحروقات، في سنة 2005 بعد أن وضعت الجزائر قانون فتحت من خلله الباب أمام الاستثمار الأجنبي فهناك حوالي 1,100 مواطن أمريكي يعيشون ويعملون في الجزائر، اغلبهم في قطاع النفط في الجنوب .ترتكز الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط بالإضافة إلى صناعة الأدوية وصناعات أخرى، لكنها تواجه العديد من المشاكل البيروقراطية وفي 23 نوفمبر 2010التقى السفير الجزائري في الوليات المتحدة عبد الله علي في كتابة الخارجية الأمريكية ب جوزي فيرناندیز السكرتير المساعد للشؤون الاقتصادية، حيث تناقشا في قضية العلاقات الاقتصادية الثنائية في إطار العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغاربية.[1]

المطلب الثاني: الأهداف والدوافع الأمنية والإستراتيجية

تتعدد الهداف والسباب المعلنة وغير المعلنة للتعاون المني الأمريكي الجزائري، لكن يمكن إيراد أهمها في العناصر التالية:

أولا: استهداف الإرهاب للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية

بدا التخوف الأمريكي من الجماعات الإرهابية في إفريقيا فيما يتعلق بحماية مصالحها فيها مع تفجيرات نيروبي ودار السلم سنة1998 ، أما بالنسبة لجماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب، فقد قامت بأول عملية استهداف مباشر للمصالح الأمريكية الاقتصادية في أواخر سنة2006 ، مع الهجوم الإرهابي ضد مجمع هاليبرتون الأمريكي.[2]

تعد المنطقة المغاربية والساحلية مهمة بالنسبة للرهانات الإستراتيجية الأمريكية حسب العديد من الدراسات والتحليلات، التي تعتمد بالأساس على نظرية صعود وسقوط القوى الكبرى بالشارة إلى الصعود الصيني .من خلل الخريطة نلحظ تزايد أرقام الهجمات الإرهابية في المنطقة إضافة إلى حوادث الخطف، ونشير على سبيل المثال إلى مطالبة نفس التنظيم بفدية ل تقل عن 90 مليون اورو، لتحرير الرهائن الفرنسيين الربعة الذين اختطفهم التنظيم في 6 سبتمبر 2010 في أرلي، حيث كانت المجموعة النووية الفرنسية أريفا تقوم بالتنقيب على اليورانيوم على الحدود المالية الجزائرية النيجيرية وفي منتصف 2005 تعرضت قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية لهجوم عسكري من طرف الجماعات الإرهابية، التي زاد نشاطها في المنطقة والتي تعتبر مصادر استخباراتية أن لها علقتها بنفس الجماعة الإرهابية سالفة الذكر، حيث جاء هذا

[1] -**Embassy of The People's Democratic Republic of Algeria ,"**Algeria Today", November 2010 p :05.

[2] - Bernard Ravenel, **op.cit,** p : 117.

الهجوم قبل يوم واحد من بداية مناورات فلينتوك لنفس السنة كما حاولت الجماعة اغتيال بعض القادة الموريتانيين كذا الهجوم على السفارة الإسرائيلية في موريتانيا، إضافة إلى قتل أربع سياح فرنسيين في موريتانيا، حيث تبدو هذه الدولة المنطقة المثالية للانطلاق في تنفيذ العمليات من خلل الأحداث سالفة الذكر.

ثانيا: استهداف الإرهاب للجزائر

استهدف الإرهاب الجزائر على المستوى المحلي وحتى إقليمي، من خلل جماعات إرهابية من الدول المجاورة على غرار ليبيا تحديدا الجماعة الليبية للقتال، حيث تعود جذور إنشائها إلى سنوات الثمانينات وتم تأسيسها سنة 1995 ولكن وبسبب الضغط الذي تعرضت له الجماعة على الراضي الليبية من طرف النظام الليبي، انظم بعض أعضائها إلى الجيا في الجزائر، غير أن توترا حدث بين الجماعتين بسبب بعض المشاكل بين أعضاء وزيتوني Antar Zouabri الجماعة الليبية وقياديي الجيا، على غرار عنتر الزوابري Abouوذلك بسبب مقتل احد أعضاء الجماعة الليبية، وهو أبو صخر الليبي،Zitouni من طرف الجياSakhar Al-Libi دفع قادة الجيا إرهابيي الجماعة الليبية إلى تغيير ملجئهم، من المحتمل نحو الراضي غير المراقبة في النيجر أو مالي لتفادي الخلف بينهم .ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر وكمحاولة لتقوية نفسها، وإيجاد دور مهم لها في النشاط الإرهابي بدأ بعض قيادي الجماعة الليبية بالاتصال بتنظيم القاعدة بشكل مباشر، حيث كانت العلقة تحديدا مع شخصيتين مهمتين في القاعدة ذوي أصول ليبية، وهما كل من أبو فرج الليبي وأبو يحيى، المعروفين بشكل مهم على مستوى الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية لكن تم تصفية العديد من أعضاء الجماعة على اثر العمليات العسكرية التي قام بها النظام الليبي السابق Tibestiبقيادة معمر القذافي في الجبال الليبية، على الحدود مع تشاد تحديدا منطقة التباستي المعروفة كمنطقة لتواجد الإرهابيين أضعفت هذه العمليات الجماعة وأعلن النظام عن مبادرات لتوقيف العنف، لكن الجيل الجديد من الشباب المنظمين للجماعة رفضوا مبادرات النظام الليبي، واستغلوا الذكرى الخامسة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر للقيام بعمليات إرهابية وتجنيد إرهابيين جدد، بالتركيز على كون القذافي قد تعاون مع الجانب الذين .يحاربون المؤمنين وذلك لتبرير نشاطهم الإرهابي.[1]

بالنسبة للجزائر فقد أصبح تنظيم القاعدة في المغرب السلمي، أهم جماعة إرهابية تابعة للقاعدة ناشطة وتعمل وتتلقى الدعم في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل .قامت هذه الجماعة بهجمات عالية المستوى على غرار التفجيرات التي قامت بها في العاصمة الجزائرية والتي استهدفت المجلس الدستوري ومبنى تابع للأمم

[1] -Bernard Ravenel, **op.cit,** p : 118.

المتحدة في ديسمبر 2007 لكنها ترتكز على العمل في الجزائر، حيث كان من المفروض أن تعمل في إطار اعم كونها أصبحت تنظيم تابع للقاعدة فنشاطاتها أن تكون عابرة للحدود، تعد هذه النقطة من أهم النقاط التي يبدو من خللها انضمام الجماعة إلى تنظيم القاعدة غير مهم، إضافة إلى أن نشاط قوات المن الجزائرية، والتي تملك تجربة مهمة في مكافحة الإرهاب، كان يمثل عائقا مهما أمام نشاط القاعدة في الجزائر.[1]

ثالثا: انتشار الإرهاب في الساحل

تشير التقارير إلى أن تنظيم القاعدة في بلد المغرب يحاول الانتشار والتوسع في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي، انطلقا من قواعد التدريب التي يقيمها لتدريب الشبكات الإرهابية المحلية، حيث تم اكتشاف قاعدة تدريبية في ليبيا سنة2007 ، كما يشير الخبراء إلى أنها تحاول إقامة قواعد تدريب في نيجيريا، حيث قامت قوات المن النيجيرية بتوقيف خمس نيجيريين تلقوا التدريب من طرف الجماعة في سنة 2007 في الجزائر كما أن هناك تقارير صدرت سنة 2009 تؤكد على أن الجماعة قد أرسلت رسائل دعم للجماعات السلمية في شمال نيجيريا، ومن المحتمل أن تكون قد قدمت لهم الدعم والتدريب .[2]

رابعا: الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

ظهر الاهتمام بالدور الجزائري في محاربة الإرهاب مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث بدأت العديد من الدول بالاهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار، وسرعان ما اعتبرت خبرة رائدة يجب الاستفادة منها، وعليه بدأت الوليات المتحدة بالاعتماد على التعاون المني مع الجزائر، مستفيدة من المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم، إذ تشترك الشبكات والجماعات الإرهابية السلمية في القناعات والتكتيكات والهداف المتشابهة .حيث أن تفكيك تنظيم القاعدة على وجه الخصوص لكونه شبكة غامضة، ل يمكن أن يتم إل من خلل إضعاف الشبكات التابعة له، وضرب الأسس العقائدية التي يقوم عليها، فقد أصبح يمثل تهديدا مباشرا للدول المغاربية والساحلية والأوربية من خلل تنظيم القاعدة في بلد المغرب نجحت الجزائر في احتواء التهديد الإرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية، وضرب إيديولوجيتها وتدمير قدراتها القتالية، كما تمكنت من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تشكيلها للنشاط في العراق.[3]

---

[1] -Khalifa Hajji **"the origins and strategic objectives of the al-qaeda organization in the islamic maghreb (aqim)".** master thesis. california : naval postgraduate school December 2009.pp:66-67

[2] -Abdennour Benantar, **Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d Intérêt ?** , (Algérie : CREAD, 2007).p:167.

[3] – محند برقوق، **التعاون المني الجزائري الأمريكي و الحرب على الإرهاب**، (بيروت :مركز كارنيجي للشرق الوسط،2009).

قامت السلطات الجزائرية بمكافحة الإرهاب الذي ضرب البلد لعقد من الزمان، وفقا لاستخدام كل من القوة الصلبة من خلال المجابهة العسكرية بالأساس، كذا القوة الناعمة باستخدام أساليب التأثير واعتماد الوئام المدني لكن عادت موجة الهجمات الإرهابية مع تفجيرات سنة2007 ، التي ضربت العاصمة الجزائرية، غير أن الوضع اختلف هذه المرة، فالجماعة الإرهابية التي كانت تعتبر ولفترة جماعة إرهابية محلية والمنشقة عن جماعة الجيا، وهي الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي انضمت لتنظيم القاعدة، لتصبح جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب قد أصبحت جماعة إرهابية دولية تعمل بالتنسيق مع القاعدة، من ما صعب على الجزائر العمل بمفردها لمواجهتها، واظهر أهمية اكبر لضرب إيديولوجية تنظيم القاعدة إذا أرادت الجزائر القضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها.

المبحث الثالث: مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب

يعتمد هذا المبحث على أهم النقاط التي برز فيها التعاون والتنسيق المني بين الوليات المتحدة والجزائر، بالنسبة للتعاون العسكري وشبه العسكري فيبدو انه من الصعب الفصل بينهما بشكل واضح، وذلك راجع للتداخل بين المستويين، لكون النشاط العسكري يتطلب معلومات وتنسيق بين البلدين .يأخذ هذا النمط من التعاون شكل تبادل المعلومات عن الإرهابيين والنشاط الإرهابي، وإجراء التدريبات المشتركة بين القوات العسكرية، أو الوحدات المخصصة لمكافحة الإرهاب، تبادل الاستفادة من الأسلحة والأنظمة والمعدات المخصصة لهذا المجال، كذا تقديم التسهيلات اللازمة لعمليات مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى العسكري

في نوفمبر 2001 التقى الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليوبوش بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، لمناقشة التعاون بين البلدين في الحرب على الإرهاب، وتم وضع الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضمن قائمة الجماعات الإرهابية سنة320 عانت الجزائر خلل فترة الإرهاب من عزلة دولية، انعكست على العلاقات العسكرية .ويعتبر دخولها في الحوار المتوسطي في سنة2000، ينطلق من ثلث مبادئ بالنسبة لسياستها الخارجية فيما يتعلق بالدفاع والمن الإقليمي والتقارب بين شعوب دول المنطقة .قامت الجزائر بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات حلف الناتو، حيث قال قائد قوات يواس كويست البحرية الأمريكية، أن الجزائر شريك استثنائي بالنسبة للوليات المتحدة في حربها الشاملة على الإرهاب.[1]

ومنه كان الحوار الجزائري الأطلسي الهادف إلى إيجاد نوع من التعاون العسكري بين الشركاء لمواجهة التهديدات، بحيث يكون هذا التعاون منطلق من مصالح مشتركة، ويرتكز على رفع المستوى العسكري والتخطيط للميزانية الممنوحة للقطاع العسكري.

أولا: العلاقات العسكرية وبرامج التدريب والتكوين

جاء اللقاء الذي جمع كل من الجنرال الجزائري احمد صنهاجي وهو السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية، كذا النائب الخاص، يومي، لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون المن الدولي جوزيف ماكميلن 9و 10نوفمبر 2010، في إطار الحوار العسكري الجزائري الأمريكي، حيث اختتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الإتفاق عليها لتقوية التعاون الثنائي العسكري وتكنولوجيات العسكرية واختتم ماكميلن زيارته إلى الجزائر بلقاء وزير

[1] -**Embassy of The People's Democratic Republic of Algeria ,"**Algeria Today", November 2010.op.cit.p:10.

الخارجية الجزائري مراد ودار الحوار حول قضية دفع الفدية للإرهابيين، حيث أوضح مدلسي ماكميلن أن وجهة النظر الأمريكية واضحة في هذه النقطة، وانه يجب تجريم دفع الفدية للإرهابيين، إذ أصبح من المهم أن يدعم المجتمع الدولي المقترحات المقدمة من الطرف الجزائر.[1]

ثانيا: العمليات العسكرية الأمريكية الجزائرية المشتركة في إطار محاربة الارهاب

ارتفع عدد الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤوليين الأمريكيين والجزائريين منذ سنة 1999 بشكل كبير، حيث على سبيل المثال كانت هناك 300 زيارة لمسؤولين رسميين لكل الطرفين سنة2004 ، في حين شهدت سنة 2003 حوالي 200 زيارة تبين هذه الزيارات الكثيرة أهمية التعاون الإستراتيجي بين البلدين فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب.

أشار جورج دبليوبوش إلى أن الوليات المتحدة ستستمر في الاعتماد على الجزائر في إطار الشراكة لمحاربة الإرهاب وإقامة الديمقراطية في المنطقة والعالم جمع في بداية 2003 أي قبيل احتلل العراق اختفى 32 سائح أوربي في الصحراء الجزائرية في ما يسمى بطريق المقابر، والمنطقة التي اختفوا فيها أصبحت تدعى بمثلث برمودا، حيث بدأ الحديث عن أن السياح قد اختطفوا من طرف الجماعة السلمية المتطرفة التي تنشط في الجزائر، والتي تحمل اسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال قامت قوات المن الجزائرية بإنقاذ 17 رهينة، و 15 البقية لم يتمكن الجيش من إنقاذهم حيث اختفوا في الصحراء المالية في الشمال، بدأت المفاوضات مع المختطفين الذين طلبوا مبلغ 5 ملايين أورو لتحريرهم، توفيت إحدى الرهائن واسمها ميتشل سبيتزر بسبب الحرارة العالية .وتم تحريرهم بعد ستة أشهر كان قائد المختطفين هو عبد الرزاق العماري، المعروف بعدة أسماء منها العماري صايفي وأشهر أسمائه :البارا انطلقا من كونه كان منظما لوحدة المظليين التابعة للجيش الجزائري والذي اعتبرته إدارة جورج بوش رجل بن لدن في اختفى البارا مع 60 إرهابيا يعملون معه في الصحراء صحراء مالي خلل أربع أشهر، ملحقين من طرف Bin Laden Man in the Sahara قوة عسكرية مشتركة :أمريكية، مالية، نيجيرية وجزائرية في الصحراء المالية، تحديدا في الشمال الشرقي في جبال الير وصحراء تينبري شمال النيجر، إلى غاية جبال التيباستي شمال تشاد في الأسبوع الأول من مارس 2004، وبمساعدة القوات العسكرية الأمريكية تم قتل 43 مقاتل من رجال البار بالنسبة للتعاون العسكري الثنائي بين كل من الجزائر والوليات المتحدة، فانه وإضافة إلى تدريب المسؤولين العسكريين الجزائريين في الوليات المتحدة، فان التعاون العسكري الأمريكي الجزائري يبدو بشكل متقارب في الصحراء الجزائرية، فعلى

[1] -Bernard Ravenel, **op.cit,** p : .123

سبيل المثال وفي الفترة ما بين ماي إلى جوان2009 ، قامت القوات الأمريكية الخاصة بعمليات مشتركة مع القوات الجزائرية المسلحة، ضد الجماعات السلمية المسلحة وشبكات تهريب المخدرات والأسلحة في الجنوب الجزائري، كما دعمت القوات الأمريكية الخاصة القوات الجزائرية المسلحة في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

المطلب الثاني: التعاون المني الأمريكي الجزائري على المستوى شبه العسكري

بالنسبة للتعاون الشبه العسكري الأمريكي الجزائري، أو بالأحرى التعاون على مستوى تبادل المعلومات والتنسيق في إطار نشاط قسم المخابرات لكل البلدين فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات السلمية الإرهابية في جميع أنحاء العالم، من خلال .إستراتيجية وطنية تقوم على عزل الجماعات الإرهابية عن خطوط الدعم في الخارج .[1]

يرى بعض المحللين انه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قد ربطت العلاقات في مجال المخابرات بين أهم دولتين فيما يتعلق بقضية الإرهاب ومحاربته، وهي كل من الجزائر والوليات المتحدة الأمريكية فالجزائر خرجت لتوها من أزمة أمنية حادة جاءت مع الظاهرة الإرهابية التي ضربت البلد لفترة عشر سنوات تقريبا، عانت خللها الجزائر من مقاطعة عسكرية دولية تحاول الجزائر تحسين مكانتها على المستوى الدولي، من خلل تعاونها في محاربة الإرهاب، أما الوليات المتحدة الأمريكية فان حربها على الارهان -وفقا لانتشاره في منطقة الصحراء والساحل نحو المنطقة المغاربية انطلقا من منحنى الأموزة- تستلزم شروطا إيديولوجية ومبررات للتواجد العسكري في إفريقيا وتامين الموارد خاصة الطاقوية منها.

أولا: تطور مستويات التعاون الإستخباراتي بين الوليات المتحدة والدول الإفريقية

اهتمت الوليات المتحدة بتطوير الاستخبارات فيما يتعلق بالتعاون مع دول افريقية محددة خلل الحرب الباردة، وكانت أهم الدول الإفريقية التي تعاونت معها هي كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا .واستمر نشاطها في العديد من المناطق الإفريقية حتى نهاية الحرب الباردة في إطار مسار صراعات الدول في ظل هذه الحرب لم يكن للاستخبارات الأمريكية صورة ايجابية في العالم، وذلك لتورطها في العديد من القضايا التي تعتبر غير عادلة، أو حدث فيها انتهاك لسيادة الدول وحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال وفي بحث قام به مجلس الشيوخ

[1] -Yahia Zoubir. **The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership**, **The Maghreb CenterJournal,** Issue 1, Spring/Summer 2010.

الأمريكي، تم الشارة إلى تورط وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في التخطيط لتصفية قادة سياسيين أفارقة، متعاونين مع التحاد السوفياتي على غرار القائد الغاني كوام نكروما وباتريس لومومبا الكونغولي[1].

أكدت الأبحاث الحديثة على كون البلجيكيين والكونغوليين متورطون بشكل مباشر في مقتل لومومبا لكن هذا ل ينفي احتمال تورطها بشكل نهائي، من خلل ملاحظة أن هذه الأبحاث أشارت إلى التورط المباشر، أي أنها لم تركز على قضية تورط وكالة الإستخبارات الأمريكية بالتخطيط والعمل غير المباشر على اغتياله.

ثانيا: التعاون الأمريكي الجزائري في مجال الإستخبارات وجمع المعلومات

أدرك المسؤولون الأمريكيون أهمية التعاون فيما يتعلق بالمعلومات المنية مع الجزائر من خلل التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، وبرز ذلك بوضوح مع حادثة أحمد رسام أوما يعرف ب"تفجيرات اللفية"، حيث طلبوا معلومات حول رسام، وتنقل وفد قضائي وأمني إلى الجزائر لمقابلة السجين عبد المجيد دحومان الذي خطط للتفجيرات معه.

تأكد الأمريكيون من قيمة المعلومة المنية الموجودة بالجزائر، حيث كانت السلطات الجزائرية سابقا تشير إلى وجود علقة بين كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة، قبل إعلان الجماعة انضمامها للتنظيم بشكل علني، ومع هذا الإهتمام بدأت الزيارات الأمريكية لمسؤولين رفيعي المستوى، على غرار وزير الدفاع ووزير الخارجية الأمريكيين، بزيارتهما الجزائر لأول مرة، كذا زيارات لوفود عسكرية واستخباراتية.[2]

[1] -Ted Dagne .**Africa and the War on Terrorism. CRS Report for Congress**. USA : The Library of
Congress. January 17, 2002.p :21.

[2] -Dalia DASSA KAYE. **Talking to the Enemy: Track Two Diplomacy in the Middle East and South
Asia**. Pp:118-119

المطلب الثالث: التعاون المني الأمريكي الجزائري على المستوى القانوني والقضائي

بدا التعاون والتنسيق في الإطار القانوني بين الجزائر والوليات المتحدة الأمريكية، يظهر بوضوح خلل السنوات الخيرة الماضية، حيث وقعت كل من الجزائر والوليات المتحدة على اتفاقية المساعدة القانونية في افريل 42010وسيتم الشارة إلى أهم النقاط التي ارتكز عليها التنسيق على المستوى القانوني قي إطار محاربة الإرهاب بين البلدين وتطورها التاريخي.

أولا: التنسيق القانوني الأمريكي الجزائري لتسهيل عمليات ملحقة الإرهابيين

يجب الشارة إلى حادثة فرار خلية مختار بن مختار نحو الراضي المالية والتشادية على اثر ملحقتهم في قضية اختطاف الرهائن الأوربيين، حيث برزت بوضوح صعوبات ملحقتهم دون تنسيق قانوني مشترك بين الوليات المتحدة ودول المنطقة، كذا السلطات الجزائرية التي تسعى إلى القضاء على جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب، التي تهدد امن واستقرار البلد .انطلقا من ما قاله بعض المسؤولين الأمريكيين، فان الجزائر قد سمحت للجنود الأمريكيين بدخول الراضي الجزائرية لملحقة الجماعات الإرهابية وإكمال تنفيذ العمليات إذ تعتبر هذه خطوة مهمة في إطار التعاون القانوني بين البلدين[1].

ثانيا: التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين

إن تسهيل عمليات تسليم المطلوبين المشتبه بتورطهم في جرائم إرهابية يعد أمرا مهما، يرتبط بشكل كبير بمستوى العلاقات بين الدول، لكون تسليم الإرهابيين يخضع كما سيتم تبيينه إلى اتفاقيات ثنائية عادة، حيث أن هناك نقطة مهمة يجب الشارة إليها، هي انه إذا ألقت دولة القبض على إرهابيين فهي مخولة بتقديمهم للمحاكمة في محاكمها، وهذه النقطة التي من الممكن أن تثير الخلف، لكون هناك اختلافات بين الأنظمة القانونية الداخلية للدول، والمر يتعلق بمحاكمة مواطنين من دول أخرى[2].

ثالثا: محاولة إيجاد إطار قانوني دولي يمنع تقديم الفدية للإرهابيين

يبرز التعاون الجزائري الأمريكي في هذه النقطة بشكل واضح وجلي ذلك لكون كل من البلدين قد حاول العمل في إطار تعاوني ودبلوماسي مع الطرف الأوربي تحديدا، لمنع تقديم الفدية للإرهابيين مقابل الرهائن لن هذه الفدية التي يطلبونها تعتبر من أهم مصادر تمويلهم، كما تمثل حافزا لتطوير عمليات الاختطاف

[1] -YAHIA H. ZOUBIR. **The United States and Maghreb–Sahel security**. International Affairs . N : **85**. (2009). Pp : 989.

[2]- محمد. ش ، الخبر الدولية تعد سنويا ما معدله 1300 ملف في قضايا الجريمة المنظمة: **الجزائر تفيد في مكافحة الإرهاب ولا تستفيد من الاتفاقيات** ، ع 04، 2007، ص ص 12-18.

وزيادة حجمها، لكن إذا علمت الجماعات الإرهابية مسبقا انه ما من فدية سيتم الاستفادة منها، فان عمليات الاختطاف ستنخفض بالتأكيد كانت هذه وجهة نظر كل من الجزائر والوليات المتحدة كطرفين ذوي خبرة في مكافحة الجماعات الإرهابية[1].

[1] -Alexis Arieff. **Algeria: Current Issues. Congressional Research Service**. 18 January 2012.p:10.

خلاصة الفصل الثالث

شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية نموا متزايدا على كافة الميادين الدبلوماسية الاقتصادية والعسكرية بشكل ملحوظ منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، لكن ظل العديد من المحللين يتساءلون حول عمق هذه العلاقة واستمراريتها ومدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية حول جعل الجزائر الشريك الأول في المنطقة في إطار الحرب على الإرهاب، فبالنسبة لمستقبل التنسيق والتعاون الأمني مع الجزائر يبدوا هناك بعض النقاط السلبية فيما يتعلق بهذه النقطة تبرز بوضوح مع قرار وضع الجزائر ضمن قائمة المسافرين الذين يحفظون لمراقبة مشددة على مستوى المطارات الأمريكية حيث كان الأجدر بها أن تنسق مع الجزائر وليس أن تضعها ضمن هذه القائمة دون مراعاة صورة الجزائر على مستوى العالم، وحقوق مواطنيها وهي النقطة التي تهتم بها الجزائر في إطار تقص تزويد الجزائر لبعض أنواع الأسلحة التي تعد مهمة في محاربة الإرهاب وتأمين حدودها.

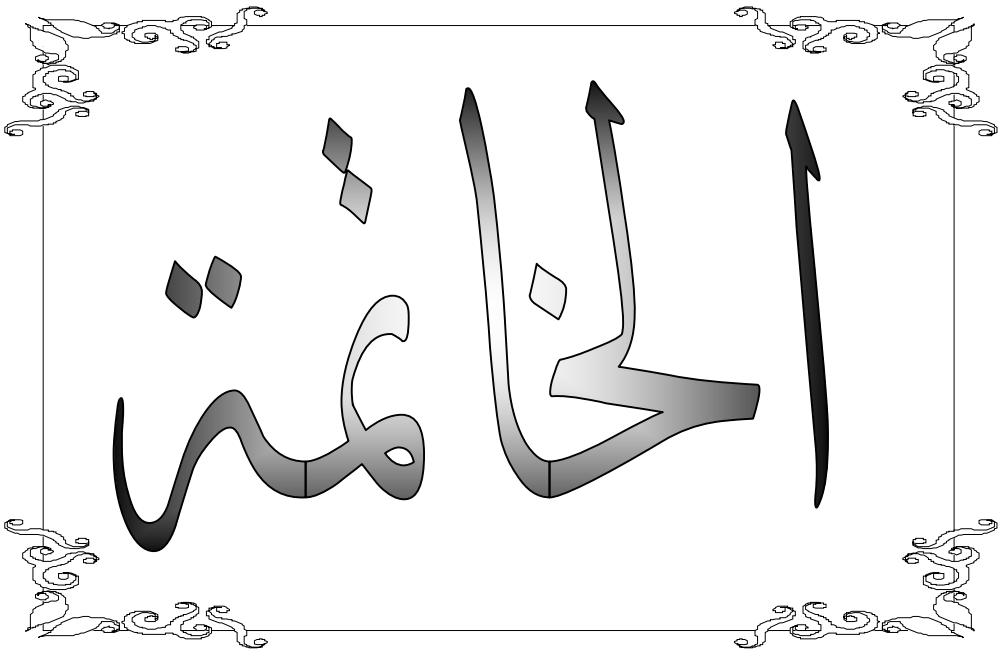
الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الساحة الدولية مسرحا للعديد من التفاعلات فيما بين الدول هذه التفاعلات فجسدها الممارسات الدولية، من خلال الدبلوماسية التي تتمثل في العمل الخلوي المتناسق لتحقيق المصالح الوطنية والدولية، عن طريق مجموعة من الأدوات والآليات لصنع ثم تنفيذ هذه السياسة وتجسيد لكيانها خارج الإطار المكاني لهذه الدول ولتحقيق ذلك تعتبر الدبلوماسية من بين الأدوات التي يستخدمها الدول من أجل تحقيق سياستها الخارجية وقف مبادئ الديمقراطية والحوار والمشاركة في هذا الصد وكخلاصة الى ما تمت دراسته حول الدور الذي لعبه نشاط الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة الى يومنا هذا الذي افرز مرحلة ما بعد الاستقلال إلى الاهتمام بالمحيط الإقليمي في توسيع منظومة السياسة الخارجية، لقد تمكنت الجزائر من تحقيق مكانة مرموقة على المستوى الدولي من خلال الدبلوماسية الفعالة الذي أوت دورا كبيرا في مكافحة الإرهاب في سياق البحث عن الدوافع من طرف الدولة الجزائرية بالرغم من الأزمة التي واجهتها في التسعينات إلا أنها عادت إلى الواجهة بعد تحكمها في وضعها الداخلي إذ أعادت بعث نشاطها الدبلوماسي وأحيته خاصة على الصعيد الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا في سنة 2000 وكذا مساهمتها في حل النزاع المالي كما عرف نشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة قفزة نوعية من خلال تركيزها على الدعوة ضمان تنسيق أكبر بين المجموعة الدولية في محاربة الإرهاب وضمان الأمن لا سيما في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة العربية، باعتبار أن الجزائر كانت السباقة في مطالبة المجتمع الدولي بتكثيف الجهود والتحسس بخطورته، حيث ظهر الاهتمام بالدور الجزائري في مكافحة الإرهاب مع أحداث سبتمبر 2001، حيث بدأت العديد من الدول الاهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار وعليه بدأت الولايات المتحدة الأمريكية على التعاون الأمني مع الجزائر بالتنسيق من الخبرات العسكرية الأمريكية.

في حين الآثار السلبية تتمثل في عسكرة القارة الإفريقية، كذا جذب القاعدة يتشكل أكثر نحو المنطقة. كما أن التقارب بين البلدين جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فهما للمنطقة ومفاتيحها ومشاكلها.

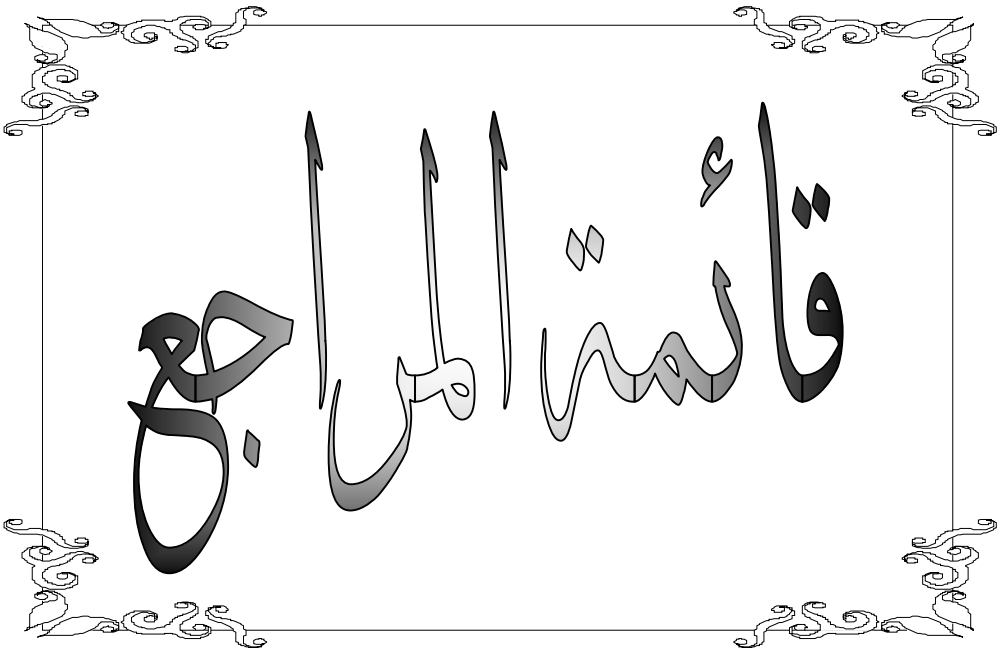
قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. احمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، ط2 ، دار ثالة :الجزائر،2009 .

2. أحمد جلال عز الدين: **الإرهاب السياسي والعنف السياسي**، ط1، القاهرة،1978 .

3. - أحمد حسين سويدان، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، بيروت :منشورات الحلي الحقوقية، ط1 ، 2005.

4. احمد طالب الإبراهيمي، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**1952-1954، ج4 ، دار الغرب الإسلامي : بيروت، 1997.

5. إريك موريس ،الأن هو ،**الإرهاب :التهديد والرد عليه** ،تر:أحمد ج محمود ،القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب 2001.

6. إسماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.

7. التهامي علي: **الدبلوماسية، نشأتها وقواعدها ونظامها والامتيازات الدبلوماسية**، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، دار الثقافة، 2009.

8. العياشي وقاف، **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون**، الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.

9. الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى :الجزائر،1997 .

10. إمام حسنين خليل، **نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب، الجرائم الإرهابية في التشريعات المقاربة**، مصر: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2008.

11. أودنيس العكرة ،**الإرهاب السياسي** ،ط 2،بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع ،1983.

12. أودنيس العكرة، **الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، بيروت: دار الطليعة، ط2 ، 1993.

13. تامر إبراهيم الجهماني ،**مفهوم الإرهاب في القانون الدولي** ،الجزائر:دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،2002.

14. جامعة الدلو العربية، مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، القاهرة.

15. حسن همت، **دراسات في علم الدبلوماسية بالعلاقات العامة**، ط1، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009.

16. حسين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

17. حسين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2007.

18. حسين قادري، **الدبلوماسية والتفاوض**، ط1، منشورات خير الدين جيسي، الجزائر، 2007.

19. رزيق المخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل**، الجزائر: موفم للنشر، 2000.

20. زايد عبد الله مصباح، **الدبلوماسية**، ط1، دار اليازوري، 1999.

21. زهرة بن عروس وآخرون، **الإسلاموية السياسية : المأساة الجزائرية**، ترجمة غازي البيطار (بيروت : دار الفرابي، ط1 .

22. سعيد أبو عباه، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط01، 2009.

23. سهيل حسين الملاوي، **الإرهاب والإرهاب المقاد، دراسة في مفهوم الإرهاب وأنواعه وأساليبه والكفاح المسلح ضد الاحتلال**، بيروت: د.ف.ع، مصر، 2005.

24. شايعة عبد الفتاح، **الدبلوماسية، القواعد القانونية، الممارسة العلمية**، مكتبة مبولي، مصر، 2002.

25. – صالح بن القبي، "**الدبلوماسية بين الأمس واليوم**"، **الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، منشورات المركز .الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر : 1954 الجزائر،1998 .

26. صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم EDITIONS ANEP**، الجزائر، 2002.

27. عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، (الجزائر :موقم للنشر 1992).

28. عبد القادر جيلا لي بلوفة، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939–1945 في عمالة وهران**، ط1 ، دار الألمعية، الجزائر،2011 .

29. عبد الله سليمان سليمان، **المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، د .س.ن.

30. عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية**، مصر، مكتبة مدبلومي، 1996.

31. عزيز شكري، أمل يازجي، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دمشق، دار الفكر المعاصر، 2002.

32. علي الجقو، **المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**، ط2 ، شركة باتنيت، الجزائر،2002 .

33. علي حسن الشامي، **الدبلوماسية، نشأتها، تطورها، وقواعدها ونظام العلاقات والامتيازات**، ط33، دار الثقافة، الأردن، 2009.

34. عمار نجار، **مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه**، دار الحكمة :الجزائر،2009 .

35. قسم خدمات شبكة الأنترنت، **إدارة شؤون الإعلام، منظمة الأمم المتحدة**، 2013.

36. كمال حماد، **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، بيروت، 2003.

37. محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، ت :أمحمد بن البار، ج1 ، دار الأمة :الجزائر، 2011.

38. محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة، 2004.

39. محمد بوعشة، "**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإيريتيرية** "، داخل الجيل، بيروت، 2004.

40. محمد بوعشة، **إدارة النزاعات الدولية في التصورات السيكولوجية المتضاربة للحكام**، الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للنشر والتوزيع، (د.س.ن).

41. محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ت :كميل قيصر داغر، ط1 ، دار الكلمة : لبنانأ 1983.

42. محمد سليم العايب، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، 2001.

43. محمد عبد المطلب الخشني، **تعريف الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السالبة والموضوعية**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2007.

44. محمد عزيز شكري وأهل اليازجي، **الّإرهاب الدولي ونظام العالم الراهن**، حوارات القرن الجديد، سوريا، دار الفكر، 2002.

45. محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة**، بيروت: دار العلم للملايين، ط01، 1996).

46. محمد غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، عنابة، دار العلوم، 2007.

47. محمد قنناش، محفوظ قداش، **نجم شمال إفريقيا 1926-1937، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر، (2008).

48. محند برقوق، **التعاون المني الجزائري الأمريكي و الحرب على الإرهاب**، (بيروت :مركز كارنيجي للشرق الوسط،2009).

49. مركز الدراسات الشرق الأوسط الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب في أفغانستان 2001، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، 2004.

50. منصضر سعيد حمودة، **الإرهاب الدولي، الإسكندرية**، الدار الجامعية الجديدة، 2006.

51. - منير البعلبكي، **المعجم الوسيط**، القاهرة: دار النهضة،1994 ، مادة إرهاب.

52. - مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر، 2003 .

53. هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيلي**، دمشق، دار الشروق، 1997،.

54. يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2 ، دار الهدى :الجزائر،2009 .

2- المجلات والمؤتمرات

1. إبراهيم أبراش ،**الإرهاب :إشكالية في تعريف لا في محاربته – إرهاب الإقوياء ودفاع الضعفاء** ،مجلة رؤية ،السنة الثانية ،العدد 17،مارس 2002،ص59.

2. احمد سعيود، " **مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية**،2004، **الأولى**"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر1954 ، ع9، 2004

3. جمال علي زهران، **التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب**، الملتقى الدولي الأول حول إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة، الأيام الدراسية 6-7-8 فيفري 2015.

4. حساني خالد : **مساهمة السياسة الجزائرية في محابة تمويل الإرهاب وتحديد الاطراق القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي،** مدخلة قدمت لمجلس الأمم بتاريخ : الثلاثاء 022 ماي2015 ، منشورات مجلس الأمة، الجزائر.

5. خديجة بوريب: **الدبلوماسية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والأفاق المجلة العربية للعلوم السياسية،** العدد 41-42، شتاء، ربيع2014 .

6. ساحل خلوف، **إشكالية الأزمة في الساحل الإفريقي،** محاضرة ألقيت في مؤتمر دولي مغاربي بعنوان: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، يوكي 27-28 فيفري 2013.

7. ساحل مخلوف : **دور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب،** مدخلة خدمت لمجلس الأمة، بتاريخ : الثلاثاء 02 ماي 2015، منشورات مجلس الأمة، الجزائر.

8. طه حميد حسن العنبكلي، **"تطورات الصراع الاريتري الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية "**، في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الثالث، أكتوبر 2010.

9. محسن بن العجمي بن عيسى ،**الأمن والتنمية** ،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011.

10. محمد. ش ، الخبر الدولية تعد سنويا ما معدله 1300 ملف في قضايا الجريمة المنظمة: **الجزائر تفيد في مكافحة الإرهاب ولا تستفيد من الاتفاقيات** ، ع 04، 2007.

11. محمد أبو القاسم حاج محمد، **الحرب الإيريتيرية– الأثيوبية، خلفياتها ومنعكساتها على الأمن القومي وآفاق الحدود الجذرية،** محاضرة ألقيت في قاعة الشارقة، تنظيم مركز الدراسات الإستراتيجية، 12-06-2000.

12. محمد عاشور مهدي، **دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية،** مجلة آفاق إفريقية، المجلد الحاي عشر، ع 88، 2013.

13. محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي،** أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،مركز الدراسات والبحوث، 2004.

14. **محمد فتحي عيد،** واقع الإرهاب في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،مركز الدراسات والبحوث، 1999.

15. محمد محي الدين عوض، **المرجع نفسه، وأنظر: حسن لحملة أحمد**، الإرهاب، مجلة الشرق، العدد8، السنة 413، نوفمبر 2000.

16. نادية عبد الفتاح، "**الهجوم الإثيوبي على الأراضي الإريتيرية، الأسباب والدلالات** "، في آفاق إفريقية، المجلد العاشر، العدد 36، 2012.

17. ناصر الدين سعيدوني، » **أحداث 8 ماي 1945 ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير**« ، مجلة الذاكرة، ع2 ، 1995.

18. **واقع الإرهاب واتجاهاته**، الندوة العلمية الخمسون، 7-9- ديسمبر 1998، الرياض، 1999.

19. ياسين محمد عبد الله، **خلفيات النزاع بين إيريتيريا وأثيوبيا وانعكاساته الإقليمية**، في جريدة الحياة، العدد 12900، الصادرة في: 29-06-.1998

3- المذكرات والرسائل

1. ابن سولة رشيدة حداد : **السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء منه أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى يومنا هذا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، فرع إستراتيجية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

2. أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية الجزائرية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

3. إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا :دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام،2011 .

4. العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير، قسم علوم سياسية، جامعة باتنة،2011 .

5. ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات**، مذكرة ما جستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

6. عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.

7. عيسى بورقبة: **الدبلوماسية البرلمانية إسهاماتها في حل الخلاف العالمي والوطني**، مذكرة ماجيستار منشورة جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 -2015.

8. عيسى بورقيبة، **الدبلوماسية البرلمانية، إسهاماتها في حل الخلاف العالمي والوصي**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

9. فاطمة الكمصي، أحداث 11 سبتمبر 2001، وانعكاساتها الحضارية العربية الاسلامية،)رسالة مخصصة، لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.

10.قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954**، شهادة دكتو ا ره، قسم العلوم الإنسانية، باتنة،2011 .

11.كريمة عرعار، **دور رجال جمعية علماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية**، شهادة ماجستير، قسم التاريخ، باتنة،2006 .

12.محمد مؤنس محي الدين، **الإرهاب في القانون الجنائي**، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، مصر، 1983.

13.منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: 3 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013).

14.يزيد ميهوب، **مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي**، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية، (قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2006).

4- المواقع الإلكترونية

1. إدريس لكريني: **مكافحة الإرهاب الدولي**، أنظر على الرابط التالي:http ://www.onefd.edu.dz ، (18-03-2018).

2. الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **المفاوضات و الاستقلال، في:** http ://www.onefd.edu.dz، (18-03-2018).

3. بن عائشة محمد الأمين، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 14-01-2015، متاحة على الموقع: www.maspolitiques.com/mas/index.php.

4. بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات ، 03 فيفري 2012، على الرابط: htpp://studie.aljazeera.net/reports/2012.، (26-03-2018).

5. تعريف الدبلوماسية، في: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/020.html

6. تقرير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وزارة الخارجية الأمريكية/ على الرابط: www.wctc.org

7. – جزايرس : **وثيقة حول التجربة الكبيرة والواسعة التي اكتسبتها الجزائر في مكافحتها للتطرف العنيفة الإرهاب** : أنظر لذلك على الرابط التالي https://www.djasairess.com 05/06/2017 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdennour Benantar, ***Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d Intérêt ?*** *, (Algérie : CREAD, 2007).*

2. Alexis Arieff. ***Algeria: Current Issues. Congressional Research Service****. 18 January 2012.*

3. Ali Haroun, ***Messali Hadj De L'Etoile Nord-Africaine Au MNA*** *, Casbah, Alger, 2006.*

*4. Bernard Ravenel****." L Algerie s integer dans l Empire".*** *Conflunces Mediterranee. N45.2003.*

5. *Dalia DASSA KAYE.* ***Talking to the Enemy: Track Two Diplomacy in the Middle East and South***

6. ***Grand larousse EncyclopEdique****.paris :librairie . larousse . 1964.*

7. Khalifa Hajji ***"the origins and strategic objectives of the al-qaeda organization in the islamic maghreb (aqim)".*** *master thesis. california : naval postgraduate school December 2009.*

*8. Ted Dagne .****Africa and the War on Terrorism. CRS Report for Congress****. USA : The Library of Congress. January 17, 2002.*

9. ***-Embassy of The People's Democratic Republic of Algeria ,"****Algeria Today", November 2010 .*

10. -Mohamed Teguia, ***L'Algérie en guerre*** *, Office Des Publication Universitaires, Alger, 2007 .*

*11. -United States Institute of peace "****Teaching Guide International Terrorisme : definition causes and responses****" in :* ***www.usip.org.***

12. -YAHIA H. ZOUBIR. ***The United States and Maghreb–Sahel security****. International Affairs . N :* ***85****. (2009).*

13. -Yahia Zoubir. ***The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership****,* ***The Maghreb CenterJournal,*** *Issue 1, Spring/Summer 2010.*